الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع: ...../2020

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

# مذكرة بعنوان:

# اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2018

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص " إدارة مالية "

إعـداد الطالبة:

- بورويس منى
- خياط هبة

إشراف:

د. بوفنش وسيلة

## لجنة المناقشة

| اسم ولقب الأستاذ | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| نظيرة بوعزة | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | رئيسا |
| وسيلة بوفنش | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | مشرفا ومقررا |
| حدة طويل | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | مناقشا |

السنة الجامعية: 2020/2019

# شكر وعرفان

الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه، وعظيم سلطانه، نحمده عز وجل أنه وهبنا التوفيق والسداد، ومنحنا الرشد والثبات لإعداد هذا البحث الذي نرجو أن يكون ذخرا في ميزان الحسنات يوم القيامة؛

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتورة "بوفنش وسيلة" لقبولها الإشراف على هذا العمل وعلى توجيهاتها وإرشاداتها طيلة مدة إنجازه؛

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع، ومن دون شك أن إنتقاداتهم البناءة وملاحظاتهم القيمة ستكون لنا بمثابة دافع ومحفز للتحسين والتجديد؛

وفي الأخير نشكر كل من تلقينا منهم علما نافعا أو عملا مفيدا لمواصلة مشوارنا، كما نشكر كل الأساتذة الذين تمدرسنا على أيديهم.

# إهداء

نحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث.

إن العبادة في الإسلام هي الشعور بالجهل أمام من أحاط بكل شيء علما.

اللهم يا معلم ادم وإبراهيم، علمني ما ينفعني، وانفعني بما علمتني، وزدني علما سبحانك لا علم لي إلا ما علمتني، انك أنت العليم الحكيم.

إلى روح جدتي الحنونة الطاهرة رحمها الله " فاطمة " كنت نورا في الدنيا وفي الآخرة إن شاء الله إلى معلم الخير والسخاء... إلى من كان عرقه مدادا لقلمي الذي أكتب به الحروف والكلمات، إلى من علمني كيف أقف بكل ثبات فوق الأرض وعلمني كيف أعيش بكرامة وشموخ... إلى اليد الطاهرة التي أزالت من أمامي أشواك الطريق ورسمت المستقبل بخطوة من الأمل والثقة، إلى من كان وراء كل نجاح حققته في هذه الحياة وانتظر طويلا ثمرة نجاحي، إلى من كان له الفضل بعد الله في تربيتي وتعليمي... جدي العطوف "مختار"... قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة، أطال الله في عمرك وأمدك الصحة والعافية.

إلى من خلد الله ذكراها في القرءان يتلى إلى يوم الدين، إلى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني ربط الجأش، وراعتني حتى صرت كبيرة، إلى من ضحت لأجل سعادتي وسهرت الليالي لأجل راحتي، إلى من أرى الأمل بعينيها ويسعد قلبي بلقياها، إلى من ركع العطاء أمام قدميها وأعطتني من دمها وروحها وعمرها حبا وتصميما ودفعا لغد أجمل، إلى من كانت دعواها لي بالتوفيق تتبعني خطوة بخطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي، نبع الحنان أمي الغالية... جنتي ونفسي، لا أجد الكلمات التي يمكن أن تمنحك حقك يا ملحمة الحب ويا فرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء دمت لي ذخرا مدى الحياة، أطال الله في عمرك وأمدك الصحة والعافية.

إلى توأم روحي ورفيقة دربي إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة إلى من أرى التفاؤل بعينيها والسعادة في ضحكتها إلى شعلة الذكاء والنور إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها إلى "من عرفت معها معنى الحياة أختي الحبيبة " إيمان

إلى جدي " شعبان " وجدتي " الزهرة " حفظهم الله

إلى خالي العزيز " عبد الكريم " حفظه الله.

إلى كل أعمامي وزوجاتهم وأولادهم حفظهم الله، إلى كل عماتي وخالاتي وأولادهم حفظهم الله.

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم " بوفنش وسيلة " التي كلما سألت عن معرفة زودتني بها وكلما طلبت كمية من وقتها الثمين وفرته لي بالرغم من مسؤولياتها العديدة.

وإلى كل من ساعدني في إنجاز وإتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد.

# اهداء

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة إلى مدرسي الأول في الحياة أبي الغالي على قلبي، أطال الله في عمره؛

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق رعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق تتبعني خطوة بخطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين؛

إليهم أهدي هذا العمل المتواضع لأدخل على قلبهم شيئا من السعادة، إلى "عصام"، "جلال"، "خلود" الذين تقاسموا معي مبدة الحياة؛

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذتي الكريمة " بوفنش وسيلة " التي كلما سالت عن معرفة زودتني بها وكلما طلبت كمية من وقتها الثمين وفرته لي بالرغم من مسؤولياتها العديدة؛

والى كل الأصدقاء ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء دراستي في الجامعة

هبة

# الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال دراسة قياسية لبيانات سنوية باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة خلال الفترة 1990-2018، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن النمو الاقتصادي ومؤشر الانفتاح التجاري، بالإضافة إلى تأثير الانفتاح التجاري ايجابيا على النمو الاقتصادي، وقد ظهرت هذه النتائج متوافقة مع النظرية الاقتصادية، ومؤيدة لبعض الدراسات التطبيقية المماثلة.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي، تكامل مشترك، منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، الجزائر.

## **Abstract**:

This study aims to demonstrate the impact of Commercial openness on economic growth in Algeria, Through an econometric study of annual data using autoregressive distributed lag approach during the period 1990-2018,

The study found a long-term equilibrium relationship between GDP growth as an indicator of growth The economic and Commercial openness, in addition to the effect of Commercial openness positively on economic growth. The latter results go hand in hand with the economic theory, and are supportive of some similar applied studies.


**Keywords:** Commercial openness, Economic Growth cointegration, autoregressive distributed lag approach, Algeria.

# فهرس المحتويات


| العنـــــــــــــــــــــــوان | الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء**..... | |
| **شكر وتقدير**..... | |
| **فهرس المحتويات** ..... | |
| **قائمة الجداول والأشكال** ..... | |
| **المقدمة**..... | ا-ح |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للانفتاح التجاري** | 01 |
| **تمهيد** | 02 |
| **الفصل**..... | 03 |
| **المبحث الأول: الإطار النظري للانفتاح التجاري**..... | 03 |
| المطلب الأول: مفهوم الانفتاح التجاري وأهميته..... | 05 |
| المطلب الثاني: أهداف الانفتاح التجاري..... | 05 |
| المطلب الثالث: أسباب الانفتاح التجاري..... | 06 |
| **المبحث الثاني: نظريات الانفتاح التجاري**..... | 06 |
| المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية..... | 06 |
| المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية..... | 09 |
| المطلب الثالث: نظريات الفكر الحديث..... | 12 |
| **المبحث الثالث: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري**..... | 16 |
| المطلب الأول: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري المطلق..... | 16 |
| المطلب الثاني: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري النسبي..... | 19 |
| المطلب الثالث: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي..... | 19 |
| المطلب الرابع: قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المزدوج Sachs-Warner..... | 20 |
| المطلب الخامس: قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المركب Edwards..... | 21 |
| خلاصة الفصل..... | 22 |
| **الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي** | 23 |
| **تمهيد الفصل**..... | 24 |
| **المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي**..... | 25 |
| المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه..... | 25 |
| المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي..... | 26 |

## فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي..... | 27 |
| **المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي**..... | 28 |
| المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية..... | 28 |
| المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية..... | 32 |
| المطلب الثالث: النظريات الكينزية..... | 36 |
| المطلب الرابع: النظريات الحديثة للنمو..... | 38 |
| **المبحث الثالث: استراتيجيات النمو الاقتصادي، محدداته ومقاييسه**..... | 42 |
| المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي..... | 42 |
| المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي..... | 43 |
| المطلب الثالث: استراتيجيات النمو الاقتصادي..... | 47 |
| خلاصة الفصل..... | 49 |
| **المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018** | 50 |
| **تمهيد الفصل**..... | 51 |
| **المبحث الأول: الانفتاح التجاري في الجزائر**..... | 52 |
| المطلب الأول: أسباب ومراحل الانفتاح التجاري في الجزائر..... | 52 |
| المطلب الثاني: هيكل المبادلات التجارية في الجزائر..... | 55 |
| **المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر**..... | 65 |
| المطلب الأول: التجربة التنموية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018..... | 65 |
| المطلب الثاني: خصائص ومؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر..... | 73 |
| المطلب الثالث: مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في الجزائر..... | 76 |
| **المبحث الثالث: الدراسة القياسية**..... | 79 |
| المطلب الأول: الطريقة والأدوات..... | 79 |
| المطلب الثاني: النتائج ومناقشتها..... | 79 |
| **خلاصة الفصل**..... | 87 |
| **الخاتمة**..... | 89 |
| **قائمة المراجع** ..... | 92 |
| **الملخص** | 100 |

**1- قائمة الجداول:**


| رقم الوحدة | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| **1** | صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1991-1996 | 56 |
| **2** | صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1997-2002 | 57 |
| **3** | صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 2009-2011 | 58 |
| **4** | صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 2009-2011 | 60 |
| **5** | مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) | 67 |
| **6** | مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) | 68 |
| **7** | مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) | 70 |
| **8** | تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 | 74 |
| **9** | تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 1995-2018 | 75 |
| **10** | مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2017 | 77 |
| **11** | نتائج اختبار جذر الوحدة للاستقرارية ADF | 80 |
| **12** | نتائج التقدير وفق طريقة ARDL | 82 |
| **13** | نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM) | 82 |
| **14** | اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك (Bounds test) | 84 |
| **15** | اختبار الارتباط الذاتي (2) LM Test | 84 |
| **16** | اختبار عدم ثبات التباين (2) ARCH | 85 |

## 2- قائمة الأشكال:


| رقم الوحدة | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | نموذج الفجوة التكنولوجية | 12 |
| 2 | دورة حياة المنتج | 13 |
| 3 | التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق للفترة 1990-2016 | 63 |
| 4 | التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة 1990-2016 | 64 |
| 5 | نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى | 81 |
| 6 | نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي | 85 |
| 7 | نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي (CUSUM) | 86 |
| 8 | نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي (CUSUM of Squares | 86 |

شهد الاقتصاد العالمي تغيرات مستمرة ومتلاحقة وخصوصا في مجال التجارة الدولية، فالتجارة ضلت العنصر الأساسي للبناء الاقتصادي لأي مجتمع ينمو ويتطور مع الأحداث المتعاقبة، الأمر الذي جعل النمو الاقتصادي محور اهتمام كل دول العالم اليوم باعتباره المعيار الأول في تصنيفها وأهم مؤشرات قياس أدائها الاقتصادي، ونظرا لأهمية النمو الاقتصادي وضرورة معرفة وتحديد العوامل المؤثرة فيه اهتم العديد من الاقتصاديين بوضع وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي، بغرض الوصول إلى صياغة وتحديد الدوال ذات القدرة التفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى.

في هذا السياق، تعد السياسات الاقتصادية المنتهجة من أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي، والتي تظهر دور الدولة وفعاليتها في تحقيقه، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال قدرتها على توجيه الاقتصاد ككل، ومن السياسات الاقتصادية المعتمد عليها في هذا الشأن سياسة الانفتاح التجاري، كون التجارة الخارجية تعد ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة في دالة النمو الاقتصادي، والتي تسمح باقتصاد النفقات الإنتاجية وتوسيع حجم الاستهلاك ومنه زيادة المنافع الاستهلاكية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوسيع حجم السوق الوطني، الأمر الذي دفع الدول إلى التوجه نحو تحرير تجارتها الخارجية من خلال انفتاحها على العالم الخارجي، وربط أسواقها بأسواق الدول الأخرى وانتهاج سياسة التصنيع من أجل التصدير الذي يسمح بتخفيض الضغط الخارجي واستيراد رأس المال الأجنبي في ظل المستجدات السريعة التي يعرفها الاقتصاد العالمي.

إن الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى للاندماج الاقتصادي في ظل المنافسة الكبيرة والمنتظمة، لتكون قادرة على التأقلم مع البيئة الدولية المتغيرة بسرعة، فالانفتاح لم يعد يطرح كاختيار بديل بالنسبة للجزائر بل كمعطى واقعي يوجب تبني إستراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من ايجابياته وتفادي سلبياته.

**إشكالية البحث:**

وانطلاقا من العرض السابق يمكن صياغة إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

**ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018؟**

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين متغيرات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ماهي المتغيرات الاقتصادية التي من خلالها يظهر اثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

**فرضيات البحث:**

للإجابة عن إشكالية البحث والأسئلة الفرعية المطروحة يمكن الاستعانة بالفرضيات التالية:

- وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل وطردية بين معدل النمو الاقتصادي ومتغيرات الانفتاح التجاري في الجزائر.
- تواجه الجزائر مشاكل تنموية كبيرة حالت دون مساهمة القطاعات الإنتاجية المختلفة في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.
- يظهر أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي من خلال بعض المتغيرات الاقتصادية و القطاعات التي تكون لها علاقة طردية مع الناتج الداخلي الخام.

**أهمية البحث:**

تتجلى أهمية هذا البحث من خلال تبيان الدور الهام والفعال الذي يؤديه الانفتاح التجاري في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الجزائر بعد تراجع الإيرادات النفطية في الأسواق العالمية.

**أسباب اختيار البحث:**

يعود اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب منها:

- ارتباط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه.
- أهمية الانفتاح التجاري ودوره في التأثير على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- إبراز أهمية ودور النماذج الكمية القياسية في تحليل وتفسير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، ومنها العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- المساهمة في إثراء البحث العلمي في هذا المجال، من خلال تحليل ومناقشة بعض جوانب هذا الموضوع، بالاعتماد على دراسة قياسية تبحث في أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

**أهداف البحث:**

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

- التعرف على المفاهيم المتعلقة بالانفتاح التجاري ودوره في تفعيل التبادل الدولي وتحسين النمو.
- التعرف على واقع النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الكمية.
- بناء نموذج قياسي يحدد فيه أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

**منهج البحث:**

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الإطار النظري للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى المنهج

الكمي للإجابة على الإشكالية المطروحة، والمتمثلة في تبيان أثر الانفتاح التجاري عل النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990-2018.

**الدراسات السابقة:**

حظي موضوع بحثنا بعدة دراسات اقتصادية تناولت محاور هامة ومختلفة منه، فيما يلي عرض لبعضها:

- أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2015 بجامعة الأردن تحت عنوان: -اثر الانفتاح التجاري والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الأردن للباحث محمد خالد السواعي الذي هدف من خلال دراسته إلى تبيان أثر كل من الانفتاح التجاري والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الأردن باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة (1992-2011)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة المدى بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتحرير التجارة، كما أظهرت تأثيرا سلبيا للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلى المدى القصير.

- أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2001 بجامعة تلمسان تحت عنوان: سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول للباحث عبدوس عبد العزيز الذي هدف من خلال دراسته إلى تحديد دور سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر في رفع وتحسين القدرات التنافسية الاقتصادية، كما تهدف إلى تقدير درجة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد الجزائري، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ومستويات التشغيل وعلاقة عكسية بين الانفتاح التجاري وتوزيع الدخل.

- أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2015 بجامعة الجزائر 03 تحت عنوان: اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر للباحث بودخدخ كريم الذي هدف من خلال دراسته إلى محاولة قياس اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، وقد توصلت الدراسة إلى أن سياسة الإنفاق العام التوسعية المباشرة في الجزائر ساهمت في عودة الانتعاش الاقتصادي ولكن بشكل محدود مقارنة بضخامة حجم برامج الإنفاق العام خلال فترة الدراسة وان هذا النمو اقتصر على قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات.

- مقال منشور في مجلة الباحث الاقتصادي التي تصدر عن جامعة تلمسان سنة 2017 بعنوان: الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2017 للباحثة دليلة طالب، وقد هدفت الدراسة إلى تبيان مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017، بالاعتماد على نموذج المربعات الصغرى المصححة كليا لحل مشكلة الاعتماد الذاتي وتحيز المعلمات، وتوصلت الدراسة إلى أن سياسية الانفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر لن تؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، نظرا لضعف البنية التصديرية، وكذا

ضعف الجهاز الإنتاجي، ويتوقف تأثير سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر بالدرجة الأولى على أداء الصادرات النفطية.

– مقال منشور في مجلة دراسات العدد الاقتصادي التي تصدر عن جامعة المسيلة سنة 2019 بعنوان: اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2018 للباحثين بسطالي حداد ونويبات عبد القادر، وقد هدفت الدراسة إلى محاولة قياس اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2018 بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي القياسي لتطبيق الأساليب الإحصائية والقياسية لبناء النموذج، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي؛ أي أن هناك اثر ايجابي لسياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

**خطة البحث:**

من أجل الإلمام بالموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول هي:

- **الفصل الأول:** يخصص هذا الفصل لدراسة الإطار النظري للانفتاح التجاري، من خلال توضيح تعريف الانفتاح التجاري، أهميته، أسبابه وأهدافه، بالإضافة إلى أهم النظريات المفسرة له وأهم مؤشرات قياسه.
- **الفصل الثاني:** يتم في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري للنمو الاقتصادي من خلال توضيح ماهيته، النظريات المفسرة له، مقاييسه ومحدداته.
- **الفصل الثالث:** يتضمن هذا الفصل الجانب التطبيقي الذي يتم التطرق فيه إلى واقع كل من الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، وكذا أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 –2018.

في الأخير نقوم بوضع خاتمة عامة لهذا البحث تتضمن ملخصا عاما للفصلين النظري والفصل التطبيقي والنتائج التي أمكن استخراجها من حيثيات الدراسة، والتي اعتمدنا عليها في إبداء بعض الاقتراحات.

**مجال البحث وحدوده:**

بعد الانتهاء من الجانب النظري الذي خصصناه لدراسة الإطار النظري للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي تمت دراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، وحدد مجال الدراسة من سنة 1990 إلى سنة 2018.

**مصادر البحث:**

اعتمد إعداد هذا البحث على مصادر متنوعة وبلغات مختلفة، تم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي، وهي تختص بمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر وغير مباشر، تشمل الكتب، المجلات، المقالات والانترنت.

**صعوبات البحث:**

خلال إنجازنا لهذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات تتمثل فيما يلي:

- صعوبة الحصول على البيانات الضرورية لإتمام البحث.
- انجاز البحث في سنة جامعية تميزت بانتشار فيروس كرونا المستجد الذي تسبب في غلق المكتبة والجامعة، ومن ثم صعوبة جمع المادة العلمية من جهة، وصعوبة الاتصال بالأستاذة المشرفة والتنسيق الكافي معها من جهة أخرى.

# الفصل الأول:

# الإطـــار النـظـري للانـفـتـاح التـــجـــاري

**تمهيد:**

يعد الانفتاح التجاري هدفا من الأهداف الهامة التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول المتقدمة منها والنامية، نظرا للأهمية البالغة للانفتاح التجاري في اقتصاديات دول العالم؛ لأنه مهما بلغت موارد وإمكانيات أي دولة فإنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي، إضافة إلى ذلك وجود تفاوت بين الدول من حيث المزايا الطبيعية المكتسبة، لذلك تتوجه الدول إلى الانفتاح التجاري الذي يؤدي إلى قيام تجارة متبادلة قائمة على معاملات تجارية مختلفة من تصدير واستيراد، للحصول على العديد من المكاسب والمزايا نتيجة زيادة معدلات الدخول في الأسواق الأجنبية.

والجزائر كباقي الدول أدركت مدى أهمية سياسة الانفتاح التجاري لما لها من دور رئيس في تحقيق النمو الاقتصادي، ومدى انعكاس هذه السياسة بصورة ايجابية على اقتصادياتها؛ حيث أنها تحتاج إلى تصريف فائض إنتاجها نحو الخارج للحصول على الموارد الضرورية، مما يجعل التبادل التجاري الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض، وتكون التجارة الخارجية هي القناة الرئيسية التي تمكن الدول من التصدير والاستيراد.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى الإطار النظري للانفتاح التجاري من خلال تبيان مختلف التعاريف التي قدمت للانفتاح التجاري، والنظريات القائمة على تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، بالإضافة إلى أهم أهداف ومؤشرات قياس الانفتاح التجاري، من خلال تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول: ماهية الانفتاح التجاري.**

**المبحث الثاني: نظريات الانفتاح التجاري.**

**المبحث الثالث: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري.**

## المبحث الأول: ماهية الانفتاح التجاري

لقد أدى تعاظم أهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي إلى توجيه العلاقات التجارية الدولية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ،ولذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الانفتاح التجاري و أهميته وكذا أهمية النظريات المفسرة له.

### المطلب الأول: تعريف وأهمية الانفتاح التجاري

للانفتاح التجاري تعار يف عدة ومختلفة نظرا لاختلاف وجهات نظر المفكرين والباحثين الاقتصاديين الذين قاموا بتعريفه، وفيما يلي عرض لبعض هذه التعاريف ، بالإضافة إلى تبيان أهمية الانفتاح التجاري.

#### الفرع الأول: تعريف الانفتاح التجاري

للانفتاح التجاري عدة تعاريف نذكر منها : [1]

- الانفتاح التجاري هو تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهيز ضد الصادرات ،ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا، وبالتالي يمكن أن يوجد اقتصادا مفتوحا ومحررا وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية.
- الانفتاح التجاري هو أي تغير يؤدي بنظام تجارة الدولة إلى الحيادية، بمعنى أن يصل الاقتصاد إلى وضع يكون هو الوضع السائد ولا يكون فيه أي تدخل من الحكومة، ويتم وفق أربع مناهج هي منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغيير الأدوات السعرية، تغيير سعر الصرف وتغيير السياسات.
- عرف صندوق النقد الدولي الانفتاح التجاري على أنه تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية؛ أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات، والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية، الإدارية والنقدية.[2]
- الانفتاح التجاري هو تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن المؤسسات المنحازة ضد التصدير ،وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة

[1] عبدوس عبد العزيز، 2010-2011، " سياسة الانفتاح ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص44.

[2] صالح عيسى سعد، محمد إسماعيل عطية، 2003-2016، " قياس اثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي "، مقال منشور في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، ص249.

والتحكم فيها، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية والاتجاه نحو نظام موحد لهذه الأخيرة.[1]

وتجدر الإشارة إلى وجود فرق بين كل من الانفتاح التجاري، الانفتاح المالي والانفتاح الاقتصادي، حيث أن الانفتاح المالي هو التخلي عن الأدوات المباشرة للسياسية النقدية، بما فيها تثبيت أسعار الفائدة وتوجيه القروض إلى قطاعات محددة، وينجم عن هذا التخصيص غير الكفؤ للموارد المالية إلى التأثير السلبي على النمو، الاستثمار والادخار، ويعد التحرير المالي ظاهرة حديثة نسبيا، ويشتمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، إنشاء نظام إشرافي قوي، خصخصة بنوك القطاع العام، تشجيع القطاع الخاص على إنشاء المصارف والسماح للبنوك الأجنبية من الدخول إلى السوق المصرفية المحلية، تحرير سعر الفائدة وأسعار الصرف وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال، أما الانفتاح الاقتصادي فهو إزالة القيود القائمة أمام رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات المحلية الخاصة المدفوعة بدافع الربح وحده، والتخلي التدريجي عن الملكية العامة في الصناعة، وعن تدخل الدولة في الاقتصاد، وكذا عن الحماية الممنوحة لبعض الصناعات المحلية للمنافسة الأجنبية.[2]

وعليه فإن الانفتاح التجاري يحدد نظريا وفقا لنظرية المزايا النسبية ويرتكز على الصادرات والواردات، أما الانفتاح المالي فيعمل على إلغاء مختلف القيود والضوابط على العمل المصرفي، وفتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي، إذ أن كلاهما يضمنان وجود اقتصاد مفتوح للدول، وهذا ما يعرف بالانفتاح الاقتصادي، فتطور القطاع المالي يؤثر على معدلات النمو من خلال تأثيره على إنتاجية رأس المال، أو من خلال قدرته على تحويل الأرصدة المالية إلى استثمار حقيقي.[3]

**الفرع الثاني: أهمية الانفتاح التجاري**

تتبع أهمية التجارة الخارجية في كونها تمثل إستراتيجية اقتصادية وسياسية، كما أنها تعد أداة تستخدمها الدول في المعاملات الدولية لتحقيق أغراضها الاقتصادية والسياسية، ولتنفيذ أهدافها الداخلية لحماية الصناعات الناشئة من المنافسات الأجنبية، كما تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى.[4]

كما تكمن أهمية التجارة في العلاقة التي تربطها بالنمو الاقتصادي، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة يؤثر ايجابيا على مؤشر النمو الاقتصادي، ومن ثم على المستوى العام

[1] عبدوس عبد العزيز، 2010-2011، ص5.

[2] حريري عبد الغني، 2009، " دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي "، الملتقى العلمي الدولي ، جامعة فرحات عباس، سطيف ،الجزائر، ص30.

[3] حريري عبد الغني، 2009، ص31.

[4] الجبلي طارق، 2001، " التجارة الخارجية "، دار الصفاء، الأردن، ص15.

للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا، باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه التنمية الاقتصادية، كما أنه يعتبر في حد ذاته من أكبر العوائق والمشاكل الاجتماعية والسياسية في العالم.[1]

هذا، ويعد الانفتاح التجاري دليلا على مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؛ أي أنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي بلد على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذا البلد.[2]

## المطلب الثاني: أهداف الانفتاح التجاري:

تسعى الدول من خلال تنفيذ سياسة الانفتاح التجاري إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها: [3]

- إزالة القيود الجمركية، مما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري الدولي.
- زيادة الدخل، وتحسين مستوى المعيشة لدول العالم المختلفة وخاصة الدول النامية .
- زيادة المبادلات التجارية لتحقيق الفوائض المالية للدول المصدرة للسلع والخدمات المختلفة، وتحرير تجارة الدول النامية.
- ضمان حصول الدول النامية على نصيبها من النمو في التجارة الدولية.
- الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية وتنشيط الطلب العالمي.

## المطلب الثالث: أسباب الانفتاح التجاري

يمكن توضيح أسباب الانفتاح التجاري من خلال ما يلي: [4]

- يرجع السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية إلى جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، فمن الحقائق المسلم بها أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم، ومهما كانت قدراتها الاقتصادية فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن.

- المكاسب والمزايا التي تتحقق من قيام التجارة الخارجية، حيث تقوم الدولة بتصدير السلع ذات الوفرة النسبية واستيراد السلع ذات الندرة النسبية، الأمر الذي يحقق لها ميزتين في نفس الوقت أولهما تصريف منتجاتها الزائدة عن احتياجات السوق المحلي، وثانيهما الحصول على سلع تستوردها من الخارج بأسعار تقل نسبيا عن تكلفة إنتاجها محليا.

- رغبة بعض الدول في تصريف منتجاتها بعد ارتفاع المستوى المعيشي فيها.

- التطور التكنولوجي والصناعي اللذان خلقا رغبة لدى الدول التي لا تمتلك هذه التقنيات الحديثة في اكتسابها.

- حاجة الدول الصناعية إلى الموارد الطبيعية خاصة، مما دفعها إلى التعامل مع الدول الغنية بهذه الموارد.

---

[1] جويدان الجمل جمال، 2011، " التجارة الدولية "، دار النشر مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ص ص 23-37.

[2] صالح عيسى سعد، محمد إسماعيل عطية، 2003-2016، ص 249.

[3] صالح عيسى سعد، محمد إسماعيل عطية، 2003-2016، ص249.

[4] جويدان الجمل جمال، 2013، " التجارة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي "، عمان، الأردن، ص14.

## المبحث الثاني: نظريات الانفتاح التجاري

سعت نظريات التجارة الدولية إلى تفسير العوامل الاقتصادية التي تحكم تبادل السلع والخدمات بين الدول، وتعرضت هذه النظريات منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى دراسة أسس التبادل الدولي المفيد لكل دولة من الدول، وفي نفس الوقت تقديم تفسير لأسباب قيام التجارة بينها، واعتمدت جميعها على قانون المزايا النسبية لإنتاج السلع المختلفة، وفيما يلي عرض لبعض هذه النظريات.

### المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية:

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل نظرية التجارة الخارجية، حيث حاول رواد هذه المدرسة تفسير وبيان الفوائد المتعلقة بالتبادل الدولي، ومن أهم ما قدمه الكلاسيك في هذا المجال نظرية التكاليف المطلقة لأدم سميث، نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو، ونظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل.

#### الفرع الأول: نظرية النفقات النسبية المطلقة (أدم سميث)

يعد الاقتصادي أدم سميث أول من حاول تفسير قيام التجارة بين الدول، في كتابه الشهير "ثروة الأمم" الذي صدر عام 1776م، حيث استخدم سميث مفهوم الفرق المطلق في التكاليف بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة، فقد كان أساس دعوى أدم سميث للتخصص وتقسيم العمل الدوليين هو أن الإنتاج من سلعة معينة في دولة ما إذا تمتع بميزة مطلقة أي نفقة مطلقة أقل فإنه كاف لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة والدول الأخرى التي تتمتع بميزات مطلقة أخرى، أو نفقة مطلقة أقل في إنتاج سلعة أخرى، فيحدث التبادل بينهما.[1]

وتقوم نظرية النفقات المطلقة لأدم سميث على الافتراضات التالية :

- قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول المختلفة.
- إن التجارة الدولية تعود بالفائدة على جميع أطراف التبادل الدولي، والناتجة عن اتساع حجم السوق، وزيادة تقسيم العمل، والتي تعم كافة الدول المشاركة في التبادل الدولي.
- ترتكز هذه النظرية على النفقات المطلقة وليس النفقات النسبية لكل سلعة.

من بين الانتقادات الموجهة لنظرية النفقات المطلقة نذكر ما يلي: [2]

- بعض الدول المتخلفة لا تتفوق تفوقا مطلقا في إنتاج أي سلعة، وبالتالي لا تستطيع تصدير أية سلعة، واحتياجها لأي سلعة مستوردة لا تستطيع دفع قيمتها يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الدولية.
- صعوبة انتقال عناصر الإنتاج يكفي وجود تفوق نسبي لكي تقوم التجارة الدولية .

---

[1] زغلول رزق ميرا ندا، 2010، " التجارة الدولية "، جامعة الزقازيق، ص18.

[2] قابل محمد صفوت، 2010، " نظريات وسياسات التجارة الدولية "، ص ص141-143.

*النفقة النسبية : هي النسبة بين نفقة إنتاج السلعتين داخل البلد الواحد، والنسبة بين نفقة الإنتاج لنفس السلعة في البلدين.

- اشترط أدم سميث حرية التجارة حتى يمكن تطبيق تقسيم العمل والتخصص، ومبدأ حرية التجارة بهذه الصورة لا يوجد في العصر الحديث.
- ركز تحليل سميث على جانب عرض الموارد الإنتاجية ولم يهتم بجانب الطلب.
- تعاني نظرية النفقات المطلقة مثلها مثل النفقات النسبية من المنهج السكوني (الاستاتيكي)، حيث أنها لم تراع تغير الشروط في المستقبل وعلى رأسها التطورات التكنولوجية التي من شأنها أن تغير المزايا المطلقة لكل دولة.

**الفرع الثاني: نظرية النفقة النسبية:**

قام الاقتصادي الكبير دافيد ريكاردو بنقد نظرية أدم سميث في كتاباته المشهورة عن التجارة الخارجية " الاقتصاد السياسي والضرائب"، حيث شرح فيه قانون النفقات النسبية * الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية،[1] وترتكز نظريته على أن التبادل الخارجي بين دولتين أو أكثر يتم على أساس النفقات النسبية؛ أي أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع بنفقات نسبية أقل وتقوم بتصدير السلع التي لديها ميزة نسبية أقل،[2] وتستورد السلع من الدول التي تكون فيها الميزة النسبية أقل، وبمعنى آخر فإن الشرط الضروري والكافي للقيام بالتبادل التجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية في إنتاج هذه السلع من دولة إلى أخرى.[3]

ومن الافتراضات التي تقوم عليها النظرية ما يلي:

- الموارد الطبيعية ثابتة لكل دولة وجميع الوحدات لكل مورد متماثلة.
- عناصر الإنتاج تنتقل بحرية كاملة داخل الدولة الواحدة بين الوحدات الإنتاجية المختلفة، وأسعار عوامل الإنتاج متساوية لمختلف الاستخدامات.
- عناصر الإنتاج لا تنتقل بحرية بين الدول، وبالتالي فإن أسعار عناصر الإنتاج تختلف من دولة لأخرى قبل قيام التجارة بينهما.
- يقوم النموذج على أساس نظرية العمل، وأن الإنتاج لا يستخدم أي عنصر آخر في العملية الإنتاجية، وأي عنصر إنتاجي آخر يقاس على أساس العمل، وبالتالي فإن قيمة السلعة النسبية تعتمد على العمل النسبي.
- ثبات المستوى الفني للإنتاج في كلا الدولتين واختلافه من دولة لأخرى.
- ثبات تكلفة الإنتاج؛ أي أن ساعة العمل اللازمة لإنتاج وحدة من السلع لا تتغير بغض النظر عن الكمية المنتجة، وهذا يعني أن منحنى العرض لأي سلعة يكون أفقيا.
- الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل.

[1] أبو شرار علي عبد الفتاح، 2007 ،" الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،الأردن، ص23.

[2] حسن عوض الله زينب، 2003، " الاقتصاد الكلي "، الفتح للطباعة والنشر، مصر، ص49.

[3] احمد العدلي اشرف، 2006، " التجارة الدولية "، شركة رؤية، مصر، ص15.

- الاقتصاد يعمل في ظل المنافسة التامة، ولا يوجد مستهلك أو منتج يستطيع التأثير على السوق، وبالتالي فإن جميع الأسعار هي محددة ولا يستطيع أحد التأثير فيها، وجميع المشاركين لديهم القدرة التامة في الحصول على المعلومات عن السوق، وأن حرية الدخول والخروج في الصناعة متاحة، وجميع الأسعار تساوي الكلفة الحدية للإنتاج.
- عدم وجود قيود حكومية على الأنشطة الاقتصادية.
- جميع تكاليف النقل الداخلية والخارجية مساوية للصفر.[1]

أما فيما يتعلق بالانتقادات المقدمة لهذه النظرية فنوجزها فيما يلي: [2]

- المبالغة في التبسيط، حيث بدت بعيدة عن الواقع فقد افترضت وجود دولتين فقط وتبادل سلعتين فقط.
- افتراض النظرية صعوبة انتقال عناصر الإنتاج إلى الخارج، فلقد اكتفت بدراسة تبادل السلع في حين أن الواقع يشير إلى قدرة فائقة لدى هذه العناصر خصوصا (رأس المال) للتنقل عبر الحدود.
- تجاهل نظرية أثر تغير مستوى المعرفة الفنية والتكنولوجية.
- إهمال النظرية لتكاليف النقل.

**الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية:**

ساهم جون ستيوارت ميل* بشكل كبير في تحليل قانون النفقات النسبية وعلاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب كل من الدولتين في تحديد النقطة التي يستقر عندها معدل التبادل الدولي، فوفقا لهذه النظرية فإن العامل الذي يحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي بجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية،[3] وطبقا لهذه النظرية هناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، حيث كلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا جدا، و كلما ابتعد معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية كبيرا جدا.[4]

ومن الافتراضات التي تقوم عليها نظرية القيم الدولية ما يلي : [5]

- عند قيام التجارة بين دولتين على سلعتين فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية تتساوى مع القيمة الكلية للدولة الثانية.

---

[1] محمد السواعي خالد، 2010، " التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها "، دار النشر والتوزيع ،الأردن، ص ص 71،72.

[2] باريك مراد، 2012-2013، " التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي- دراسة حالة الجزائر "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ،الجزائر، ص44.

*جون ستيوارت ميل : اقتصادي انجليزي من مؤلفاته « prince pecs d'économic politiques ».

[3] الزبون عطا الله، 2015، "التجارة الدولية "، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص89.

[4] باريك مراد ، 2012-2013، ص37.

[5] نوري موسى شقيري وآخرون، 2013، " التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية "، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص76.

- يعتمد موقع معدلات التبادل على الطلب المتبادل في كلتا الدولتين، وكذلك على مرونة هذا الطلب إذا كان طلب أحدى الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية كثيرا.
- إن لنفقات النقل تأثير مزدوج على التجارة الدولية، فهي تساهم في أن تصبح سعر السلعة التي تنتجها الدولة الثانية منخفضا عنه في الدولة الأولى.

أما فيما يتعلق بالانتقادات الموجهة لهذه النظرية فهي تتمثل فيما يلي: [1]

- المكاسب الكبيرة من تحرير التجارة الدولية تعود إلى الدول الصغيرة، والمكاسب الأقل إلى الدولة الكبيرة؛ أي أن المكاسب الأكبر تعود إلى صاحب الطلب الأصغر، والمكاسب الأقل إلى صاحب الطلب الأكبر.
- الاهتمام بالأسواق الرخيصة، ومحاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي.

## المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية

استمرت النظرية التقليدية في تفسير التجارة الدولية إلى غاية الحرب العالمية الأولى، حيث ظهرت مدرسة جديدة فسرت أسباب قيام التجارة الدولية، فكانت المرحلة الأولى للنظرية النيوكلاسيكية إعادة صياغة نظرية النفقات النسبية، لتمثل تقدما حقيقيا على النظرية التقليدية وفي الوقت ذاته تم تحرير التجارة من القيود التي فرضتها النظرية التقليدية، وهي اعتبار العمل أساس قيمة السلعة، ومن بين هذه النظريات نذكر ما يلي:

### الفرع الأول : نظرية هيكشر – أولين:

تطرقت النظرية التقليدية في التجارة الدولية إلى تحديد متى تقوم التجارة الدولية من خلال نظريتي النفقات المطلقة والنفقات النسبية، لكنها لم تفسر سبب قيام التجارة الدولية، واختلاف النفقات المطلقة أو النسبية من دولة لأخرى، لذلك حاول كل من هيكشر وأولين (Eli HECKSCHER «1879– 1952 ») تفسيره، فهما يؤكدان أن التجارة الدولية ترجع كما (Bartle OHLIN « 1899–1979 ») لاحظ التقليديون إلى اختلاف النفقات النسبية، لكنهما يضيفان أن اختلاف النفقات النسبية يرجع إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، فقد قام الاقتصادي أيلي هيكشر بتحليل الفروض التي تقوم عليها النظرية التقليدية مع ما يوجه إليها من نقد، وحاول تجنبها في مقال له في "أثر التجارة الخارجية على توزيع الدخل القومي" سنة 1919م، ليقوم تلميذه برتل أولين بتطوير أفكار أستاذه هيكشر بتفسير أسباب قيام التجارة الدولية في كتاباته "التجارة الإقليمية والتجارة الدولية" سنة 1933م، فرفض أولين فرضية العمل أساس قيمة السلعة.[2] ليتجه بنظريته اتجاها أكثر واقعية ليبين أن التجارة الخارجية لا

[1] حسن عوض الله زينب، 2005، " الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية النقدية الدولية "، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص ص 14،15.

[2] نادرس قريصة صبحي، محمد العقاد مدحت، 1983، " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية "، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص308.

تقوم نتيجة للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج وإنما تقوم نتيجة تفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي في أسعار السلع المنتجة.[1]

ومن الافتراضات التي تقوم عليها النظرية ما يلي : [2]

- قيام النظرية على نفس فروض النظرية التقليدية مع إسقاط الفرض الثالث المتعلق بقيمة السلعة التي تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجه.
- إن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد؛ أي تماثل دوال الإنتاج، وقد تكون كذلك بين الدول الأخرى وقد لا تكون.
- أن السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعوامل الإنتاج، فبعضها كثيف العمل وبعضها الآخر كثيف رأس المال.
- أن أذواق المستهلكين معروفة، بحيث أنه لم يترتب على التجارة الدولية أي تغير في هذه الأذواق, وأن هذه الأذواق لا تختلف كثيرا من دولة إلى أخرى.
- أن نمط توزيع الدخل معطى ومعروف في مختلف الدول.
- الإنتاج يتميز بثبات الغلة بالنسبة لحجم كلتا السلعتين في كلتا الدولتين.
- توجد منافسة كاملة في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج في كلتا الدولتين.
- عوامل الإنتاج تكون قابلة للانتقال بصورة كاملة داخل كل دولة لكنها تكون غير قابلة للتنقل بين الدولتين.
- لا توجد تكاليف للنقل أو الرسوم الجمركية أو أي عوائق أخرى للتجارة بين الدولتين.
- جميع الموارد تكون موظفة بالكامل في الدولتين.

من الانتقادات الموجهة لنظرية هيكشر–أولين ما يلي: [3]

- تركيز النظرية على الاختلاف الكمي، أي الاختلاف في درجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج وإهمالها صعوبة تحديد كثافة العناصر للسلع متى كان هناك أكثر من عنصرين للإنتاج.
- إهمال نفقات النقل وتأثيرها على توطن الإنتاج في دولة دون أخرى.
- إهمال الظروف التاريخية وأهميتها في اكتساب الميزة النسبية في بعض الحالات، فقد يسبق بلد ما بلدا آخر إلى إنتاج سلعة معينة، وبناءا على هذا السبق التاريخي وحده تتحدد ميزته النسبية.
- يغلب على النظرية طابع السكون، في حين أن الأوضاع الاقتصادية في تطور مستمر، فهي لا توضح ديناميكية التطور، فما يعد ميزة نسبية اليوم، قد لا يعتبر كذلك في زمن لاحق.
- عدم التفرقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، حيث أنها تعتبر الهيكل الاقتصادي واحد في كل الدول من حيث مرونته وقدرته على التكيف.

---

[1] بكري كامل، 2003، " الاقتصاد الدولي–التجارة والتمويل ، الدار الجامعية ، ص30.

[2] خالد الحريري محمد، 2002–2003، " العلاقات الاقتصادية الدولية "، منشورات جامعة دمشق، سوريا، ص46.

[3] راتول محمد، 2018، " الاقتصاد الدولي– مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص33.

**الفرع الثاني: نظرية لغز ليونتيف:**

لقد استمرت نظرية هيكشر–أولين كأساس مقبول لنظرية التجارة الخارجية حتى قدوم الاقتصادي الأمريكي المشهور واسلي ليونتيف سنة 1947م، والذي قام باختبارها مستخدما بيانات واقعية خاصة بهيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، معتمدا في ذلك على أسلوب جديد في التحليل الاقتصادي، عرف باسم "جداول المدخلات والمخرجات للبرهنة على مدى صحة هذه النظرية"،[1] ولقد استهل ليونتيف دراسته التطبيقية مؤكدا على الاقتناع بالنتائج والتوصيات التي انتهت إليها الدراسة التحليلية لنموذج هيكشر–أولين، والتي تتلخص في قيام كل دولة بإنتاج وتصدير تلك السلع التي تعتمد في إنتاجها على عنصر الإنتاج الأوفر نسبيا، وتستورد تلك السلع التي تعتمد في إنتاجها على عنصر الإنتاج النادر نسبيا، وبما أن دراسته التطبيقية ركزت على الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد من أكثر دول العالم وفرة في عنصر رأس المال، فقد توقع ليونتيف وغيره من الاقتصاديين المؤيدين لنظرية هيكشر–أولين أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد تلك السلع كثيفة العمل، غير أن النتائج التي توصل إليها ليونتيف بينت أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية تتكون بالأساس من سلع كثيفة العمل، وان وارداتها تتكون من سلع كثيفة رأس المال، وهي نتائج خالفت ما نص عليه نموذج هيكشر–أولين، حيث عرفت هذه النتائج في الأدب الاقتصادي الخاص بالتجارة الخارجية باسم " لغز ليونتيف".

وقد وجهت انتقادات كبيرة لليونتيف حول طبيعة عوامل الإنتاج المستخدمة في تحليله، فهو يقوم بتفسير نتيجته المتوصل إليها على أساس وجود اختلافات نوعية لعنصر العمل مابين مختلف الدول، إذ يؤكد بأن العمال الأمريكيين هم أكثر إنتاجية عن غيرهم خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وحسب ليونتيف لكي تحصل على تجانس وتماثل دولي لعنصر العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى الإنتاجية المرتفعة للعامل الأمريكي فإنه من الضروري ضرب عدد العمال الأمريكيين في ثلاث مرات بالنسبة لنظرائهم، وأن قيمة وكفاءة العامل الأمريكي تصل إلى ثلاث أمثال العامل الأجنبي، ولهذا ظهرت في النتيجة بأن الولايات المتحدة الأمريكية دولة يتوفر فيها العمل أكثر من رأس المال.

وتجدر الإشارة إلى أن ليونتيف ركز الاهتمام على دراسة نوعية ومهارة اليد العاملة الأمريكية مقارنة بتلك الموجودة في الدول الأخرى، في حين نجد أن نظرية هيكشر–أولين والتي اعتمد عليها ليونتيف في إجراء تطبيقه العملي قد أهملت تماما الجانب النوعي لعناصر الإنتاج، واهتمت فقط بالاختلافات الكمية النسبية لها بين مختلف الدول، الشيء الذي يجعله يخرج عن الإطار الذي وضعته ورسمته نظرية هيكشر–أولين، وقد مهدت محاولة ليونتيف الطريق للعديد من الدراسات التي أسفر معظمها عن عدم تأييدها لنظرية هيكشر–أولين ليس من ناحية صحتها ولكن من حيث وقوعها عمليا، والمبنية على افتراضات بعيدة عن الواقع الاقتصادي كافتراض تماثل دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في مختلف الدول،

[1] خليل سامي، 2001، " الاقتصاد الدولي–نظرية التجارة الدولية "، دار النهضة العربية، القاهرة، ص232.

بالإضافة إلى أن التجارة الدولية البعيدة عن فكرة المنافسة الكاملة يسودها دائما بشكل أو بأخر الاحتكار، مما يجعل المزايا النسبية تتماشى دائما مع الوفرة أو الندرة النسبية.[1]

## المطلب الثالث: الانفتاح التجاري في الفكر الحديث:

بعد الحرب العالمية الثانية حاول بعض الاقتصاديين التوسع في نظرية التبادل الخارجي، من خلال اتجاهات جديدة في إدخال ما يسمى بالابتكار في التجارة الخارجية، وهو ما سوف نتطرق إليه فيما يلي.

### الفرع الأول: نظرية الفجوة الاقتصادية ودورة حياة المنتج:

إضافة إلى مساهمة الموارد ومدى توفرها في قيام التجارة الدولية وتخصص الدول، فإن التفاوت التكنولوجي بين الأمم يعتبر أيضا أحد المحددات للتجارة الدولية، ووفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية، فإن التعامل الأكبر بين الدول الصناعية مرتكز بالأساس على إدخال منتجات جديدة وتقنيات جديدة في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن المنتج الأول للمنتج يحتفظ بحق الاحتكار والسيطرة المؤقتة للإنتاج التي تكلفها له حقوق الإبداع والابتكار، وهو ما يعتبر أحدى المحفزات الرئيسية على التجديد والإبداع للمستثمرين،[2] والشكل الموالي يبين مضمون نظرية الفجوة التكنولوجية :

**الشكل رقم (1): نموذج الفجوة التكنولوجية**

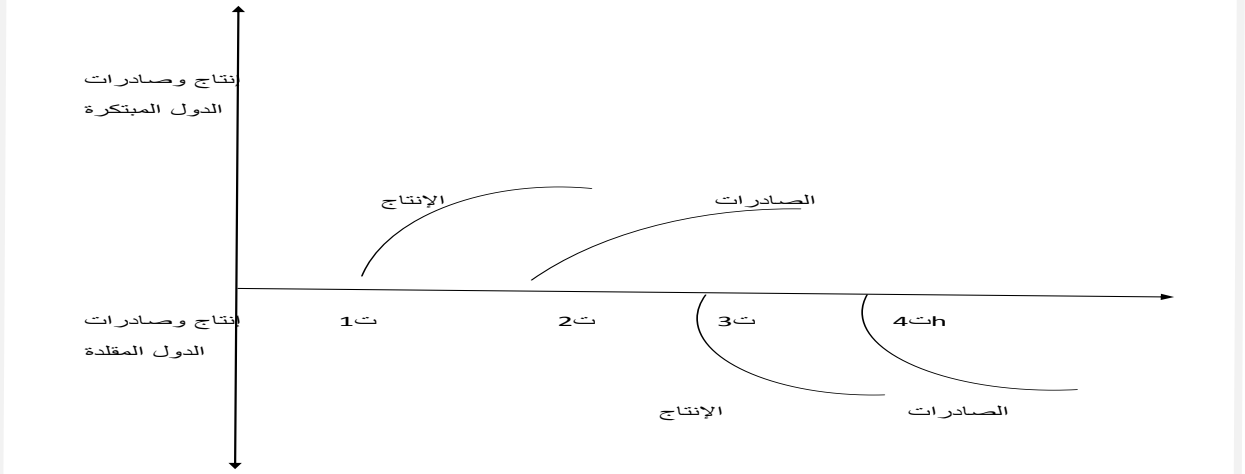


**المصدر: عفيف حاتم سامي، 1991، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ص221.**

من خلال الشكل يمكن القول بأن المرحلة الأولى بين ت1 و ت2 هي المدة الفاصلة بين إنتاج المنتج الأول_مرة ثم تصديره إلى الخارج، أما المرحلة الثانية بين ت2 و ت3 هي الفجوة التكنولوجية معبرا

[1] مولحسان آيات الله، 2010-2011 ، " المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية -دراسة حالة (الجزائر-مصر)- "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص ص 9،10.

[2] لوصيف فيصل، 2013-2014، " اثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص12.

عنها بالمدة الفاصلة بين التصدير من البلد الأصلي للمنتج وتقليده أو إنتاجه بنفس المواصفات في دولة الاستيراد، والتي تتبعه مرحلة أخرى معبرا عنها في الشكل ت3 و ت4، والتي تعني تصدير المنتج المقلد إلى دول أخرى أقل تكنولوجيا من الدولة الأولى، وتستمر الحلقة إلى نهاية المنتج واستبداله بأخر.

إن تعميم وتوسيع نموذج الفجوة التكنولوجية تم عن طريق ما يسمى "بنموذج دورة حياة المنتج" التي طورها فيرنون سنة 1966م، فحسب هذا النموذج فإنه في المرحلة الأولى من إنتاج منتج جديد فإنه في الغالب يستلزم توفر يد عاملة ماهرة لإنتاجه، وبعد أن يصل المنتج إلى مرحلة النضج ويلقى القبول من طرف المستهلكين فسيصبح بالإمكان إنتاجه بتقنيات إنتاجية كبيرة، ويصبح أقل احتياجا لليد العاملة الماهرة، وبعدها ستنتقل الميزة النسبية في المنتج من الدولة المتقدمة صاحبة السبق في إنتاجه إلى الدولة الأقل تطورا، والتي تتوفر على عمالة أرخص، وهذا ربما سيكون مصاحبا بالاستثمار الأجنبي المباشر من الدولة الأكثر تطورا إلى الدولة الأقل تطورا، فحسب نموذج دورة حياة المنتج، فإن المنتج يمر بخمس مراحل أساسية: [1]

- ابتكار المنتج.
- توسيع الإنتاج بغرض التصدير.
- اعتماد المنتج وبداية الإنتاج في الخارج عبر التقليد.
- ظهور المنافسة، وبالتالي بيع المنتج بأقل الأسعار مقارنة بالأسعار الابتدائية.
- انتقال الشركة إلى الخارج إما بغرض الاستثمار لتغطية السوق المحلية أو الإنتاج للتصدير.

كما يمكن التعبير عن دورة حياة المنتج بثلاث مراحل أساسية يمر به في بلد الإنتاج الأصلي كما هو موضح في الشكل الموالي :

**الشكل رقم (2): دورة حياة المنتج**

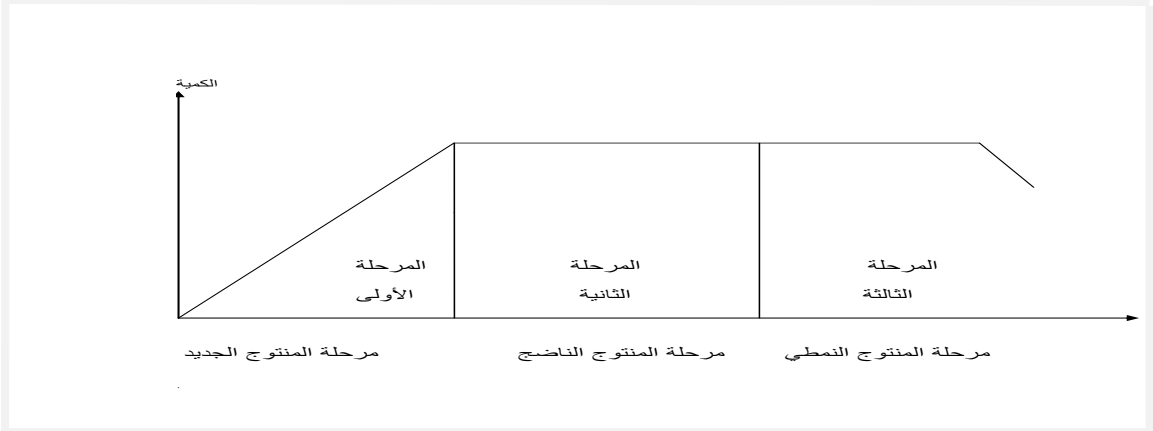


**المصدر: بن ديب عبد الرشيد، 2002-2003، " تنظيم وتطور التجارة الخارجية -دراسة حالة الجزائر-"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 58.**

[1] لوصيف فيصل، 2013-2014، ، ص ص 13،14.

**الفرع الثاني: نموذج اقتصاديات الحجم:**

تتمثل فرضيات هذا النموذج فيما يلي: [1]

- إنتاج كلا السلعتين في ظل ظروف ثبات عائد الحجم في كل من الدولتين، ومع زيادة عائد الحجم فإنه يمكن قيام تجارة دولية ذات نفع متبادل حتى ولو كانت كل من الدولتين متطابقتين من كافة النواحي، وهو ما لم يتم شرحه في نموذج هيكشر – أولين.
- تعد نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا وتعديلا لنموذج هيكشر–أولين بإدخالها وفرات الحجم الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، حيث تعتبر هذه النظرية أن وجود سوق داخلية ضخمة يعد شرطا ضروريا لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج.
- تفرق هذه النظرية بين الدول الصناعية صغيرة الحجم والدول الصناعية كبيرة الحجم.
- تسعى نظرية اقتصاديات الحجم إلى تفسير نمط وهيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلية الكبيرة، وبين الدول المتخلفة ذات السوق الداخلية الصغيرة.

**الفرع الثالث: نظرية التبادل اللامتكافئ:**

كانت لمساهمة "ارجيري ايمانويل" التي ظهرت في السبعينات الفضل في تنظير هذا الواقع القائم على أساس التفاوت في مستويات التطور، وذلك بالانتقال من نموذج التبادل المتكافئ إلى نموذج التبادل اللامتكافئ، وقبل شرح مساهمة ايمانويل لا بد من إعطاء تعريف لكل من التبادل المتكافئ والتبادل اللامتكافئ، فالأول يقصد به تبادل سلع متساوية من حيث القيمة وخصائصها الاستعمالية المختلفة، أما التبادل اللامتكافئ فيقصد به أن السلع لا تتبادل بقيمها الحقيقية، وإنما بانحراف القيم عن السعر، ومن هنا تظهر أطروحة ايمانويل في أن السلع لا تتبادل بقيمها الحقيقية، وإنما تتبادل بانحراف قيمها عن سعرها السائد في السوق، ويميز ايمانويل صورتين للتبادل غير المتكافئ هما:[2]

- **الصورة الأولى:** تكون الأجور واحدة في الدولتين بينما يكون التركيب العضوي لرأس المال مختلفا، وبفعل قانون تحويل القيمة (تحويل القيمة إلى أثمان الإنتاج) فإن ساعة من العمل الكلي للدولة التي يرتفع فيها التركيب العضوي لرأس المال يمكنها في السوق العالمي من الحصول على منتجات أكثر مما تحصل عليه ساعة من العمل الكلي للدولة التي ينخفض فيها التركيب العضوي لرأس المال؛ أي أن اختلاف إنتاجية العمل يترتب عليه اختلاف في معدلات مبادلة ساعة من العمل الكلي في الدولتين.
- **الصورة الثانية:** فتمثل حالة تساوي التركيب العضوي لرأس المال في الدولتين مع اختلاف معدلات الأجور فيهما، وفي هذه الحالة يكون ما تحصل عليه الدول النامية ذات الأجر المنخفض عن طريق التبادل الدولي أقل مما تحصل عليه الدول المتقدمة؛ أي أن قيام التجارة يؤدي إلى تحويل فائض القيمة

[1] مولحسان آيات الله، 2010–2011، ص12.

[2] مولحسان آيات الله، 2010–2011ص 16.

من الدولة ذات الأجر المنخفض إلى الدولة ذات الأجر المرتفع عن طريق معدل التبادل الدولي، وهو ما يسميه ايمانويل بالتبادل اللامتكافئ.

وفي هذا الإطار، فقد وجه "سمير أمين" انتقادا لايمانويل على طريقة تفسيره للتبادل اللامتكافئ بين الدول، حيث يعتبر " سمير أمين" أن التبادل غير المتكافئ بين الدول ليس أساسه الاختلاف في الأجور والتركيبة العضوية ورأس المال فقط، وإنما جوهره يعود بالدرجة الأولى إلى البنية والهيكل الاقتصادي للدول النامية الذي تركه الاستعمار الذي قام بدور كبير في زيادة الفجوة و اللامتكافئ بين مستويات التطور بين الدول، غير أنه اتفق معه في أن سبب عدم التكافؤ بين الدول يرجع إلى عدم تساوي الأجور بين الدول النامية والدول المتقدمة نتيجة لتوفر يد عاملة رخيصة كما برجع سمير أمين أسباب اختلاف الأجور بين الدول المتقدمة والنامية إلى أسباب تاريخية ناجمة عن اختلاف التشكيلات الاجتماعية، حيث يفسر ارتفاع الأجور في الدول المتقدمة إلى مستوى التطور الذي عرفته هذه الدول في القوى الإنتاجية والتي استفادت من معدلات النمو المرتفعة بها.

وعليه يعرف " سمير أمين" التبادل غير المتكافئ بأنه تبادل لمنتجات في إنتاج يكون فيه الفرق بين الأجور أعلى من الفرق بين الإنتاجيات.[1]

[1] أمين سمير، 1974، "التطور غير المتكافئ –دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة– "، الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ص110.

## المبحث الثالث : مؤشرات قياس الانفتاح التجاري

لقد ظهرت في الأدبيات الاقتصادية العديد من المؤشرات التي تعني بقياس الانفتاح التجاري، حيث تسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا بصفة خاصة على بعضها البعض، كما تستخدم من أجل ترتيب الدول وتصنيفهم حسب درجة انفتاحهم.

### المطلب الأول: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري المطلق

تعتبر هذه المؤشرات الأكثر استخداما واستعمالا، حيث تهدف إلى إجراء تقييم مباشر لدرجة انفتاح اقتصاد ما على التجارة الخارجية، ويكون الاستنتاج إما بملاحظة النتيجة بمعدل الانفتاح وإما بتقييم قياسات الحماية المطبقة داخل الدول المعنية، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

#### الفرع الأول: مؤشرات درجة الانفتاح التجاري:

تعتبر الدول ذات معدلات الانفتاح العالية على العالم الخارجي، والتي تمتاز بتنوع هياكل إنتاج صادراتها وبالأخص الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي العالي أكثر قدرة على من الدول ذات الانفتاح المنخفضة، والتي تتصف بهياكل إنتاج وصادرات أولية محددة بحكم درجة الانفتاح على الأسواق الدولية منها حجم التجارة الخارجية، حيث تعتبر نسبة مجموع التجارة الخارجية إلى إجمالي الإنتاج الداخلي الخام ومن مقاييس درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولي.

هذا ويبين مؤشر درجة الانفتاح التجاري الأهمية النسبية للتجارة الخارجية (مجموع الصادرات الوطنية منسوبا إلى الناتج الخام)، ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني (F)، ويبين أيضا درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، أو درجة انفتاحه عليه، والذي يعبر عنه رياضيا كما يلي :

$$F=\frac{E(X+M)}{PIB}\times 100$$

حيث :

X : تمثل الصادرات.

M: تمثل الواردات.

PIB: تمثل الناتج الإجمالي الخام.

وتبرز أهمية هذا المؤشر في الدلالة على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات في تكوين الناتج الداخلي الخام للدول؛ أي أنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد، وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعا دل على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضا للتقلبات الاقتصادية العالمية، ويجعلها في حالة تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي، ويشير

أيضا ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منه على حاجته من سلع وخدمات استهلاكية واستثمارية والتبعية للخارج، ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية، السياسات المالية والاقتصادية التجارية للشركاء التجاريين، الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية.[1]

**الفرع الثاني: مؤشر التركيز السلعي للصادرات:**

يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد قليل من السلع، ويستخدم هذا المؤشر أيضا في قياس التبعية الاقتصادية، فعندما تبلغ نسبة هذا المؤشر أكثر من 60% في دولة ما تصبح هذه الدولة في خطر كبير خاصة إذا كانت ترتكز في صادراتها على سلع تتعرض في الغالب إلى تقلبات حادة في الأسعار، مما ينعكس سلبا على حصيلة الدولة في حصولها على العملات الصعبة، ويقاس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني–هيرمان وهو أكثر المقاييس استخداما لقياس هذا المؤشر، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي:[2]

$$CC= \left[\left(\sum_{i=1}^{i=n} \frac{Xit}{Xt}\right)^2\right]$$

حيث:

CC: مؤشر التركيز السلعي للصادرات.

Xit: صادرات الدولة من السلعة، خلال السنة t.

Xt: مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t.

**الفرع الثالث: مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات**

يقيس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد معين من الدول، ويعتبر هذا المؤشر كسابقه من أهم المؤشرات التي يحكم من خلالها على تبعية الدول المصدرة للدول المستوردة حيث من المفروض أن لا تزيد عن نسبة 60% وإلا اعتبر هذا الاقتصاد المصدر تابع تبعية كاملة للاقتصاد المستورد، ويحسب مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية مع استبدال الدولة مكان متغير السلعة، ويمكن التعبير عنه رياضيا على النحو التالي:

$$CC= \left[\left(\sum_{i=1}^{i=n} \frac{Xit}{Xt}\right)\right]$$

[1] باريك مراد، 2012–2013 ، ص ص 58،59.

[2] محمد السواعي خالد، 2006، التجارة والتنمية، دار المناهج، الأردن، ص ص 59،60.

حيث:

CC: مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات.

Xit: الصادرات الوطنية للدولة i خلال السنة t.

Xt: مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t.[1]

**الفرع الرابع: الميل المتوسط للاستيراد:**

يمكن الكشف عن مدى انغلاق اقتصاد ما إذا قيست درجة انفتاحه بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعرف ب"الميل المتوسط للاستيراد"، حيث أن أهمية هذا المؤشر توضح مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، بمعنى أنه يعكس مدى ترابط الإنتاج القومي بالإنتاج العالمي، حيث أنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي، وكلما قلت نسبة هذا المؤشر دل على عدم اعتماد الدولة على العالم الخارجي.[2]

**الفرع الخامس: مؤشر التبادل التجاري:**

يعتبر مؤشر التبادل التجاري من بين المؤشرات الأكثر استخداما للتعبير عن درجة انفتاح دولة ما، ونظرا لأهميته فقد جلب انتباه الاقتصاديين والإحصائيين وصناع السياسة، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل التبادل التجاري، وانخفاضه يشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد، ومن ثم تراجع درجة انفتاحه في فترة معينة، ويفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة صادرات، فارتفاعه عن المائة بمعنى أن هذه الدولة قادرة على الحصول على وحدات إضافية من الواردات مقابل وحدة من الصادرات، وتراجعه عن المائة يعني أن الدولة تحصلت على كميات قليلة من الواردات مقابل وحدة واحدة من الصادرات، وبالتالي تتراجع درجة انفتاحها على التجارة الخارجية، ويعتبر هذا المقياس من المقاييس التي تعبر عن رفاهية المجتمعات باعتباره يعكس ليس فقط سلوك الاقتصاد الخارجي بل حتى سلوك الاقتصاد المحلي، لأنه يعتمد على متغيرات حقيقية كالقدرة على توظيف المواد الاقتصادية المحلية، توزيع الدخل ونمط الإنتاج والأسعار، ويعبر مؤشر التبادل التجاري رياضيا عن نسبة الرقم القياسي لسعر وحدة صادرات دولة ما إلى الرقم القياسي لسعر وحدة مستورداتها مضروبة في مائة أي:[3]

$$\text{مؤشر التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات}} \times 100$$

[1] محمد السواعي خالد، 2006، ص61.

[2] باريك مراد، 2012-2013، ص61.

[3] محمد السواعي خالد، 2006، ص51.

**المطلب الثاني: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري النسبي**

تهدف هذه الطرق إلى تقييم الانفتاح التجاري لدولة ما على أساس استخدام مقاييس مركبة أو ملاحظة في دولة أو منطقة تعتبر منطقة مرجعية لاستخدام هذا النوع من المقاييس، ويقاس الانفتاح بالفرق الموجود بين القيمة الملاحظة في الدولة وبين هذا المعيار الذي يكشف عن درجة انفتاحه.

**الفرع الأول: مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية:**

بالإضافة إلى المؤشرات المستخدمة في قياس الانفتاح التجاري هناك مؤشرات أخرى تعتمد في قياسها للانفتاح على مدى التفاوت التجاري المتسبب من قبل التعريفات الجمركية وغير الجمركية مثل: رخص الاستيراد، أو حصص التصدير أو الإعانات وعيرها، وتعتبر مسالة التعريفات الجمركية أحد القضايا البارزة في مناقشة طرق وأساليب قياس الانفتاح التجاري، فقد تمت العديد من الدراسات التي سعت إلى تقييم الانفتاح التجاري بواسطة قياس التفاوت التجاري في الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية، إلا أن أغلبية هذه الدراسات تعرضت إلى عدة صعوبات من أهمها :[1]

- صعوبة تحديد الفوارق بين الأسعار المحلية العالمية من طرف السياسات التجارية، بالإضافة إلى تكاليف النقل.
- عدم تسوية سعر الصرف.
- وجود فوارق المرونة السعرية والسلوكيات الإستراتيجية للمؤسسات والتمييز في الأسعار، وكذلك تظهر الصعوبة في تحديد الفوارق بين الأسعار الداخلية والأسعار الأجنبية للسلع القابلة للتداول وغير القابلة للتداول.

**الفرع الثاني: معدل التعريفة غير المتوازن:**

يحسب هذا المعدل بمتوسط عدد معدل التعريفة الجمركية، ولا يعكس هذا المؤشر مستوى الانفتاح الحقيقي، لأنه يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع، ولهذا يلجا إلى استخدام مؤشر آخر يعكس الأهمية النسبية للسلعة.[2]

**المطلب الثالث: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر اليواقي**

لقد انتقدت طريقة قياس الانفتاح التجاري بواسطة مؤشرات الانفتاح المطلق، حيث أنها لم تستطع التعبير عن درجة انفتاح اقتصاد ما واتجاه سياسته التجارية، ولهذا فقد اقترح كل من

[1] باريك مراد، 2012-2013، ص62.

[2] أبو شرار علي عبد الفتاح، 2007، ص203.

"Guillerremount " و" Syruin Chenery" سنة 1984م طريقة مراقبة تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية، حيث تمكن هذه الطريقة من تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل ابتداء من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح، فإذا كان الباقي موجب، أي أن حجم التجارة الحالية أكبر من حجمها في المستقبل فتعتبر الدولة منفتحة، أما إذا كان الباقي سالب، أي أن حجم التجارة الحالية أقل من حجمها في المستقبل فتعتبر الدولة منغلقة، ويعتمد في تحديد الفارق في هذا المؤشر على عدد معين من المتغيرات الهيكلية للحجم، متغير الناتج الداخلي الخام، متغير الدخل الفردي ومتغير الحجم الفيزيائي للدولة( المساحة والنمو الديموغرافي) والمسافة بينه وبين الدول الأخرى وغيرها، وقد طور هذا المؤشر وادخل عليه متغيرات أخرى غير هيكلية ممثلة في المتغيرات الثقافية والمؤسسية.

إن هذا المؤشر بالرغم من اعتباره أكثر دقة من مؤشر الانفتاح البسيط الذي يعتمد على نسبة المبادلات الخارجية من التصدير والاستيراد، إلا أنه قد تعرض هو الآخر إلى انتقادات عدة أبرزها اعتماده في قياسه لدرجة الانفتاح على بعض المتغيرات الهيكلية وغير الهيكلية، حيث أنه لا تجتمع هذه المتغيرات في أية دولة من العالم، وقد لوحظ من الناحية العملية وجود ارتباط ضعيف جدا بين النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على هذه المتغيرات، ولهذا السبب فقد أعيد النظر في تعريف المتغيرات الهيكلية الحقيقية المعتمدة في قياس الانفتاح التجاري، وتحديدها من الناحية الكمية والنوعية التي بواسطتها يمكن تحديد تدفقات التبادل المستقلة عن السياسات المتخذة.[1]

## المطلب الرابع: قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المزدوج(Sachs–Warner )

يعتبر نموذج Sachs– Warner الذي وضع سنة 1995م من بين أكثر المؤشرات التي عرفت قبولا من قبل الاقتصاديين، فقد أعطى هذا المؤشر تفسيرا أكثر واقعية ومنطقا لسياسات الانفتاح التجاري للدول المدروسة تواريخ تبنيها لهذه السياسة، ويقوم مؤشر Sachs– Warner بتصنيف الدول إلى مجموعتين هما: الدول المتفتحة والمنغلقة على التجارة الخارجية، وذلك بالاعتماد على المعايير التالية:

- معيار الحواجز التعريفية وغير التعريفية، إذ تفوق 40% من قيمة المنتج.
- معيار حصة السوق السوداء، إذ لا يجب أن تفوق 20%.
- معيار النظام السياسي، إذ لا يجب أن يكون نظاما اشتراكيا.
- معيار تدخل الدول، إذ لا يجب أن تحتكر الدولة قطاع التصدير.

[1] عبدوس عبد العزيز، 2012–2013، ص78.

ويقاس انفتاح أو انغلاق الدولة تجاريا من خلال هذه المعايير، إذ أن الدول التي لا تستطيع توفير هذه الشروط تصنف ضمن الاقتصاديات المنغلقة، بينما الدول التي تستطيع تحقيق هذه الشروط فتصنف ضمن الدول المنفتحة على التجارة الخارجية.[1]

**المطلب الخامس: قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المركب Edwards**

يعد هذا المؤشر أحد أحدث المؤشرات التي عنيت بقياس وتقييم الانفتاح التجاري، فبالرغم من كثرة المؤشرات المستخدمة يرى Edwards أن أغلبيتها لا تعطي تفسيرا منطقيا لقياس انفتاح دولة ما على التجارة الخارجية، حيث أنها لم توضح مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، ويرتكز على فرضية أساسها أن سياسات الانفتاح تتماشى مع ارتفاع إنتاجية العوامل، واستخدم Edwards المؤشرات المجودة من قبل لأجل قياس درجة انفتاح أي دولة، واقترح جمعها في شكل مؤشر مركب يتكون من تسعة مؤشرات فرعية، الثلاثة الأولى منها تصف وجود سياسات الانفتاح، بينما الستة الأخيرة تقيس تفاوت الانفتاح التجاري بين الدول، وهي موزعة كالتالي:

- مؤشر Sachs– Warner.
- مؤشر تقرير التنمية في العالم (1987).
- مؤشر البواقي ل Lamer (1988).
- مؤشر علاوة الصرف (La prime De change) للسوق السوداء.
- التعريفية المتوسطة على الواردات.
- المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية.
- مؤشر التفاوت للمؤسسات هو يقيس التفاوت الخاضع لوجود الدولة.
- معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية.
- مؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف Wolf (1993)، والمؤشر المركب Edwards.

ولقد قام Edwards بتفسير نتائج القياس بأن الانفتاح التجاري لأي دولة يعتمد على مدى ارتفاع الحواجز الجمركية أو غير الجمركية إلى أكثر من 20%، وهو نفس مذهب Sachs– Warner إلا أن النسبة أكبر من ذلك بـ 40%، أما بالنسبة لمؤشر التفاوت فيرى Edwards أنه يصف تدخل الدولة في مظهر مؤسسي، بالنسبة لمؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء فيمكن أن ينتج عن عدم توازن الاقتصاد.[2]

[1] باريك مراد، 2012–2013، ص ص 64–66.

[2] عبدوس عبد العزيز، 2012–2013، ص 79.

## خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى الأهمية الكبيرة للانفتاح التجاري سواء من حيث إستراتيجية الصادرات أو الواردات، و أنه مهما تعددت وتنوعت الطرق التي يمكن من خلالها قياس أو تقييم الانفتاح التجاري، سواء كانت مؤشرات مستخدمة من قبل منظمات دولية أو مؤشرات مقترحة من طرف اقتصاديين لم تتمكن كلها من تقديم تفسير حقيقي لأسباب انفتاح أو انغلاق الدول تجاريا، ذلك أنه من الناحية النظرية كل النماذج المقترحة ترى أن الدول يمكن أن تنفتح على بعضها البعض وفق معايير وشروط معينة مقترحة من قبل هذه النماذج، إلا أن الواقع قد ينفي صحة ما ذهبت إليه بعض هذه النماذج، بمعنى أنه ظهر تباين وتفاوت في الناتج، فقد بدت الدول أكثر انفتاحا في بعض النماذج ومنغلقة في نماذج أخرى، كما أن بعض المعايير والعوامل المستخدمة في بناء بعض المؤشرات ظهرت متناقصة ولا تصلح لقياس الانفتاح التجاري، كحجم الدولة أو موقعها الجغرافي.

## الفصل الثاني:

# الإطار النظري للنمو الاقتصادي

**تمهيد:**

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول المتقدمة والنامية إلى تحقيقها، من خلال إتباع سياسات اقتصادية مختلفة ترمي أساسا إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي واستدامته، نظرا لدوره في تطور الدول وتقدمها، من خلال زيادة عائداتها، الأمر الذي يمكنها من تأدية مهامها المختلفة، ويزيد من قدرتها على عرض توليفة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتقديم مختلف الخدمات الاجتماعية الضرورية، ونظرا لأهمية تحقيق النمو الاقتصادي، تطرق العديد من المفكرين والباحثين الاقتصاديين المنتمين إلى مدارس فكرية مختلفة إلى دراسة وتحليل آليات وأسباب تحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثم تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وهو ما يتم التطرق إليه في هذا الفصل الذي يتم فيه تبيان أهم تعاريف النمو الاقتصادي ومحدداته، مؤشرات قيامه، بالإضافة إلى مختلف النظريات الاقتصادية المفسرة له انطلاقا من النظريات الكلاسيكية وصولا إلى نظرية النمو الداخلي، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.**

**المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.**

**المبحث الثالث: استراتيجيات النمو الاقتصادي، محدداته ومقاييسه.**

## المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى مختلف الدول المتقدمة والنامية إلى تحقيقها، باعتباره أحد الشروط الضرورية لرقيها وتقدمها، وكذا تحسين مستوى معيشة شعوبها، وقد حظي النمو الاقتصادي باهتمام كبير من طرف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين بهدف التعرف على مصادره وأساليب تحقيقه، وفيما يلي عرض لبعض تعاريف النمو الاقتصادي، عناصره وكذا أنواعه.

### المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه

تزامن ظهور النمو الاقتصادي كمصطلح جديد مع ظهور الرأسمالية والتحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من المدرسة الكلاسيكية، واستمرت دراسته لفترة طويلة من طرف مختلف الاقتصاديين الذين قدموا له تعاريف مختلفة يتم التطرق إليها في هذا المطلب بالإضافة إلى خصائصه.

#### الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

- النمو الاقتصادي هو عبارة عن تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة للزيادة الكمية في الموارد.[1]
- النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها جميع دول العالم، بهدف تطوير اقتصادياتها، وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها.[2]
- النمو الاقتصادي هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، والتي تتم باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية والمتمثلة في الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم.[3]
- النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي.[4]
- النمو الاقتصادي هو الزيادة المطردة في إمكانيات الاقتصاد لإنتاج السلع والخدمات اللازمة للمجتمع معبرا عنها بالزيادة المستمرة في إجمالي الناتج الوطني ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي الحقيقي.[5]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن تغير كمي في الطاقة الإنتاجية المتاحة في القطاعات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي.

---

[1] مدحت مصطفى محمد، أحمد عبد الطاهر سهير، 1999، " النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية "، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، ص40.

[2] العبسي نزار سعد الدين، 2006، " الاقتصاد الكلي – مبادئ وتطبيقات–" ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص43.

[3] يوسفات علي، 2012، " عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر"، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص68.

[4] محمد عبد العزيز عجمية، علي الليثي محمد، 2004، " التنمية الاقتصادية– مفهومها، نظرياتها، سياساتها "، الدار الجامعية، مصر، ص73.

[5] دباغ أسامة بشير، 2003، " مقدمة في الاقتصاد الكلي "، دار المناهج للنشر والتوزيع، مصر، ص399.

**الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي**

يمكن إيجاز خصائص النمو الاقتصادي فيما يلي:[1]

- المعدلات المرتفعة من نصيب الفرد الناتج والنمو السكاني.
- معدلات مرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.
- المعدلات المرتفعة في التحويل الهيكلي.
- الامتداد الاقتصادي الدولي.
- الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي: رغم الزيادة في الناتج العالمي عبر القرنيين الماضيين نجد أن التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم.

## المطلب الثاني: عناصر النمو الإقتصادي

للنمو الاقتصادي مصادر كثيرة يصعب دراستها وتحليلها جميعا، لذلك نذكر منها ما يلي:

**1- العمل**

يعتبر العمل عاملا مؤثرا بشكل كبير في عملية الإنتاج، وهو عبارة عن القدرات الجسمية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في العملية الإنتاجية، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان الناشطين الجاهزين للعمل والقادرين عليه وبساعات العمل التي يبذلها كل عامل، وتساهم الزيادة في عدد السكان في ارتفاع حجم العمالة في الدولة، ويتم تحسين وتطوير عنصر العمل عن طريق التدريب والتعليم.[2]

**2- رأس المال**

يعتبر عنصر رأس المال عنصر تراكمي، وهو يتكون من آلات ومباني وأراضي وأصول عادية، والتي تدخل في العملية الإنتاجية، ويتم تمويل رأس المال من خلال الادخار الذي يوجه للاستثمار، لذلك تؤدي زيادة الادخار إلى زيادة الاستثمار الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل، مما يزيد في القدرة على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد، كما يمكن أن يمول رأس المال عن طريق الإقراض الداخلي والخارجي والمساعدات الدولية.

**3- التطور التكنولوجي**

يزيد التقدم التكنولوجي من إنتاجية عنصر العمل ورأس المال بنفس النسبة، لذلك تبقى نسبة رأس المال إلى عنصر العمل ثابتة بعد حدوثه مثلما كانت قبله.[3]

---

[1] بهلول محمد بلقاسم، بهلول حسن، 1998، " الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي "، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ص85.

[2] الغرباوي شادي جمال، 2015، " أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص23.

[3] شادي جمال الغرباوي، 2015، ص ص23،24.

## المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي خمسة أنواع هي:

**1-النمو الطبيعي**

وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى المجتمع الرأسمالي في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل،لتراكم رأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وطلب.

**2- النمو المخطط**

وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، فاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة ويتحول إلى نمو مضطرد وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

**3- النمو العابر أو غير المستقر:**

وهو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة عادة ما تكون خارجية يزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية ساكنة، لذلك فهو نمو غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل، ويؤدي في أحسن حالاته إلى النمو دون تحقيق التنمية.[1]

**4- النمو الاقتصادي الموسع:**

يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان.

**5- النمو الاقتصادي المكثف:**

في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع إلى المكثف تبلغ نقطة الإنفاق وهو ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع.[2]

[1] حداد محي الدين، 2009، " حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص ص8،9.

[2] بن قدور أشواق، 2012، " تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ص65.

## المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

تطرقت العديد من المدارس الفكرية لدراسة النمو الاقتصادي، وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها، حيث كانت الانتقادات الموجهة لإحدى النظريات نقطة الانطلاق لوضع نظريات أخرى.

### المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية:

تعد المدرسة الكلاسيكية من أهم المدارس من حيث إسهاماتها الواضحة والمتكاملة على الأقل في زمنها، حيث أنها تضمنت أراء كل من "أدم سميت" و"دافيد ريكاردو" المتعلقة بالنمو الاقتصادي بالإضافة إلي المفكرين الآخرين الذين اهتموا بالبحث في أسباب زيادة معدل النمو الاقتصادي في المدى البعيد، وتتمثل مبادئ المدرسة الكلاسيكية فيما يلي:

- الحرية الفردية.
- تحديد الأسواق التي تسودها المنافسة الكاملة.
- أهمية التكوين الرأسمالي في تحقيق التنمية، كونه يساعد على تحقيق التقدم الفني وتطبيق التخصص وتقسيم العمل، ولذلك لابد من جمع توفير كاف من المدخرات.[1]

ومن رواد هذه المدرسة نذكر:

#### الفرع الأول: نظرية أدم سميت

اهتم "أدم سميت'' في كتابه ثروة الأمم سنة 1776 بمشكلة التنمية، وقام بوضع مجموعة من الأفكار الأساسية التي تتحكم في التحليل الاقتصادي، وتتضمن أفكاره ما يلي: [2]

**1. تقسيم العمل**

يرى "أدم سميت" بأن العمل مصدر لثروة الأمم، وتقسيمه وهو وسيلة لزيادة الإنتاجية، ولقد اهتم "أدم سميت" بتحديد العوامل التي تحقق النمو الاقتصادي، ومن أكبر إسهاماته فكرة زيادة عوامل الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص، وتحقيق مزايا عديدة من جراء تقييمها منها:

- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.
- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العملية الإنتاجية.

فتقسيم العمل يوفر وفرات خارجية والتحسن في مستوى التكنولوجيا، والتي ينجم عنه تخفيض في تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية، ولهذا فإن التخصص يسهل مهمة تراكم رأس المال.

---

[1] شادي جمال الغرباوي، 2015، ص27.

[2] عجمية محمد عبد العزيز، الليثي محمد علي، 2004، " التنمية الاقتصادية –مفهومها، نظرياتها، سياستها–"، الدار الجامعية، مصر، ص ص 69–75.

2. **حرية التجارة الدولية**

يرى " أدم سميت " أنه كلما كان السوق ضيقا وأسلوب الإنتاج كبيرا كان لابد من توسيع حجم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع، وهذا من خلال إيجاد عملاء للسلع المنتجة محليا في الدول الأخرى، فتوسع الأسواق أداة مهمة، والتجارة الحرة تقود إلى التوزيع الكفء للموارد خاصة في ظل تنظيم السوق نفسها بنفسها.

3. **تراكم رأس المال**

يرى " أدم سميت " أن عامل تراكم رأس المال يؤثر على النمو الاقتصادي، وأن مصدره هو ادخار الطبقة الرأسمالية، وكذلك يتوقف على قدرة الأفراد على الادخار وبالتالي على الاستثمار، وبعبارة أخرى تراكم رأس المال يتوقف على رغبة الأفراد في الادخار بدلا من الاستهلاك؛ لأن عامل الادخار يعتبر عاملا مهما في تراكم رأس المال، وهذا الأخير يؤدي إلى النمو الاقتصادي، ولا يعتبر " أدم سميت " القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون، غير أنه يعتبره قطاعا أساسيا في عملية النمو الاقتصادي.

**الفرع الثاني: نظرية دافيد ريكاردو**

عمل "دافيد ريكاردو " على تعميق أفكار المدرسة الكلاسيكية وجعلها أكثر قوة، ويعتبر "ريكاردو" من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية بعد " أدم سميت " وارتبط أسمه بالعديد من الأفكار الاقتصادية، أما فيما يتعلق بأفكاره حول عملية النمو فإنه يرى أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية، لتوفيرها الغذاء للسكان، وجاء هذا الافتراض عند "ريكاردو" نتيجة لإعطائه أهمية كبيرة لدور التقدم التكنولوجي متأثرا بالفترة التي عاشها في إنجلترا التي تميزت بضعف استخدام التقدم الفني والتكنولوجي في الزراعة واستخدامها الكبير في الصناعة، وقسم " ريكاردو " المجتمع إلى ثلاث طبقات وهي:

1. **الطبقة الرأسمالية**

تعتبر هذه الطبقة ضرورية لعملية النمو الاقتصادي لأنها توفر رأس المال الثابت للعمليات الإنتاجية وتمنح أجورا للعمال ومستلزمات هذه العملية، حيث أن هذه الطبقة تستهلك جزءا قليلا من دخلها والباقي يتحول للادخار الذي يعتبر أساس تراكم رأس المال، وهذا بدوره يضمن تحقيق عملية النمو.

2. **العمال**

تعتمد هذه الطبقة في عيشها على الأجور المدفوعة من الرأس مال مقابل العمل الذي يبذلونه في العملية الإنتاجية، وتنفق طبقة العمال كل دخلها على الضروريات، ويرتبط عدد العمال بمستوى الأجور، وحسب" ريكاردو " هناك مستوى طبيعي للأجور الحقيقية يتوقف عنده عدد السكان عن زيادة والنقصان، فحينما ترتفع الأجور عن هذا المستوى تنخفض الوفيات نتيجة تحسن مستوى المعيشة.[1]

[1] فليح حسن خلف، 2006، " التنمية والتخطيط الاقتصادي "، دار الجدار للكتاب العالمي، الأردن، ص ص 111،112.

**3. ملاك الأراضي**

تعتبر هذه الطبقة غير منتجة، ويحصل ملاك الأراضي على مداخيلهم عن طريق الريع الذي يدفع مقابل استخدام الأراضي المملوكة لهم، كما أن هذه الطبقة تنفق كامل دخلها على الاستهلاك الترفي، وبناءا على التقسيم الطبقي للمجتمع يتم تحديد كيفية توزيع الدخل القومي، حيث يوزع على أصحاب الأراضي الريع بينما يحصل العمال على الأجور، ويحصل الرأس ماليون على الربح، وتتفق طبقتي الملاك والعمال دخلهما على الاستهلاك، في حين تكون الأرباح مصدر الادخار، وبالتالي كلما كان توزيع الدخل القومي لصالح الرأسماليين كلما استمر المجتمع في النمو الاقتصادي والتطور.

ووفقا لركاردو فإن عملية النمو والتراكم المستمر لن تدوم، لأن عملية التوزيع ستميل مع مرور الوقت لصالح طبقة الملاك على هيئة ريع، ويفسر ريكاردو ذلك بأنه في البداية يكون عدد سكان المجتمع قليلا، وينتج عن ذلك ارتفاع في الأجور والأرباح، وزيادة معدل التكوين الرأسمالي، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج فيرتفع الطلب على العمال، ومن ثم يرتفع الأجر، ويزداد عدد السكان، ومع زيادة السكان على مساحة المحدودة من الأراضي يلجأ المجتمع لاستغلال الأراضي الأقل جودة، وهو ما يؤدي لارتفاع الأجور الأمر الذي يحد من الأرباح، ويتناقص حتى تصل الأرباح للصفر، كما أن معدل الربح يتجه نحو الانخفاض باستمرار الزيادة في التكوين الرأسمالي بسبب المنافسة بين الرأسماليين، وانخفاض الأرباح يؤدي لانخفاض التراكم الرأسمالي الذي يعتبر المحرك الأساسي لعملية النمو، ونتيجة لذلك يتجه الاقتصاد نحو الركود لانخفاض الحصة من الأرباح وزيادة حصة كل من الريع والأجور، وهكذا يتحكم في فكر "ريكاردو" عاملان أساسيان هما: تراكم رأس المال والنمو السكاني، فعندما يتزايد النمو السكاني بمعدل أكبر من معدل تراكم رأس المال فإن المجتمع سينتهي لمرحلة الركود، والحل الوحيد هو تحديد عدد السكان، وهنا فرق" ريكاردو" بين مجتمعين كلاهما متخلف، إلا أن المجتمع الأول يتميز بوفرة الأرض الزراعية الخصبة، ويعاني من الفقر والتخلف وانعدام الأمن في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استغلال الموارد المتوفرة، ويتسم هذا المجتمع بتزايد السكان وهنا يقول "ريكاردو " يجب أن تكون هناك حكومة قوية ذات سياسة فعالة للقضاء على التخلف وتعمل على استقرار الأمن، بالإضافة إلى زيادة تراكم رأس المال بمعدل أكبر من معدل الزيادة في السكان، أما المجتمع الثاني فهو المجتمع الفقير المتأخر الذي يعاني من ازدحام سكاني، وبالتالي فإن تنمية هذا المجتمع أصعب من المجتمع الأول، ولا ينجح في علاجها زيادة تراكم رأس المال لأن ذلك سيزيد عدد السكان، فيزداد الوضع سوء، والحل هو أن يرافق الزيادة في رأس المال نقص في عدد السكان، عن طريق السكان أنفسهم أو عن طريق السلطات الحاكمة.

وبناءا على ما سبق فإن "ريكاردو" يولي العوامل غير الاقتصادية أهمية في عملية النمو الاقتصادي، كالعوامل الفكرية والثقافية والأجهزة الإدارية وغيرها، بالإضافة لأهمية الاستقرار السياسي الناتج عن وجود حكومة قوية، وشجع "ريكاردو" حرية التجارة، لأنها تقوم بتمويل النمو الاقتصادي في المجتمع، وتساعد على

تصريف الفائض من الإنتاج الصناعي، كما أن التجارة تساهم في إنجاح مبادئ التخصص وتقسيم العمل بين الدول، وبالتالي تنمو المجتمعات المصدرة والمستوردة لاستغلالها هذه الموارد المتوفرة استغلالا أمثل.[1]

**الفرع الثالث: رويرت مالتوس:**

لقد تطرق "مالتوس" في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" لدراسة موضوع النمو الاقتصادي، حيث اشتهر من بين الكتاب الكلاسيك بنظريته المعروفة عن السكان، فقد أوضح بأن عدد السكان يتزايد وفق متتالية هندسية في حين أن إنتاج الغذاء يتزايد وفق متتالية عددية، كما بين مالتوس أهمية توجيه رؤوس الأموال إلى القطاع الصناعي باعتباره الوحيد القادر على امتصاص الزيادة في السكان، وأن السياسة المناسبة تقوم على رأس المال المستثمر في كل من القطاعين الصناعي والزراعي (سياسة النمو المتوازن)، حيث بين أهمية التشابك بين القطاعات الإنتاجية، باعتبار أن كل قطاع يمثل سوقا لمنتجات قطاع آخر، وفشل أي قطاع سيؤثر سلبا على القطاع الآخر.

ومما سبق يتضح أن الاقتصاديين الكلاسيك يؤمنون بضرورة الحرية الفردية، وأهمية حرية الأسواق، وسيادة المنافسة الكاملة، والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد، ويرون أن التكوين الرأسمالي هو مفتاح التنمية، حيث ينظر إليه جميع الكلاسيكيون على أنه المحرك الأساسي للتنمية، لأنه له الفضل في تحقيق التقدم الفني وإمكانية تطبيق التخصص وتقسيم العمل، ولذلك أكدوا جميعا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات.

**الفرع الرابع : نظرية "كارل ماكس":**

تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير الذاتي للتاريخ التي تستخلص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته، فقد تعاقبت على الإنسانية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض، وتعكس مراحل التطور الاقتصادي، أما النظام الاقتصادي الذي ركز ماركس اهتمامه عليه فهو النظام الرأسمالي، والذي يرى أنه يحتوي على كل أنواع المتناقضات الداخلية والتي تحول في ظنه دون تحقيق عملية التنمية، بل تجعل عملية التنمية ذاتها مستحيلة، ومن هنا يظهر أن نظرية التطور الرأسمالي عند "ماركس" تقوم على التحليل انتقادي لعملية الإنتاج والتراكم في هذا النظام، فهذه التناقضات تعمل على انهيار النظام الرأسمالي ليحل محله النظام الاشتراكي، وفي ظل هذا النظام الجديد اللاطبقي سوف تستخدم القوى الاقتصادية التي تعزز النمو، استخداما كاملا، وسوف يستفيد كل أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة عن ذلك، كما رأى "مالتوس" أن التسيير الرأسمالي للاقتصاد بهدف تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة؛ أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الخاص بها، وحتى تحقق المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكن فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة والوصول إلى الإنتاج الموسع، بهدف خفض تكاليف الإنتاج، ويؤدي ذلك

[1] الحبيب فايز، 1985، " نظرية التنمية والنمو الاقتصادي "، جامعة الملك سعود، الأردن، ص ص 28،29.

إلى تركز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين، وبالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة، وينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية.

هذا، وقد وجهت عدة انتقادات للنظرية الكلاسيكية رغم الأفكار والتحليلات التي جاءت بها حول النمو الاقتصادي منها: [1]

- عدم قدرة النظرية الكلاسيكية على توقع انتشار الثروة التكنولوجية بالرغم من أن مفكري المدرسة الكلاسيكية أشاروا في بعض أرائهم إلى الدور الذي يقوم به التقدم التقني في الرفع من مستوى الإنتاجية.
- إعطاء أهمية أقل للتقدم التكنولوجي.
- التقدم الفني يطبق في القطاع الصناعي دون القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة، وقد أظهر الارتفاع في المستوى التقني في الدول المتقدمة عكس ذلك؛ أي أن هناك زيادة في الإنتاج الفلاحي، وبالتالي تحقيق فائض في الموارد الزراعية يمكن تصديره إلى الخارج.
- تجاهل الطبقة الوسطى.
- إهمال القطاع العام.
- عدم واقعية مفهوم عملية النمو، حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت مستمر.

## المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

سيطر فكر المدرسة الكلاسيكية الجديدة على الاقتصاد الحديث وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حينما أصبحت مشكلة النمو والتراكم الرأسمالي تشكل محور اهتمام الحكومات والاقتصاديين، وقامت أبحاث مفكري هذه المدرسة على الافتراضات التالية: [2]

- رفض معظم النيوكلاسيكيين قبول فكرة سيادة حالة الركود، والتفاؤل بالتقدم التكنولوجي ومرونة الطلب على الاستثمار.
- أن التقدم التكنولوجي ومعرفة الموارد يزيد من تكوين رأس المال، ويعد التقدم التكنولوجي عاملا مشجعا على نمو الدخل الوطني، لأن التحسن في معدات الإنتاج يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج.
- أن المنافسة التامة داخل الاقتصاد والتغيرات في الأسعار (مرونتها) تجعل المستثمرين يستجيبون لهذه التغيرات نتيجة إدخال تغيرات في الأسلوب الإنتاجي.
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وهما العمل ورأس المال.
- أهمية عملية تكوين رأس المال بالنسبة للنمو، خاصة مع إمكانية الاستبدال بين رأس المال والعمل في ظروف زمنية معينة، وهذا يعطي إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل.
- اعتماد الاقتصاد على بضاعة واحدة، وأن الاستهلاك يعتبر هدفا للإنتاج وليس العكس.

---

[1] عجمية محمد عبد العزيز، الليثي محمد علي، 2004، ص ص 69-75.

[2] فليح حسن خلف، 2006، ص ص 127،128.

وقد وضع المفكرون النيوكلاسيكيين عدة نماذج للنمو الاقتصادي نذكر منها:

**الفرع الأول: نموذج "سولو" :**

يعتبر نموذج "روبرت "سولو" من أهم الأعمال لتفسير النمو الاقتصادي خلال القرن العشرين، وكان هدف" سولو" تقديم حل للمشكلة التي واجهت "هارد –دومار"، حيث وصل بطرق مختلفة إلى إجابة تقليدية بسيطة مفادها :

معدل الادخار القومي : معامل رأس المال الناتج * معدل نمو القوى العاملة

كما كانت كتابات" هارد" بصفة خاصة مليئة بادعاءات غير مبلورة بأن النمو المتواتر يمثل في أي وضع نوعا من التوازن الذي يتسم بعدم استقرار كبير، وأي انحراف صغير عن هذا الوضع سيكون مصيره التضخم المتناهي بعملية بدأت وكأنها تعتمد أساسا على تعميمات غامضة في شأن سلوك التنظيم، حيث أدخل "سولو" نمط إنتاجي إضافي (عنصر العمل) ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي لمعادلة النمو، وحاول "سولو" تطوير النموذج لتفسير النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة، حيث قام باختبار الفرضية التي قبل بها معظم الاقتصاديين، والتي مضمونها أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي لزيادة إنتاجية ساعة العمل، وأنه مع تراكم رأس المال ترتفع حصة كل عامل من رأس المال مع مرور الوقت.[1]

وقد قام "سولو" باختبار هذه الفرضية بناءا على التغيرات السنوية في الإنتاج الإجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة خلال الفترة 1909–1949 من خلال تحليل نمو الإنتاج في ساعة العمل الواحدة إلى جزئيين منفصلين: [2]

- الجزء الأول: مرتبط بزيادة رأس المال الموظف لكل ساعة عمل.
- الجزء الثاني: الجزء الذي لا يمكن أن يؤدي لزيادة رأس المال.

وجاءت النتائج مفاجئة للعديد من الاقتصاديين حيث أظهرت النتائج أن 12.5% فقط من تغير الإنتاجية على المدى الطويل يعود لزيادة رأس المال الموظف، أما الجزء الأخر من النمو الإنتاجية يعود لما سماه" سولو" بالتحول التقني، حيث يمثل التحول التقني الجزء المتبقي من النمو الذي لا يؤدي إلى زيادة استخدام رأس المال، ويمكن أن يحتوي هذا الجزء على العديد من العوامل، إلا أن التطورات التكنولوجية كان لها دور أكبر في ذلك الوقت.[3]

وحسب النظرية النيوكلاسيكية للنمو يكون النمو الناتج من واحد أو أكثر من العوامل الثلاث:

- الزيادة الكمية أو النوعية في عنصر العمل عن طريق تطوير التعليم والنمو السكاني.

---

[1] بدر شحدة، سعيد حمدان، 2012، " تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، فلسطين، ص ص 28،29.

[2] أبو شرار علي عبد الفاتح، 2010، " الاقتصاد الدولي –نظريات و السياسات– "، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 40–41.

[3] قريشي محمد، 2010، " علم الاقتصاد والتنمية "، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 89،90.

- الزيادة في عنصر رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار.
- التحسينات التكنولوجية.

ويؤكد نموذج" سولو" على أهمية الادخار والاستثمار، بالإضافة لشرحه لمساهمة المصادر المختلفة لنمو الناتج، والتي يمكن توضيحها من خلال المعادلة التالية:

$$DY/Y = (1-a)\ (DL/L) + (a)(Dk/k) + (DA/A) \quad \text{.....(1)}$$

حيث أن:

DY/Y: نمو الإجمالي للمخرجات ( الناتج المحلي).

Dk/k: معدل نمو رأس المال.

DL/L: معدل نمو العمل.

a: حصة رأس المال من الناتج.

1-a: حصة العمل من الناتج.

DA/A: معدل التغير التكنولوجي، ويعرف باسم التغير في الإنتاجية الكلية.

وهذه المعادلة توضح مساهمة كل من المدخلات ( العمل و رأس المال ) ومساهمة التحسينات التكنولوجية في نمو المخرجات.

وتحسب مساهمة كل عنصر كما يلي:

- مساهمة عنصر العمل= معدل نمو العمل * حصة العمل من الناتج.
- مساهمة عنصر رأس المال= معدل نمو رأس المال * حصة رأس المال من الناتج.
- مساهمة التقدم التقني هي عبارة مقدار الزيادة في المخرجات التي تعود إلى التحسينات في التكنولوجيا، وذلك مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، بمعنى أخر يكون هناك تقدم تقني عندما يكون بالإمكان إنتاج المزيد من المخرجات بنفس المقدار من المدخلات ( كالعمل ورأس المال ).

ويمكن الاستدلال على مساهمة التقدم التكنولوجي في النمو من خلال النمو المتبقي في الناتج بعد استبعاد مساهمة كل من العمل ورأس المال في النمو الناتج، نظرا لصعوبة قياس التقدم التكنولوجي مباشرة، ويطلق على التغيرات في التكنولوجيا التغير في معامل الإنتاجية الكلية (TFP).

ولعدم وجود طريقة مباشرة لقياس معامل الإنتاجية الكلية (TFP) يمكن الاستدلال عليها من خلال إعادة ترتيب المعادلة كما يلي:

$$DA/A = DY/Y - (DL/L)(1-a) - (a)(Dk/k) \quad \text{.....(2)}$$

ومن المعادلة يتضح أنه يمكن الوصول للمساهمة النسبية للتقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي من خلال طرح معدل نمو المخرجات من معدل نمو جميع المدخلات، كما يتضح من المعادلة (2) أن معدل التغير التكنولوجي متغير خارجي تحدده متغيرات أخرى تسهم في رفع الإنتاجية مثل البحث والتطوير والتقدم العلمي والتعليم والتدريب، وطريقة قياس التغير التكنولوجي في المعادلة السابقة تنسب كل ما تبقى من

المخرجات بعد طرح مساهمات عنصري العمل ورأس المال في النمو، ولذلك تسمى بواقي "سولو"، وشرح "سولو" نظريته وبين أهمية التقدم التكنولوجي في زيادة معدل النمو من خلال عدة مراحل كما يلي:

- شرح نموذج النمو النيوكلاسيكي بدون تغير تكنولوجي.
- بيان أثر التغير في معدل الادخار ومعدل النمو السكاني في حالة عدم وجود تغير تكنولوجي.
- شرح نموذج النمو النيوكلاسيكي في حالة وجود تغير تكنولوجي.

**الفرع الثاني: نظرية مراحل النمو لروستو:**

حاول (روستو) أن يطرح آرائه في النمو الاقتصادي والمتمثلة في وجود خمس مراحل يمر بها المجتمع عند نموه، وهي:

**1. مرحلة المجتمع التقليدي**

تتميز هذه المرحلة أساسا بما يلي:

- مساهمة كبيرة لقطاع الزراعة في الدخل الوطني، ويتميز هذا القطاع بانخفاض الإنتاجية واستخدام الطرق البدائية في الإنتاج، ويكون الهدف الرئيسي من الإنتاج هو الاستهلاك العائلي وليس السوق.
- اقتصاد ذو بنية ضعيفة لا يضمن نمو فعال وحقيقي ومستدام.
- غياب سلطة الدولة على الأعوان الاقتصاديين، وترتكز ملكية وسائل الإنتاج لدى كبار الملاك.
- وجود نقص في استخدام العلم والتكنولوجيا الحديثة.
- الصراعات والحروب والنزاعات القبلية.

**2. مرحلة التهيؤ للإقلاع**

وتتميز هذه المرحلة بما يلي:

- ظهور السلطة الفعالة للدولة.
- الحركية الاقتصادية المتمثلة في توسيع الأسواق الوطنية والعالمية.
- ظهور مستثمرين جدد يعتمد نشاطهم على الادخار والمخاطرة.
- القيام بالاستثمار بشكل متزايد ومستمر.
- استخدام وسائل وتقنيات حديثة في الزراعة والصناعة.

**3. مرحلة الإقلاع**

تتميز هذه المرحلة بما يلي:[1]

- ارتفاع الإنتاج الحقيقي للفرد.
- حدوث تغيرات كبيرة في التقنيات المستخدمة والتي تعتبر من أهم خصائص هذه المرحلة.
- تقتصر في هذه المرحلة الطبقة المستخدمة للثقافة الجديدة والصناعة المتطورة على حساب الطبقة التقليدية المحافظة على أنظمة إنتاجية قديمة.

[1] أمين عبد الوهاب، 2000، "التنمية الاقتصادية"، دار حافظ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ص 50.

**4.مرحلة الاندفاع نحو النموذج**

وتتميز هذه المرحلة بالخصائص التالية:

- استثمار ما بين 10% – 20% من الدخل القومي بشكل ثابت، وارتفاع الدخل بمعدل يفوق معدل النمو السكاني.
- نمو قطاعات مختلفة داخل الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى القطاع الرائد الذي ساد مرحلة الإقلاع.
- زيادة الصادرات وخاصة صادرات السلع الصناعية وانخفاض الواردات.
- إنتاج مختلف السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، نظرا لتوفر المقدرة والمعرفة التقنية والمهارة الإدارية.

**5.مرحلة الاستهلاك الوفير**

وتتلخص ميزات هذه المرحلة فيما يلي:

- إنتاج البضائع الاستهلاكية المعمرة والكمالية، نظرا لارتفاع دخل الفرد.
- تغير تركيب القوى العاملة بارتفاع نسبة سكان المدن، وارتفاع نسبة الموظفين الإداريين والوظائف الصناعية التي تتطلب المهارة.[1]

**الفرع الثالث: نظرية جوزيف شومبيتر:**

تتميز نظرية شومبيتر عن غيرها باهتمامها الخاص بالمنظم والدور الذي يقوم به من خلال الابتكارات، حيث تنطلق هذه النظرية من فرض وجود اقتصاد تميزه المنافسة التامة في حالة توازن ثابت.

وتتمثل أهم أفكاره في التالي: [2]

- أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في فترات متقطعة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل ومتعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون والتي من شأنها زيادة الإنتاج وتحقيق النمو.
- يتوقف النمو على عاملين أساسيين الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانية التجديد والابتكار.
- إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية الاقتصادية، وبهذا قد حدد شومبيتر لرأس المال البشري دورا مهما في النمو، من خلال دور المنظم أو المبتكر، الذين يعدان من مكونات رأس المال البشري.
- التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، حيث أن مصدر الاستثمار والادخار ليست طبقة الرأسماليين فقط، حيث عرف الادخار بأنه الاستهلاك في المستقبل أو الاستثمار، وبالتالي ليست من الضروري أن يكون المدخر هو نفسه المستثمر.
- الادخار يرتبط بعلاقة طردية مع سعر الفائدة، ووجود علاقة طردية بين الدخل والادخار.

[1] أمين عبد الوهاب، 2000، ص 51.

[2] الغرباوي شادي جمال، 2015، ص ص27،28.

## المطلب الثالث: النظرية الكينزية

بعد أزمت الكساد العالمي سنة 1929 ظهرت أفكار كينز، واهتم بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، حيث تناول كينز النمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل الكلي وركز في تحليله على المتغيرات الكلية التالية: سعر الفائدة، عرض النقود والاستثمار، وافترض كينز دائما في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير، وقد اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل، وقد وضع كينز عددا من الأسس الجديدة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية التي عاصرها، وتتمثل هذه الأسس والقواعد فيما يلي: [1]

- الاهتمام بتكاليف وأرباح الوحدة المنتجة، معتبرين في ذلك أن الأرباح هي مصدر لتراكم الرأسمالية، لأن هذا الأخير هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.
- أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من العمل (الاستخدام) والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية وقانون ساي.
- أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليست بسبب العرض من السلع والخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال، والذي عرفه على أنه جزء من الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك، حيث أن انخفاضه أدى إلى هذه المشكلة.
- أن الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل على عكس سابقيه الذين يعتبرون أن الدخل دالة في معدل الفائدة، أما المستوى التوازني للدخل حسب كينز فإنه يتحدد وفق العرض والطلب على الاستثمار، والذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق.
- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل توجيهه، لأنه يؤدي إلى الاقتراب من التشغيل التام عكس الكلاسيك الذين اعتقدوا أن التشغيل التام يحدث تلقائيا.

وقد صاحب هذه الأفكار العامة لكينز نماذج كمية خاصة بالنمو الاقتصادي ومن أهم هذه النماذج نجد نموذج "هارود–دومار "، وهو من أبرز النماذج التي فسرت النمو الاقتصادي ومتطلبات حدوثه، وكان من أكثر النماذج شيوعا واستخداما، ويعتبر الادخار ورأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي، ووفقه يجب على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنويا لغرض استبدال رأس المال الثابت؛ أي الإهتلاك السنوي لقيمة الموجودات (المعدات، الأبنية، الطرق والجسور وغيرها)، وذلك من أجل المحافظة على مستوى الناتج الوطني، ولأجل تحقيق زيادة صافية في الناتج القومي(من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي) لابد من زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى من النسبة المطلوبة لأغراض الإهلاك، وتتمثل هذه الاستثمارات الإضافية زيادة فيما يسمى رأس المال، ويعتبر الادخار أهم مصدر للاستثمارات، وبالتالي فهو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي، ويعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو الاقتصادي وأسهلها تطبيقا.[2]

---

[1] النحفي سالم توفيق، القريشي محمد صالح تركي، 1989، " مقدمة في اقتصاديات التنمية "، العراق، ص 70.

[2] بدر شحدة، حمدان سعيد، 2012، ص ص 25–27.

ويقوم نموذج "هارود –دومار" على الفرضيات التالية:

- أن الاقتصاد مغلق.
- وجود مستوى معين من الناتج في ظل العمالة كاملة.
- ثبات مفاهيم الدخل والادخار والاستثمار.
- يفترض أن متوسط الادخار يساوي الميل الحدي للادخار.
- ثبات العلاقة بين الادخار والميل الحدي لرأس المال ثابت.
- ثبات المستوى العام للأسعار.

وقد وجهت لهذا النموذج جملة من الانتقادات نذكر منها:

- أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل، الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.
- أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة، وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.
- النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى أو سعر الفائدة.
- فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال الناتج والمعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية، وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.
- إن النموذج غير واقعي بالنسبة للدول النامية بسبب اعتماده على مبادئ غير متوفرة بالقدر المطلوب كالادخار، عدم تدخل الدولة في الاقتصاد وحالة التشغيل الكامل.

## المطلب الرابع : النظرية الحديثة

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو الاقتصادي في المدى الطويل قاد لعدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد على إن هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة، وفي الصدمات الخارجية أو التقدم التكنولوجي فإن كل هذه الاقتصاديات ستصل إلى توقف النمو، أي أن زيادة في الدخل القومي الإجمالي لا يمكن إرجاعها إلى تكييفات قصيرة الأمد في مخزون رأس المال والعمل وإنما تعود لمجموعة ثالثة من العوامل تعرف ببواقي "سولو"، وترجع النظرية النيوكلاسيكية معظم النمو الاقتصادي لعمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي مما أدى لمعارضة هذه النماذج خاصة في الثمانينات وبداية السبعينات، ولم تنجح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي أدى لظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي، وأرجعت هذه النظرية عدم قدرة نموذج "سولو" على توضيح التفاوت الحاصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة لسببين هما:[1]

- افتراض ثبات معدل نمو التقدم التكنولوجي.

[1] قريشي محمد، 2010، ص99.

- افتراض دالة الإنتاج فردية متزايدة بمعدل متناقص.

ولقد تضمنت فكرة النمو الاقتصادي الداخلي النقاط التالية:

- اعتبار التقدم التكنولوجي محددا داخل نموذج النمو، وأن التقدم التكنولوجي في أي بلد يعتمد على حجم الإنفاق على نشاطات الاختراع والابتكار، وعلى عدد المختصين في مراكز البحث والتطوير.
- وجود سياسات حكومية تقود لرفع الكفاءة التنافسية في الأسواق المختلفة وإلى زيادة عدد المخترعين و الابتكارات التي تؤدي لزيادة معدل النمو الاقتصادي باستمرار.
- إن تحقيق معدلات أعلى للاستثمار البشري ( في التعليم والتدريب) توافقه بالضرورة معدلات متزايدة للعوائد.
- إن حماية حقوق الملكية للفكر تعتبر حافزا لنشاطات البحث والتطوير.

وأدخلت نظرية النمو الداخلي مصادر جديدة تؤدي لتحفيز النمو، بالإضافة للمصادر السابقة المشار إليها في النظرية النيوكلاسيكية، فنجد مثلا Romer يركز أبحاثه في هذا المجال على البحث والتطوير، بالإضافة إلى التمرين عن طريق التطبيق، أما Lucas فقد ركز على رأس المال البشري، وركز Barro على البني التحتية والنفقات العمومية، وركز آخرون على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي ومازلت نظريات النمو الداخلي قديد التطوير.[1]

**الفرع الأول: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد:**

من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي عدم تناقص مردودية رأس المال ($K$) ويعود غياب تناقص هذا إلى الرأس المال البشري، وتعطى صيغة النموذج العام كما يلي: $Y = AK$.

$A$ : تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجية.

كما يعبر عن الإنتاج الفردي بـ $Y = AK$ ، والإنتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال ثابتة ومساوية لـ $A$، وبتعويض $\int K/K = A$ في المعادلة $(2-2)$ في نموذج سولو نحصل على $gk = SA - (n\delta)$

ومادام $C = (1-S)Y$ و $Y = AK$ فإن معدل نمو الناتج والاستهلاك الفردي هي مساويات لـ $gk$ وعليه فإن الاقتصاد ذو نموذج بتكنولوجيا $AK$ يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل النمو السكاني، وعلى عكس النموذج النيوكلاسيكي فإن هذا النموذج لا يتنبأ بتنبؤ شرطي قارب مطلق أو شرطي حيث: $agy/y = 0$ وهذا من أجل مستويات $Y$.[2]

[1] القريشي مدحت، 2008، " تطور الفكر الاقتصادي "، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 13.

[2] Robert J- Barro, Xavier Sala Martin,1996 , la croissance économique, traduit par Fabrice Magroll, édition Ediscience international, France, pp 47-48.

**الفرع الثاني: نموذج بول رومر (نموذج أثر الخبرة وانتشار المعرفة):**

تمكن رومر من إعطاء إضافة للنظرية النيوكلاسيكية وذلك بإدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، بالإضافة إلى تبيان أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة *I* بالمؤشر *AI* هذا يعني أن التغير *Ai/dtd* يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في *Ki* لمخزون لرأس المال ومنه دالة الإنتاج هي:

$$Yi = F(Ki, KLi)$$

بحيث: *F* تحقق الخصائص النيوكلاسيكية المتمثلة في تناقص الإنتاج الحدي لكل عامل، ثبات وفرات الحجم، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية.

$$\lim_{K \to \infty} Inf(Ki) = \lim_{L \to \infty} Inf(Li) = 0$$

$$\lim_{K \to \infty} Inf(Ki) = \lim_{L \to \infty} Inf(Li) = 0$$

إذا كانت كل من *K* و *Li* ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة لـ *Ki* كما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لـ *Li*، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى في *Ki* و *K*، وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثابت المردودية الاجتماعية لرأس المال، وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوقلاص:

$$Yi = A.(Ki)^{x}.(KLi)^{1-x}$$

حيث: $0 < x < 1$

وبوضع: $Ki = Ki/Li$ و $K = K\,L$ ثم بوضع فيما بعد $Yi = y$ / $Ki/k$ النتاج المتوسط هو: $Y \neq K = f(l = A.L^{1-x})$

ويمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال وذلك بالاشتقاق بالنسبة لـ *Ki* وتثبيت *K* و *L* لنحصل على $K = Ki$ نحصل على:

$$\frac{dyc}{dki} = A.x\,L^{1-x}$$

ومنه فإنه الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع التعلم عن طريق التمرن انتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية، وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون: $0 < x < 1$

ويأخذ قيد الميزانية العلاقة التالية:

$$\frac{da}{dt} = x = w + ar - c - am$$

حيث:

$T$: تمثل مردودية الأصل

$X$: تمثل الأصل للفرد

$W$: تمثل الأجر.

وعليه فإن مشكل تقطيع دالة المنفعة $U$ تحت قيد الميزانية عن طريق التقطيع الديناميكي يعطى باستخدام دالة المنفعة المسماة بمردودية الإحلال غير زمنية وتعطى بالعلاقة التالية:

$$t = p = \left[\frac{U(c)c}{U(c)}\right]\left(C/C\right)$$

$$U(c) = \frac{c(1-\emptyset)}{1-\emptyset}$$

حيث عندما ترتفع $\emptyset$ فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، ومرونة الاخلال لدالة المنفعة معطاة بـ $\frac{1}{\emptyset}$ وبالاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي:

$$c/c = (1/\emptyset)(t - p)$$

وبتعويض قيمة $t$ المتمثلة في: $A\ x\ L^{x-1} - S$ نتحصل على معدل النمو الاقتصادي غير الممركزة:

$$Cg = \left(\frac{1}{\emptyset}\right)\ [\ Ax\ L^{1-x} - S - P]$$

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي) مع العلم أن: $Cg > cgp$

$$Cgp = (1\ (\emptyset)\ [\ A\ L^{1-x} - S - P]$$

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $1-x$ عن طريق ضريبة جزافية، إذا دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته $x$ من تكلفته، فإن المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

**الفرع الثاني: نموذج النمو الداخلي لقطاعين: (نموذج وزاري –لوكاس 1988):**

عندما لا يحتاج إنتاج لرأس المال، *Rebelo*، يتوافق نموذج هذا الأخير مع نموذج، وعليه فإن دوال الإنتاجي تعطى بالعلاقة التالية:

$1h -$ البشري لرأس المال المادي أي أن $o$

$$gc = (1/\emptyset)\ .[\ AX\ (VK\ /\ uH) - (1-x) - S - P]$$

وبالاستعانة بالتعظيم الديناميكي يمكن الحصول على معدل $x = c/k$ و $W + k/h$ بوضع $u$:ل $gu$ الاستهلاك ومعدل نمو $gc$ النمو لهما قيم ثابتة، ومعدل نمو مشترك لكل $U, W, X$وفي الحالة النظامية فإن كل من المتغيرات هو $c, k : H$ منها التالية $U$: والرأس المال البشري موزع ما بين القطاعين بقيمة.[1]

[1] بن قدور أشواق، 2012، ص ص99،100.

## المبحث الثالث: محددات النمو الاقتصادي مقاييسه واستراتيجياته

إن النظريات الاقتصادية تختلف اختلافا كبيرا في تحديدها للعوامل المحددة للنمو الاقتصادي لعدد من المتغيرات الجزئية وأخرى كلية ، لذلك فإن تحديد مصدر النمو يعتبر مهما لتحقيق النمو الاقتصادي واستمراريته واستقراره، وذلك من خلال تبني سياسات اقتصادية ملائمة وإحداث تغيرات هيكلية مناسبة، وكذا تبني بعض الاستراتيجيات المهمة للنمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي:

يمكن إيجاز أهم محددات النمو الاقتصادي فيما يلي:

**1-رأس المال البشري:**

يعتبر رأس المال البشري أو الاستثمار البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، وأهم عنصر في تكوينه هو السكان، نوعيتهم والهرم السكاني، وزيادة السكان تعني زيادة عرض العمل مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج الوطني، حيث يشكل ذلك مصدرا رئيسيا للطلب الفعال ومن ثم استمرار دورة النشاط الاقتصادي وزيادة النمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن القول أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لابد أن يتوازن ويتواكب مع زيادة رأس المال المادي للتمكن من زيادة إنتاجية العمل، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي.[1]

**2- رأس المال المادي:**

وهو عبارة عن كمية رأس المال في الدولة أو الاقتصاد في فترة زمنية معينة، وهو يعبر عن ما تملكه الدولة من مباني ومعدات وآلات، بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية، ويتخذ رأس المال المادي صورة عينية في الأساس وعند إعطائه قيمة يتحول إلى شكل نقدي، ويشار إلى رأس المال المادي كذلك بعبارة التكوين الرأسمالي، وهو عملية تراكمية تضاف من سنة لأخرى، ويتعلق تراكم رأس المال بحجم الادخار؛ أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية، أو توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات، الآلات الإنتاجية وغيرها.

**3- الموارد الطبيعية:**

يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذا نموه على تحسين ونوعية موارده الطبيعية، والتي يتم استغلالها لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

**4- التخصص وتقسيم العمل:**

يعتبر آدم سميث من أوائل الاقتصاديين الذين أبرزوا أهمية التخصص أو تقسيم العمل في كتابه المشهور "ثروة الأمم" الذي نشر في سنة 1776، فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يعزي إلى تقسيم العمل، وأكد سميث بأن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيرا فإن

[1] عريقات حربي محمد موسى، 2006، " مبادئ الاقتصاد –التحليل الكلي–" ، دار وائل للنشر، الأردن، ص270.

تقسيم العمل سيكون أقل، وبالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية، ويكون حجم الإنتاج عادة في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية ضئيلا وكذا الحال بالنسبة لمستوى التخصص، كما أن معظم الإنتاج يكون لأغراض الاستهلاك العائلي وليس من أجل السوق، وبعد أن يتوسع حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي يزداد التخصص في العمليات الإنتاجية، والذي يؤدي بدوره إلى رفع حجم الإنتاج وتقليل التكاليف، و يتضح من خلال ما سبق أن النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الإنتاج، وإنما يتضمن تغيرات أساسية في تنظيم العمليات الإنتاجية، ولذلك يتحدد النمو الاقتصادي لبلد معين بمدى قدرات البلد على زيادة التخصص في موارده الاقتصادية.

**5- معدل التقدم التقني والتكنولوجي:**

يعد معدل التقدم التقني والتكنولوجي من العوامل النوعية التي تساهم في تحديد النمو الاقتصادي، ويقصد به تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان، وتعد الاختراعات التي حدثت في القرنين الثامن والتاسع عشر خير دليل على مدى التطور الاقتصادي الذي رافق هذه الاختراعات في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك فإن التقدم التكنولوجي يعني الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع ككل في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وتطوير واكتشاف موارد أخرى جديدة عن طريق تحسين مستوى كل من التعليم، الإدارة والتسويق.[1]

**6- العوامل البيئية:**

إن توفر مجموعة من العوامل المشجعة السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية وكذلك الاستقرار السياسي ووجود قطاع مصرفي متطور تعتبر من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي، وتجدر الإشارة أن بعض هذه العوامل هي نوعية أكثر منها كمية، فمن الصعوبة تحديد مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، ولذا فمعظم الاقتصاديين يؤكدون على ثلاث عوامل محددة للنمو الاقتصادي هي:

- زيادة رأس المال.
- زيادة القوة العاملة.
- التقدم التكنولوجي.

ويمكن قياس أثر كل من القوة العاملة ورأس المال، بينما من الصعب قياس أثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي من الناحية الكمية بصورة مباشرة، وإنما يمكن تقدير ذلك بصورة غير مباشرة.[2]

## المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المقاييس أو المعايير المستخدمة في قياس النمو الاقتصادي، وهي تتعلق بمعايير الدخل، المعايير الاجتماعية والمعايير الهيكلية، وسنتناول هذه المعايير تبعا فيما يلي:

[1] الأشقر أحمد، 2002، ص74.

[2] عريقات حربي محمد موسى، 2006، ص ص173-274.

**الفرع الأول: معايير الدخل:**

تعتمد هذه المعايير في مجملها على الدخل سواء في شكله الاسمي أو الحقيقي، والذي يستخدم لقياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي، ومن معاييره نجد:[1]

**1- الدخل القومي الكلي:**

يعتمد هذا المعيار على مقارنة مدى تقدم الدول قياسا بالدخل القومي الفعلي المحقق في كل دورة اقتصادية، وقد لقي هذا المعيار بعض المعارضة من طرف بعض الاقتصاديين، وذلك لكون أن زيادة حجم الدخل القومي يجب أن يرافقها معرفة بعدد سكان الدول محل المقارنة، إضافة إلى عدد الأفراد المهاجرين منها وإليها.

**2- الدخل القومي الكلي المتوقع:**

اقترح بعض الاقتصاديين الأخذ بهذا المعيار الذي يعد تعديلا للمعيار السابق كونه يأخذ بعين الاعتبار الموارد الكامنة للدولة وإمكانياتها المختلفة.

**3-متوسط نصيب الفرد من الدخل:**

يعتبر هذا المقياس أفضل من المقياسين السابقين لكونه يأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل وعدد السكان معا، ويمثل متوسط الدخل الفردي حجم الدخل القومي إلى إجمالي عدد السكان، ورغم كون هذا المقياس من أكثر المقاييس استخداما فإنه يصعب في بعض الحالات حسابه للأسباب التالية:

- ضعف الأنظمة الإحصائية في الدول النامية، مما يدفع إلى التشكيك في دقة الرسمية التي تعطي قيما غير دقيقة لعدد السكان وحجم الدخل، وهو ما يؤدي إلى ارتكاب أخطاء في حساب متوسط دخل الفرد.
- وجود خلاف حول كيفية حساب هذا المقياس في كونه يحسب لإجمالي عدد السكان أم يختص فقط بالسكان العاملين، وقد حسم أمر ذلك بأن حسابه بالنسبة لإجمالي عدد السكان يكون مفيدا في الدراسات المتعلقة بالاستهلاك، أما إذا خص بالسكان العاملين فإنه سيكون مفيدا من نواحي الإنتاج، الأمر الذي يترتب عليه حساب معدلين للنمو الاقتصادي، وهما:

- معدل النمو الاقتصادي البسيط، والذي يحسب وفق العلاقة التالية:

$$Tc = \frac{\mathbf{Yrt - Yrt - 1}}{\mathbf{Yrt - 1}}$$

حيث:

Yrt-1: الدخل الحقيقي فقي الفترة السابقة.

Yrt: الدخل الحقيقي في الفترة التالية.

Tc: يمثل معدل النمو.

- معدل النمو الاقتصادي المركب الذي يحسب وفق العلاقة التالية:

$$\boldsymbol{Yrn = Yro\ (1 + TC)^{n}\ \rightarrow TC = \sqrt[n]{Yrn\ .\ Yro}}$$

[1] عجمية محمد عبد العزيز، إيمان ناصف عطية، 2002، ص 87.

حيث:

Yrn: الدخل الحقيقي قي الفترة n.

Yro: الدخل الحقيقي في فترة الأساس.

TC: معدل النمو.

N: عدد السنوات.

- معادلة النمو الاقتصادي لسنجر: وضعت هذه المعادلة من طرف الأستاذ "سنجر" سنة 1953م، وهي نتيجة توصل إليها بمساعدة أعمال بعض الاقتصاديين كهيكس وهارو–دومار، وتعطي هذه المعادلة وفق العلاقة التالية:

$$D = SP - R$$

حيث:

D: معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

P: إنتاجية رأس المال.

S: معدل الادخار الصافي.

R: معدل نمو السكان السنوي.

وقد افترض "سنجر" قيما لهذه المتغيرات وهي: S=6%، P=0.2%، R=1.25%، غير أن هذه التقديرات تعرضت لمجموعة من الانتقادات يمكن إيجازها على النحو التالي:

- أن نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي 6% تعتبر مقبولة وقت صياغة "سنجر" لمعادلته، أما في الوقت الحاضر فإن بعض الدول في مقدورها تحقيق نسبة أكبر وتؤدي الزيادة في هذا المتغير في بعض الدول إلى حساب معدلات نمو موجبة.

- قدر "سنجر" معدل النمو السكاني بـ 1.25% وهذا الرقم أقل بكثير من المعدلات السائدة في الدول النامية، إذ يقدر بحوالي 2.3% في الدول النامية عامة.

- قدر "سنجر" إنتاجية الاستثمارات السائدة بـ 0.2% وهي نسبة منخفضة، وتقل عن النسبة المحققة في العديد من الدول.

**الفرع الثاني: المعايير الاجتماعية:**

يقصد بالمعايير الاجتماعية المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات المرتبطة بالحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات، وهي تشمل الجوانب الصحية، الجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية.[1]

**1- المعايير الصحية:**

ويستخدم فيها كل المقاييس التي تقيس مدى التقدم الصحي لبلد ما مثل:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان أو عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان.

[1] عجمية محمد عبد العزيز، ناصف إيمان عطية، 2002، ص ص91-93.

- معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد.
- عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا...

و يمكن استعمال هذه المعايير وغيرها بإيجاد "عتبة" معينة تتم المقارنة من خلالها، حيث تكون هذه "العينة" مأخوذة عن هيئة غالبا ما تكون دولية كالمنظمة العالمية للصحة WHO.

**2- المعايير التعليمية:**

نظرا لأهمية التعليم ودوره في تكوين رأس المال البشري الذي أصبح من أهم عوامل النمو الاقتصادي، وضعت معايير لقياسه، والتي من خلالها قياس درجة تقدم أو تخلف أي بلد معين، ومن بين المعايير التعليمية الأكثر استخداما نذكر ما يلي:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي، وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
- نسبة الإنفاق على التعليم في جميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي وغيرهما.

وبنفس طريقة المعايير الصحية فإنه يكفينا معرفة عتبة معينة تحددها هيئة من الهيئات الدولية في الغالب لها صلة بالجانب التعليمي كمنظمة التربية والثقافة والعلوم "اليونسكو".

**3- معايير التغذية:**

يعتبر الغذاء حاجة أساسية لأفراد المتجمع، فسوء التغذية يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة، وهو ما بدوره ينتج عنه انخفاض القدرة على العمل، فتنخفض إنتاجية الفرد، ومن ثم انخفاض دخله، فسوء تغذيته أكثر، لذلك فإن تحديد معايير لقياسه يعتبر جزءا من قياس التنمية، ومن معايير التنمية المستعملة للتعرف على سوء التغذية أو نقصها نجد:[1]

- مستوى نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.
- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

**<u>الفرع الثالث: المعايير الهيكلية:</u>**

توضح المعايير الهيكلية الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وأثرها على هيكل الصادرات والواردات وعلى فرص العمل المختلفة وعلى توزيع السكان بين الريف والحضر، ويمكن الاعتماد على هذه المتغيرات كمؤشرات للدلالة على درجة النمو والتقدم الاقتصادي، ومن بين هذه المؤشرات نذكر على سبيل المثال:[2]

- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

[1] بن قانة إسماعيل محمد، 2012، " اقتصاد التنمية –نظريات، نماذج، استراتيجيات–"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص249–251.

[2] بن صوشة رياض، 2005، " البحث التنمية البشرية والنمو الاقتصادي" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص14.

- نسبة الإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي.

## المطلب الثالث: استراتيجيات النمو الإقتصادي:

تنقسم استراتيجيات تحقيق النمو الاقتصادي إلى إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن.

### الفرع الأول: إستراتيجية النمو المتوازن:

تقتضي إستراتيجية النمو المتوازن التناسب في التنمية بين مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني حتى تنمو هذه القطاعات معا، ويعتبر دوتشتين رودان ونركس أول من عالج نظرية النمو المتوازن في سنة 1943م في مقال عن التصنيع في أوروبا لكن دون الإشارة إلى هذا المصطلح؛ إذ أن خلق قطاع صناعي متكامل في هذه الدول لابد له أن يتم ككتلة واحدة، ويتم التخطيط لمجموعة من الصناعات في آن واحد، وغالبا ما تقدم الهياكل لتنفيذ المخططات من طرف الدولة، وهي غير قابلة للتجزئة كاستثمارات ضخمة ومدة طويلة للإنجاز، حيث تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها وبالتالي كسر العزلة بين المناطق، مما يساهم في توسيع السوق الوطني، وبالنسبة للاقتصاد الراشد يتم التغلب على النقص المتواجد فيه ودفعه نحو مستويات أعلى من الإنتاج والدخل، من خلال تطوير الصناعات المختلفة، مما يتطلب توفير حد أدنى من الموارد لتنفيذ برامج التنمية، ويجب أن يكون التصنيع في عدة اتجاهات، حتى يتسنى للصناعات الجديدة الاستفادة من التطوير الآني للصناعات الأخرى، حيث تمكن من توفير الطلب المكمل، ويصبح بذلك المنتجون مستهلكون لسلع صناعات أخرى.

من بين الانتقادات الموجهة لهذه الإستراتيجية: [1]

- أن تكلفة هذه الاستثمارات الواسعة تزيد عن إمكانيات الدول النامية، فيمكن التناقض في أنه إذا لم تستطع القيام به على مراحل يمكنها القيام به مرة واحدة.
- أنها قابلة للتطبيق في مرحلة لاحقة للنمو أكثر من قابليتها لتحريك الاقتصاديات المتطورة.
- أن هذه الإستراتيجية تعتبر تطبيقا لوضع البطالة لدى كينز.
- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفرات الخارجية.
- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفرات الخارجية.

ومن سلبيات إستراتيجية النمو المتوازن ما يلي:[2]

- نظرية النمو المتوازن تتطلب الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية، خاصة الصناعية منها، الموجهة لتلبية الطلب الداخلي، أي توسع الصناعات الخفيفة فقط، وبقاء البلد مرتبطا بالعالم الخارجي لاقتناء التجهيزات الكبرى.

---

[1] سحيج عبد الحكيم، 2001، " الناتج الوطني والنمو الاقتصادي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 41.

[2] ولد عمري عبد الباسط، 2015-2016، " إسهام التعليم في النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2013 "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص 18.

- يقترح " نوركس" تدخل الدولة لجمع الموارد من جهة، والاعتماد علي المستثمرين الخواص من جهة أخري، إلا أن هذا التناقض سيخلق مشاكل بين أهداف الدولة وأهداف الخواص.
- يري "نوركس" بأن النمو المتوازن يتطلب أموالا ضخمة و هذا يناقض الكثير من واقع الدول المتخلفة.

**الفرع الثاني: إستراتيجية النمو غير المتوازن:**

يعتبر هيرشمان من المؤيدين لفكرة النمو غير المتوازن، نظرا لأن النمو المتوازن يتطلب استثمارات واسعة ليس بإمكان كل الدول القيام بها، ويرى كذلك بصلاحها –إستراتيجية النمو المتوازن– لمعالجة مشاكل الدول المتقدمة فقط، وتنطوي فكرة النمو غير المتوازن على أن الاستثمارات تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني توزيعا متزامنا، وبالتالي فإنه يتم توجيه رأس المال المتاح إلى قطاعات محدودة حتى تساير القطاعات الأخرى، وحسب هذه النظرية فإن اختيار صناعات إستراتيجية في قطاعات معينة تقود إلى خلق فرص استثمار جديدة، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية، حيث يسري النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، ويرى هيرشمان التنمية على أنها سلسلة من الاختلالات التي تستمر ويتم المحافظة عليها، حيث تخلق هذه الاختلالات المزيد من الحوافز للقيام باستثمارات جديدة، والتي بدورها تخلق توازنا جديدا، وهو ما يعني وجود استثمارات رائدة تنتج وفرات خارجية، هذه الوفرات تحفز على نجاح استثمارات جديدة أو كما يسميها هيرشمان سلسلة الاستثمارات المتقاربة.

ومن ابرز الانتقادات الموجهة للإستراتيجية التي حددها هيرشمان نذكر ما يلي: [1]

- عدم تحديد تركيبة واتجاه ووقت النمو غير المتوازن.
- التقليل من قيمة معيقات النمو غير المتوازن.
- إمكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية.
- الضغوط الناجمة عن عدم التوازن قد تكبح عملية التنمية.

[1] سحيج عبد الحكيم، 2001، ص 41.

**خلاصة الفصل:**

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يتضح أن النمو الاقتصادي يعتبر ناتجا كميا لسياسات التنمية الاقتصادية، من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو يشمل على جملة من العناصر المتمثلة في العمل، رأس المال والتكنولوجيا، حيث يكون لهذه العناصر تأثير على حجم الناتج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي، ولكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية فقط، لأن التكاليف البيئية والصحية تكون في تزايد مستمر، الأمر الذي يجعل عملية النمو الاقتصادي رهينة قدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف والتضحيات في المستقبل، كما اتضح من خلال دراسة النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي اختلاف تفسيرها، حيث ركزت التقليدية للنمو الاقتصادي على عملية التراكم الرأسمالي ونفس الأمر بالنسبة لبعض الكينزيين ممثلين في نموذج هارود –دومار، إلا أن التحليل الكينزي ونظريات الفكر المعاصر أكدت على أهمية الدور الذي تقوم به الدولة في عملية النمو.

# الفصل الثالث:

# الدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

**تمهيد:**

سعت الجزائر منذ استقلالها إلى تحقيق النمو الاقتصادي فقامت بوضع العديد من الخطط التنموية الطويلة المدى، والتي اعتبرت أن مستويات النمو المحققة في الجزائر مترتبة عن ارتفاع الصادرات النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط والغاز والعائدات الكبيرة من هذه المنتجات لكن إن استمرت الجزائر في الاعتماد على تنمية صادراتها المصنعة، فان نموها يبقى بطيئا دون المستويات رغم نجاحها على مستوى الاندماج والتكامل الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق، سعت الحكومة الجزائرية إلى إصلاح الانفتاح التجاري لجعله أكثر فعالية باعتباره إحدى أهم السياسات الاقتصادية، فكانت بداية الإصلاح مع صدور قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990، والتي أدخلت عدة تعديلات بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ونظرا لأهمية الانفتاح التجاري في تحقيق النمو الاقتصادي يتم من خلال الفصل التطرق إلى هيكلها وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة العناصر التالية:

**المبحث الأول: الانفتاح التجاري في الجزائر.**

**المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر.**

**المبحث الثالث: الدراسة القياسية.**

## المبحث الأول: الانفتاح التجاري في الجزائر

لقد عمدت الجزائر خلال مسيرتها التنموية إلى فرض الرقابة على التجارة الخارجية في مرحلة أولى ثم احتكارها في مرحلة ثانية ثم تحريرها في السنوات الأخيرةK وهذا بعد تخلي عن نظام التخطيط المركزي وتبني اقتصاد السوق، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أسباب ومراحل الانفتاح التجاري، وكذا هيكل المبادلات التجارية في الجزائر.

### المطلب الأول: أسباب ومراحل الانفتاح التجاري في الجزائر:

#### الفرع الأول: مراحل الانفتاح التجاري في الجزائر:

لقد أقر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 والمؤرخ في 07 أوت 1990 لأول مرة منذ تكريس الاحتكار على الانفتاح التجاري، إذ أصبح استيراد البضائع النهائية لإعادة بيعها مع إعفائها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف أمر مسموح به للمتعاملين التجاريين الذين يمارسون أنشطة البيع بالجملة أو الوكلاء المعتمدين المقيمين بالجزائر.[1]

**المرحلة الأولى: مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية:**

تم تحرير التجارة الخارجية بعد إصدار قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 والذي ينص على حرية دخول وخروج رؤوس الأموال عبر الحدود من وإلى خارج الوطن مما يعني إلغاء أحكام القانون المعزز لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، وبالتالي إلغاء البرنامج العام للاستيراد وبرنامج الميزانيات بالعملة الصعبة واستبدالها بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك، وقد أصبح تحرير التجارة الخارجية إجراء رسمي وفق المادتين 40 و41 من قانون المالية التكميلي، وذلك مع الإبقاء على الطابع التقييدي والجزئي له، وذلك لعدة أسباب منها:

- اقتصار عملية التحرير على فئة معينة من المتعاملين الاقتصاديين يعرفون بالملتزمين أو البائعين بالجملة كونه يتطلب انتقال رؤوس الأموال، ذلك لأن تسديد ثمن البضائع يستوجب وجود رصيد بالعملة الصعبة.
- اقتصار عملية الاستيراد على نوع معين البضائع، حيث تم تحضير قائمة مقيدة.
- كان نشاط الملتزمين أو البائعين بالجملة يستوجب موافقة البنك الجزائري لا الإدارة التجارية.
- إن الموافقة المذكورة سالفا كانت تستلزم الالتزام بالاستثمار فيما بعد في مجال إنتاج الثروات والخدمات.
- قيام بنك الجزائر بإصدار تعليمة في 21 أفريل1991 كانت تنص على:

[1] بلحاج نور الهدى، 2013-2014،" أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر- "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص143.

- إلغاء الميزانية بالعملة الصعبة للمؤسسات العمومية.
- إجبار المستوردين على الحصول على وسائل دفع أجنبية لأجل يفوق 18 شهرا.
- إيداع مقابل مبلغ الواردات بالدينار، الأمر الذي شجع المؤسسات إلى التوجه نحو الربح السهل من خلال عمليات المضاربة على حساب المؤسسات العمومية الغارقة في ديونها وعلى حساب عمليات الإنتاج.
- إلغاء الدفع بالعملة الصعبة على مستوى السوق الوطنية للسلع المستوردة من قبل أصحاب الامتياز وتعويضه بالتسوية بالدينار، وقد تم ذلك في غياب أي آلية لحماية المتعاملين الاقتصاديين ضد مخاطر الصرف.[1]
- إعاقة المتعاملين الاقتصاديين الذين يقومون بالاستيراد بدون الدفع في الحال، واعتماد مبادلاتهم لدى بنوك تجارية محلية.

وقد أثر الميل الكبير للاستيراد في هذه المرحلة على رصيد الدولة من العملة الصعبة بالسلب، وزامن عبء المديونية فأنشأت لجنة متابعة عمليات التجارة الخارجية ADHOC من أجل ترشيد استعمال الموارد المالية، وتقوم هذه اللجنة بتحديد المعايير والأولويات للحصول على العملة الصعبة، وتقليل التعامل بها إلى أدنى حد والتسيير المحكم لوسائل الدفع المتعلقة بالتجارة الخارجية وكذلك حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية وتشجيع التعاملات التجارية التي لا تترتب عنها تكاليف أخرى تزيد في حجم المديونية.

**المرحلة الثانية: مرحلة التحرير التام:**[2]

أدت الاختلالات الهيكلية مع بداية سنة 1992 إلى شروع الجزائر في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية فيما يخص التجارة الخارجية، فقد تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد وذلك على مراحل، ويتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة وكذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية وكذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد ائتمانات المستوردين ومنه السماح باستيراد كل السلع عدا المحظورة منها، وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج الجهوي تم تحقيق الحماية الجمركية حيث تم تخفيض الحد الأقصى للرسم الجمركي من 60% إلى 50% سنة 1996، وفي أول جانفي سنة 1997 تم تخفيضه إلى 45%، وقد تم حصر المواد الممنوعة من الاستيراد في ثلاث مواد فقط، وبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية.* وفي إطار تحرير الصادرات، فقد أصبحت كل المنتجات قابلة للتصدير باستثناء تلك المواد ذات القيمة التاريخية والأثرية، كما تم إنشاء بعض الهيئات كالصندوق الخاص بترقية الصادرات، والشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات لتشجيع الصادرات استكمالا لسياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

[1] بلحاج نور الهدى، 2013-2014، ص ص145،144.

[2] بلحاج نور الهدى، 2013-2014، ص 145.

**الفرع الثاني: أسباب الانفتاح التجاري في الجزائر:**

من أهم أسباب الانفتاح التجاري في الجزائر ما يلي:[1]

**1- الأسباب الخارجية:**

من بين أهم الأسباب الخارجية، نذكر ما يلي:

- التحولات الاقتصادية العالمية: والتي من أهمها وجود أسواق خارجية معتبرة إضافة إلى النمو الهائل للاقتصاديات الغربية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وانعدام السيطرة على البنوك المركزية نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات واختلال توزيع الثروات بين الفقراء والأغنياء.

- انهيار الاتحاد السوفياتي: وذلك سنة 1989، وتوحيد الألمانيتين سنة 1990، وقد أحدث ذلك صدمة على العالم عامة، وعلى الجزائر خاصة، إذ فرض عليها إعادة النظر في سياستها الاقتصادية بعد خروج العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية التي تزعمها المعسكر الليبرالي، والذي فرض سياسته الاقتصادية على العالم بأسره.

- الأزمة البترولية لسنة 1986وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني لأن صادرات المحروقات فاقت نسبة 95% ومساهمتها في إيرادات الميزانية من خلال الجباية البترولية فاقت 60%، مما أحدث أزمة حقيقية نتيجة الأزمة البترولية لسنة 1986، حيث تراجعت أسعار البترول من 27 دولار للبرميل سنة 1985 ليصل إلى أقل من 14 دولار سنة 1986.

**2- الأسباب الداخلية:**

من بين أهم الأسباب الداخلية نذكر:[2]

- فشل سياسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية: عانى الميزان التجاري من عجز كبير وذلك رغم تكفل الدولة المتزايد بالتجارة الخارجية من خلال هياكل الدولة المختلفة في هذه الفترة، بسبب الاعتماد على صادرات القطاع الوحيد وهو المحروقات، كما أدى إلى عدم تحقيق الأهداف التي كانت مسيطرة على قطاع التجارة الخارجية، والمتمثلة أساسا في ترقية المبادلات التجارية، وبالتالي كان لابد من إدخال تعديلات جذرية على قطاع التجارة الخارجية، والتحول إلى اقتصاد السوق.

- تفاقم أزمة المديونية.

- القيود الهيكلية: ترتب عن نمط التنمية المعتمد في الجزائر منذ الاستقلال حتى نهاية المخطط الخماسي الثاني واحتكار الدولة للاقتصاد الوطني إلى جانب الأزمة المالية التي وقعت فيها الجزائر سنة 1986

جملة من القيود الهيكلية التي تعتبر سببا إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، وتتمثل هذه القيود في:[3]

---

[1] عابي وليد، 2018-2019، " حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، ص 261.

[2] عابي وليد، 2018-2019، ص ص262،261.

[3] عابي وليد، 2018-2019، ص ص263،262.

- عدم فعالية الأداة الإنتاجية الوطنية والتي بقيت غير كافية من الزاوية المالية، والسبب في ذلك يعود بالأساس إلى نظام التسيير الاقتصادي وإغفاله لإدماج مستلزمات النجاعة.
- ارتفاع التكاليف وكثرة التبذير، وكذا ضعف نسب استعمال القدرات المتوفرة نتيجة تدهور الهيكل المالي للمؤسسات العمومية الصناعية والفلاحية الاشتراكية، مما حال دون الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة.
- وجود نظام أسعار إداري ساهم في ديمومة صفة المديونية على غالبية المؤسسات العمومية.
- ضعف نمط تسيير الاقتصاد الذي ترجم بظهور علامات في بداية الثمانينات وجلاء أكبر في النصف الثاني منها، مما أشار إلى تراجع إستراتيجية التنمية التي كانت مطبقة في السبعينات.
- ارتفاع معدل التضخم: السبب يعود إلى التوسع المستمر للكتلة النقدية، حيث عرفت زيادة بنسبة 20% كل سنة منذ بداية الثمانينات.
- العجز المستمر في الموازنة العامة.
- القيود الاجتماعية: أدت الصدمة النفطية وتراجع عائدات العوائد المالية إلى انخفاض حجم الواردات من تجهيزات ووسائل الإنتاج والمواد الأولية الضرورية لضمان سيرورة الإنتاج، وهو ما تسبب في اختلال سوق العمل، حيث ارتفع معدل البطالة بثلاث مرات من سنة 1985 إلى سنة 1991 ليصل إلى نسبة 23.2% سنة 1993 إضافة إلى مشاكل اجتماعية أخرى مثل السكن والصحة والتعليم، حيث قدر العجز في مجال السكن بحوالي 1.2 مليون وحدة سكنية، كما بلغ عجز الميزانية العمومية سنة 1993 نسبة 8.7%من الناتج المحلي الإجمالي.

## المطلب الثاني: هيكل المبادلات التجارية في الجزائر (تطور التجارة الخارجية):

ترتبط التجارة الخارجية بالسوق العالمية سواء تعلق الأمر بالواردات من المواد الغذائية والمواد المصنعة ونصف المصنعة...الخ، أو بالصادرات والمتمثلة في الصادرات النفطية وغير النفطية.

### الفرع الأول: تحليل تطور الصادرات والواردات:

يمكن توضيح تطور الصادرات والواردات في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

**الجدول رقم (1): صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1991-1996**

**(الوحدة، $10^8$ دج)**

| تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى الواردات | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المواد الغذائية والمشروبات | 30860 | 50696 | 47555 | 93515 | 132962 | 138928 |
| التموين الصناعي (غ م م ا) | 50555 | 84017 | 98353 | 165203 | 236944 | 157639 |
| الوقود ومواد التشحيم | 3393 | 2380 | 2679 | 1762 | 5138 | 5533 |
| الآلات والسلع التجهيزية | 38966 | 34178 | 40445 | 49552 | 90345 | 108154 |
| معدات النقل وقطع الغيار | 9888 | 11492 | 12156 | 24224 | 34397 | 55012 |
| السلع الاستهلاكية ( غ م م ا) | 5572 | 5567 | 3535 | 4881 | 13002 | 32227 |
| سلع غير مذكورة في مكان آخر | 7 | 217 | 310 | 1005 | 405 | 833 |
| المجموع | 139241 | 188547 | 205035 | 340142 | 513193 | 498326 |
| **تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى الصادرات** | **1991** | **1992** | **1993** | **1994** | **1995** | **1996** |
| المواد الغذائية والمشروبات | 957 | 1743 | 2265 | 1159 | 5233 | 9260 |
| التموين الصناعي (غ م م ا) | 4077 | 7425 | 8077 | 10791 | 17886 | 44226 |
| الوقود ومواد التشحيم | 226800 | 237545 | 228120 | 311362 | 473064 | 682139 |
| الآلات والسلع التجهيزية | 1227 | 1727 | 365 | 434 | 1616 | 2371 |
| معدات النقل وقطع الغيار | 124 | 182 | 38 | 72 | 84 | 222 |
| السلع الاستهلاكية ( غ م م ا) | 403 | 388 | 695 | 520 | 568 | 2593 |
| سلع غير مذكورة في مكان آخر | 1 | - | 1 | - | - | - |
| **المجموع** | **233589** | **249010** | **239552** | **324338** | **498451** | **740811** |

**الجدول رقم (2): صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 1997-2002**

**(الوحدة، $10^8$ دج)**

| تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى الواردات | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المواد الغذائية والمشروبات | 141358.6 | 145413.2 | 145486.6 | 167013.1 | 169992.2 | 240480.6 |
| التموين الصناعي (غ م م ا) | 145210.4 | 163414.8 | 178186.7 | 201889.6 | 244098.4 | 296614.3 |
| الوقود ومواد التشحيم | 7378.6 | 6869.4 | 9870.2 | 9427.5 | 10271.4 | 10889.9 |
| الآلات والسلع التجهيزية | 119061.2 | 127980.9 | 152676.4 | 163997.0 | 193536.0 | 247390.0 |
| معدات النقل وقطع الغيار | 51207.1 | 61766.4 | 68344.1 | 90502.5 | 82050.5 | 113528.5 |
| السلع الاستهلاكية( غ م م ا) | 36750.4 | 46908.9 | 56041.3 | 57500.5 | 64855.6 | 83848.9 |
| سلع غير مذكورة في مكان آخر | 613.7 | 4.9 | 67.9 | 95.5 | 58.3 | 287.6 |
| **المجموع** | **501579.9** | **552358.6** | **610673.0** | **690425.7** | **764862.4** | **957039.8** |
| **تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى الصادرات** | **1997** | **1998** | **1999** | **2000** | **2001** | **2002** |
| المواد الغذائية والمشروبات | 1979.4 | 2002.2 | 2017.2 | 2651.5 | 2220.5 | 3332.5 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التموين الصناعي (غ م م ا) | 25257.4 | 18372.9 | 21685.3 | 38281.7 | 44262.0 | 48984.9 |
| الوقود ومواد التشحيم | 762709.6 | 566616.1 | 811266.5 | 1611973.6 | 1428968.1 | 1441871.6 |
| الآلات والسلع التجهيزية | 475.1 | 883.3 | 2941.8 | 2983.0 | 2664.6 | 3445.2 |
| معدات النقل وقطع الغيار | 791.8 | 235.6 | 1681.0 | 1160.1 | 1924.4 | 1812.8 |
| السلع الاستهلاكية( غ م م ا) | 554.2 | 765.5 | 924.6 | 165.7 | 296.1 | 1744.9 |
| سلع غير مذكورة في مكان آخر | – | – | – | – | – | – |
| **المجموع** | **791767.5** | **588875.6** | **840516.5** | **1657215.6** | **1480335.8** | **1501191.9** |

**الجدول رقم(3): صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 2009-2011**

**(الوحدة، $10^8$ دج)**

| تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى الواردات | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المواد الغذائية والمشروبات | 203072.3 | 345329.7 | 243101.0 | 251311.0 | 314009.1 | 464487.1 |
| التموين | 321280.7 | 376591.3 | 424523.9 | 538536.1 | 685381.4 | 940763.5 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصناعي (غ م م ا) | | | | | | |
| الوقود ومواد التشحيم | 7408.1 | 10891.9 | 12336.4 | 13321.9 | 13171.3 | 16154.5 |
| الآلات والسلع التجهيزية | 294531.5 | 373431.1 | 400059.3 | 397666.6 | 427576.8 | 538753.0 |
| معدات النقل وقطع الغيار | 124662.2 | 185491.6 | 273901.0 | 219425.2 | 315412.7 | 413538.6 |
| السلع الاستهلاكية ( غ م م ا) | 96486.6 | 122664.2 | 139723.3 | 138280.0 | 161277.9 | 198336.2 |
| سلع غير مذكورة في مكان آخر | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| المجموع | 1047441.4 | 1314399.8 | 1493644.8 | 1558540.8 | 1916829.1 | 2527033.4 |
| تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى الصادرات | **2003** | **2004** | **2005** | **2006** | **2007** | **2008** |
| المواد الغذائية والمشروبات | 3559.2 | 5294.6 | 5027.7 | 6168.0 | 6413.2 | 7457.9 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **التموين الصناعي (غ م م ا)** | 44030.2 | 41111.2 | 57840.5 | 72747.3 | 82220.2 | 78125.4 |
| **الوقود ومواد التشحيم** | 1850067.7 | 2286309.3 | 3355000.0 | 3895736.2 | 4121790.4 | 4970025.1 |
| **الآلات والسلع التجهيزية** | 1247.2 | 1210.5 | 1774.5 | 1348.3 | 761.4 | 1575.8 |
| **معدات النقل وقطع الغيار** | 923.4 | 2739.7 | 1390.3 | 2261.8 | 1894.2 | 1889.2 |
| **السلع الاستهلاكية ( غ م م ا)** | 2225.9 | 782.4 | 515.2 | 839.3 | 1083.7 | 35946.4 |
| **سلع غير مذكورة في مكان آخر** | – | – | – | – | – | – |
| **المجموع** | **1902053.5** | **2337447.8** | **3421548.3** | **3979000.9** | **2414163.1** | **5095019.7** |

**الجدول رقم (4): صادرات وواردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى من سنة 2009-2011**

**(الوحدة، $10^8$ دج)**

| تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى الواردات | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|
| المواد الغذائية والمشروبات | 391287.8 | 392523.9 | 709561.2 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| التموين الصناعي (غ م م ا) | 1045013.5 | 1103483.0 | 1085795.5 |
| الوقود ومواد التشحيم | 13656.2 | 37460.0 | 49433.7 |
| الآلات والسلع التجهيزية | 706197.0 | 747567.1 | 812556.1 |
| معدات النقل وقطع الغيار | 483912.3 | 489988.2 | 517969.7 |
| السلع الاستهلاكية ( غ م م ا) | 214783.4 | 240768.6 | 267185.4 |
| سلع غير مذكورة في مكان آخر | - | 16.9 | 0.0 |
| المجموع | 2854805.3 | 3011807.6 | 3442501.6 |
| تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى الصادرات | 2009 | 2010 | 2011 |
| المواد الغذائية والمشروبات | 391287.8 | 392523.9 | 709561.2 |
| التموين الصناعي (غ م م ا) | 1045013.5 | 1103483.0 | 1085795.5 |
| الآلات والسلع التجهيزية | 1582.5 | 1481.6 | 994.0 |
| معدات النقل وقطع الغيار | 1547.8 | 987.8 | 1207.5 |
| السلع الاستهلاكية ( غ م م ا) | 1025.1 | 785.7 | 782.1 |
| سلع غير مذكورة في مكان آخر | - | - | - |
| المجموع | 3447636.0 | 4333587.4 | 5374143.3 |

**المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.**

من خلال الجدول نلاحظ أن صادرات الجزائر عرفت ارتفاعا مستمرا، حيث قدرت سنة 2001 بـ 1.480.335.8 مليون دينار جزائري، أي بنسبة 24.4%، وذلك راجع إلى الزيادة المستمرة التي عرفتها أسعار النفط باعتبار جل الصادرات الجزائرية من محروقات، حيث ارتفع سعر النفط سنة 2001 من 16.33 دولار للبرميل إلى 94.45 دولار للبرميل سنة 2008 وأن قيمة الصادرات سنة 2009 انخفضت بسبب انخفاض أسعار النفط إلى 16.06 دولار للبرميل وبلغت أقصى قيمة لها سنة 2011 حوالي

5374143.3 مليون دينار، وذلك بسبب عودة ارتفاع أسعار البترول نظرا للارتفاع في الطلب العالمي على الطاقة، وانخفضت قيمة الصادرات الجزائر في سنتي 2009 و 2010 نتيجة تأثيرات الأزمة المالية والركود الاقتصادي العالمي، وعليه ترتكز الجزائر على المحروقات بدرجة أولى في صادراتها، حيث بلغت نسبتها حوالي 96.6% من صادراتها سنة 2001 ثم انخفضت سنة 2009 إلى 60.2% وهذا بسبب الأزمة[1]في حين قدرت صادرات المواد نصف المصنعة بـ 1.9% من مجموع الصادرات سنة 2004 ثم ارتفعت إلى 3.5 من مجموع الصادرات سنة 2011، أما صادرات المواد الغذائية في الفترة ما بين 2004 و2011 فكانت محصورة بين 1% و 0.3% من إجمالي الصادرات، وفيما يخص التجهيزات الفلاحية والصناعية والمواد الخام الأولية فقد قدرت نسبتها بـ 0.1% و 0.4% على التوالي، وعليه يتضح أن التنويع السلعي للصادرات الجزائرية محدود بسبب تخلف الهيكل الإنتاجي نتيجة انخفاض المكونات السلعية للصادرات وتركيزها على المحروقات، وبالتالي زيادة المخاطر التي قد تواجهها الجزائر.

أما فيما يتعلق بالواردات فيلاحظ أن واردات الجزائر في نمو مستمر، حيث قدرت سنة 2001 بـ 7.648.624 مليون دينار لتصل سنة 2011 إلى 3442501.6 مليون دينار بنسبة 47.9%، كما يلاحظ من الجدول أن الواردات ارتفعت بنسبة كبيرة سنة 2009 ، وذلك راجع إلى أزمة الغذاء العالمية، حيث ارتفعت أسعار القمح سنة 2008 بنسبة 13% والذرة بنسبة 31%، وخلال الفترة ما بين 2009 و 2011 شهدت الواردات ارتفاعا ملحوظا، حيث وصلت إلى أعلى قيمة لها سنتي 2010 و 2011نتيجة للأسباب التالية:

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية حيث تعتبر الجزائر من أكبر المستوردين للقمح والسكر والحليب.
- برامج الاستثمارات العامة الضخمة.
- الزيادة في أجور العمال والموظفين التي أدت إلى زيادة الطلب.

وعقب انهيار أسعار البترول وتدني العائدات النفطية لجأت الجزائر إلى سياسة كبح الواردات من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدها إلزام كافة الوكلاء بالاستثمار محليا، أما فيما يخص التنويع السلعي للواردات التي تشكل إحدى الأدوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الاقتصاد القومي في الحصول على السلع الإنتاجية غير المتوفرة محليا وبالأخص التجهيزات الصناعية والفلاحية، حيث قدرت نسبتها سنة 2001 حوالي 36.2% من إجمالي الواردات،وعرفت ارتفاعا بشكل مستمر وقدرت سنة 2010 بنسبة 27.5%، في حين قدرت نسبة المواد الأولية والخام والمواد نصف مصنعة سنة 2001 بـ 23.6% من مجموع الواردات وارتفعت سنة 2010إلى 23.1%، أما فيما يخص المواد الطاقوية فلم تتجاوز نسبة 1.4% سنة 2001 ثم أخذت في الارتفاع إلى أن بلغت 9.8% سنة 2012 ثم تراجعت سنة 2011إلى3.9% من إجمالي الصادرات.[2]

[1] بغداوي جميلة، 2016، "اثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مقال منشور في مجلة الرياد لاقتصاديات الأعمال، المجلد 02، العدد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص 24.

[2] بغداوي جميلة، 2016، ص 25.

**الفرع الثاني: تحليل البنية الجغرافية للصادرات والواردات:**

يعتبر الهدف الأساسي من دراسة التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية (الصادرات والواردات) هو دراسة اتجاهات الانفتاح التجاري الجزائري نحو البلدان والتكتلات الاقتصادية والأقاليم المختلفة، وكذا معرفة المناطق التي تتعامل معها الجزائر.

**أولا: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية (1990-2016):**

يعكس التوزيع الجغرافي لهيكل الصادرات السلعية مجموعة من العوامل لعل من أهمها طبيعة الصادرات والعلاقات التجارية وقدراتها التنافسية، وتكون هذه العوامل للشركاء التجاريين الرئيسيين، وكلما زاد تنوع الأسواق وتعددها زادت القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، والشكل الموالي يوضح أهم الشركاء التجاريين حسب الأقاليم للفترة 1990-2016

**الشكل رقم (3): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق للفترة 1990-2016**

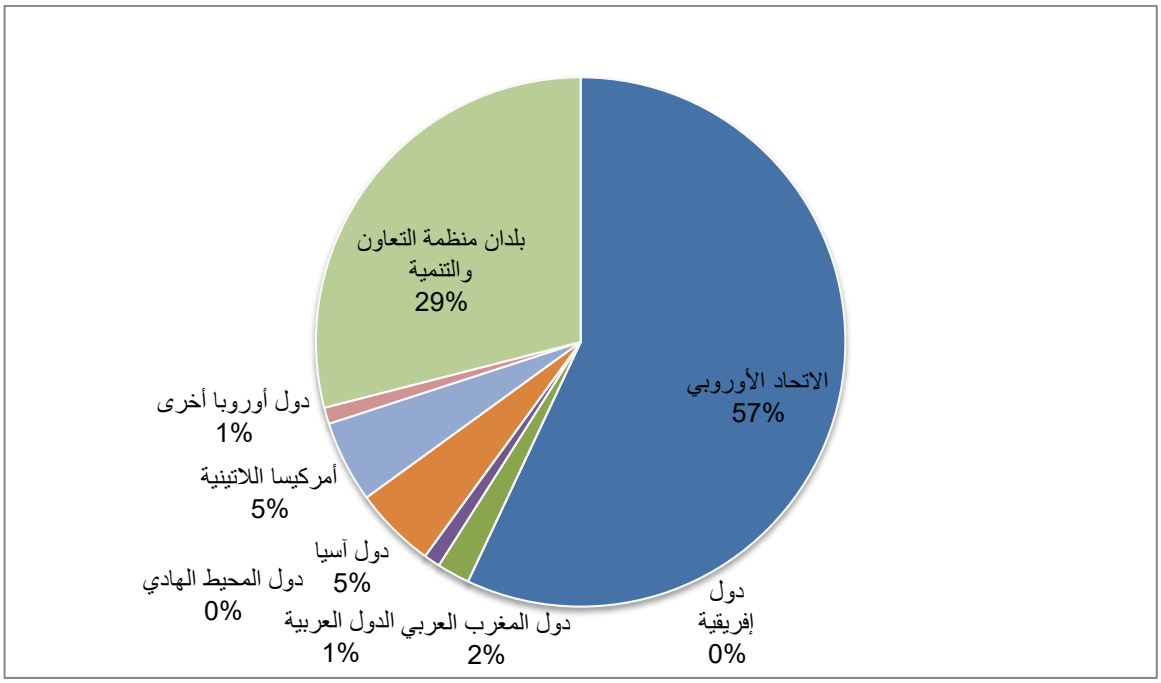


من خلال الشكل السابق يلاحظ هيمنة بلدان الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على ما يقارب 86% من إجمالي الصادرات الجزائرية، مما يبين الأهمية النسبية لكل من الاتحاد الأوروبي والذي استحوذ على أكثر من 57% من الصادرات في الجزائر، وكذا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث يعتبران كسوق أساسي لتصريف المنتجات الجزائرية، ويمكن تفسير ذلك أن كل من الاتحاد الأوروبي وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تضمان أغلب الدول الصناعية الكبرى، والتي تعتبر من أكبر المستهلكين من المواد الأولية والخام كمدخلات لصناعاتها، وذلك أن أغلب صادرات

الجزائر هي من المحروقات والطاقة بنسبة تفوق في الغالب 95%، كما يمكن تفسير ذلك أيضا بالقرب الجغرافي للدول الأوروبية، وكذلك لاعتبارات تاريخية أيضا.

**ثانيا: التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر للفترة 1990-2016:**

تعتبر دول الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أهم الشركاء التجاريين للجزائر خلال الفترة 1990-2016، حيث تستحوذ دول الاتحاد الأوروبي على ما نسبته 53% من إجمالي واردات الجزائر تليها دول منظمة التعاون الاقتصادي بما نسبته 17% وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:[1]

**الشكل رقم (4): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة 1990-2016**

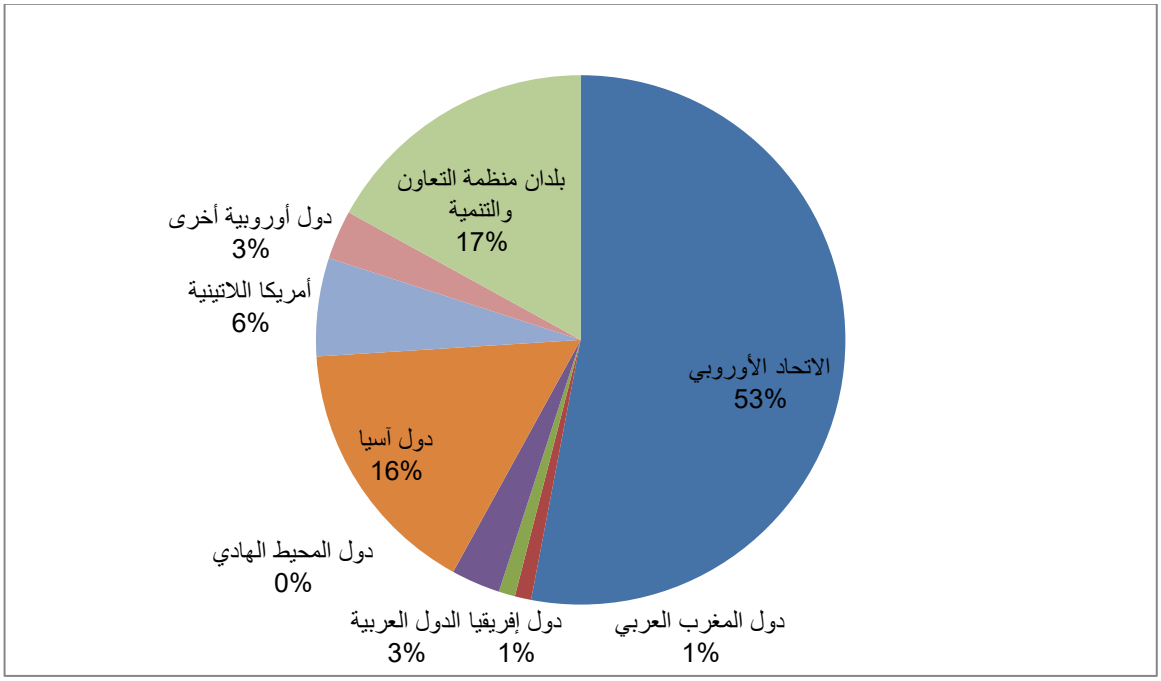


من خلال الشكل السابق تتضح هيمنة دول الاتحاد الأوروبي على ما يقارب 53% من الواردات الجزائرية تليها دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بنسبة 17% في المتوسط خلال الفترة 1990-2016، وتأتي الدول الآسيوية في المرتبة الثالثة بنسبة 16% مما يبين أهمية السوق الآسيوي في تموين الاقتصاد الوطني، بينما باقي دول العالم فنسبتهم مجتمعة لا تتجاوز 14%، وهو ما يبين تركز الواردات في عدد قليل من الدول وخاصة الرأسمالية منها.

[1] عابي وليد، 2018-2019، ص 303.

## المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد عرفت الجزائر تغيرات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط مركزيا إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، وقد ميزت هذه العملية جملة من الإصلاحات الاقتصادية وذلك بتوجيه المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر، وكذلك خصائص ومؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر، بالإضافة إلى ذلك سنتطرق إلى ذكر أهم القطاعات الاقتصادية المساهمة في النمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: التجربة التنموية في الجزائر 1990-2018:

أولت هذه الدراسة إلى عرض وتحليل البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، والمتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014) وبرنامج النمو الجديد 1016-2019)، والتي كانت تسعى الدولة الجزائرية من خلالها لإنعاش النمو في جميع المجالات وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل خلال الفترة 1990-2018، والذي عرف تذبذبا في أسعار النفط التي أثرت إلى حد كبير على الاقتصاد الجزائري، ولهذا حولنا في هذا المبحث عرض التجربة التنموية في الجزائر خلال هذه الفترة، وأهم مؤشرات النمو الاقتصادي ومدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيقه.

#### الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990- 1999

حاولت السلطات في بادئ الأمر خلال هذه الفترة تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989- 1991 تعتمد من خلالها الجزائر على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة، وتطبيق إجراءات تحرير التجارة وتعديلات على تسعير الصرف الاسمي، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد ككل، أما المرحلة الثانية فعرفت بمرحلة التردد والتراجع في الإصلاح وهي تمتد من سنة 1992 إلى سنة 1993، حيث طبع مسار الإصلاح التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية، وتباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات رغم إستراتيجية البلاد التي كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل إلى 30 % من حصيلة الصادرات زيادة على زيادة مستوى الاستهلاك الحكومي وارتفاع حجم الاستثمار الحكومي أيضا ناهيك عن هبوط نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10 % من الناتج المحلي، وقد عرفت الميزانية العامة عجز موازني قدر بـ 10 % سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف، وكذا اتساع حجم الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5 % من الناتج خلال الفترة 1992 - 1993.

أما مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة خلال الفترة **1994- 1998**فتميزت بحدوث تدهور جديد في الاختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول، وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي مما نتج عنه أزمة في ميزان المدفوعات فرضت على السلطات العامة صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتي مايو **1994** ومايو **1995** مع صندوق النقد الدولي، بهدف الاستجابة إلى التحول نحو اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد الوطني، وقد انتهت الدولة على العموم خلال هذه الفترة على سياسة اقتصادية ظرفية تتسم بتطبيق مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص مستوى العجز الموازني وزيادة الموارد عن طريق توسع الضريبة بالقيم المضافة، مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتقليص النفقات، إزالة وإلغاء دعم الأسعار وعقلنة نفقات التجهيز وغيرها من الخطوات التي قامت بها الدولة بهدف دعم وتيرة ومستوى النمو الاقتصادي في الجزائر.[1]

**الفرع الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):**

مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل سنة 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري؛ أي ما يقارب 7 مليارات دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسيا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ11.9 مليار دولار، وقد تمحور هذا البرنامج حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات، وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية

1 بوحفص حاكمي، دربال عبد القادر، "أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي- حالة الجزائر-"، ملخص من ص334 إلى 338.

كما يوضحه الجدول التالي:[1]

**الجدول رقم(5): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)**

**(الوحدة، مليار دج)**

| القطاعات | المجموع | النسبة (%) |
|---|---|---|
| أشغال كبرى وهياكل قاعدية | 210.5 | 40.1 |
| كمية محلية وبشرية | 204.2 | 38.9 |
| دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري | 65.3 | 12.4 |
| دعم الإصلاحات | 45.0 | 8.6 |
| المجموع | 525.0 | 100 |

**المصدر:مسعودي زكرياء، جوان 2017، "تقييم أداء البرامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري -دراسة للفترة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 2011-2016-"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص219.**

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن البرنامج ارتكز بشكل كبير على الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 40.1%، وذلك نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبل سنة 2000 من تدهور في البنى القاعدية التحتية، إضافة إلى هدف إنعاش المؤسسات الوطنية الإنتاجية العامة والخاصة منها، من خلال زيادة طاقاتها الإنتاجية بما يساهم في تحسين النشاط الاقتصادي وفتح مناصب شغل جديدة وبالتالي تخفيض نسبة البطالة، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية عن طريق توفير جو ملائم للاستثمار[2]، ليليه محور التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38.9%من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج، نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

وكحصيلة لهذا المخطط عرفت سنة 2003 حصيلة ايجابية على المستوى الكلي حيث سجل الناتج الخام المحلي ارتفاعا محسوسا بنسبة 6.8%، ونسبة تضخم قاربت2.8% واحتياط الصرف سنة 2002 قارب32.9 مليار دولار مقابل 4.4 مليار دولار سنة 1999، كما عرفت المديونية تراجعا من 28.3 مليار دينار إلى 22 مليار دينار، أما المديونية المحلية للدولة فقد انتقلت من 1059 مليار دينار سنة 1999 إلى 911 مليار دينار سنة 2003، كما سجل معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملموسا وصل إلى 5% سنة 2004.

[1] بودخدخ كريم، 2015، "اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض – دراسة حالة الجزائر 2001-2004-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 201.

[2] عدة أسماء، 2015، "اثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران 02، الجزائر، ص161.

**الفرع الثالث: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009):**

أقر هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، وذلك بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري، وتزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية للدولة، وقد بلغ قيمته في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين أحدهما يخص مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج، وآخر يخص مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج.[1] والجدول الموالي يبين مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي:

**الجدول رقم (6): مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)**

| البرنامج | المبالغ المخصصة للبرنامج (مليار دج) | النسبة المخصصة للبرنامج (%) |
|---|---|---|
| تحسين ظروف معيشة السكان ( السكن، التربية، التعليم العالي، التكوين المهني، برامج البلدية للتنمية، تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية، تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز، باقي القطاعات). | 1980.5 | %45.5 |
| تطوير الهياكل القاعدية ( قطاع الأشغال العمومية والنقل، قطاع المياه، قطاع التنمية العمرانية ). | 1703.1 | %40.5 |
| دعم التنمية الاقتصادية ( الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الصناعة وترقية الاستثمار، السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف ). | 337.2 | 8% |
| تطوير الخدمات العمومية (العدالة والداخلية، المالية والتجارية وباقي الإدارات العمومية، البريد والتكنولوجي الحديثة للاتصال). | 203.9 | %4.8 |

[1] بودخدخ كريم، 2015، ص ص 208،209.

| | | |
|---|---|---|
| التطوير التكنولوجي الحديث للإعلام والاتصال. | 50 | %1.2 |
| المجموع | 4203 | %100 |

**المصدر: معلم جميلة، 2017، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة – دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة 01، الجزائر، ص 152.**

من خلال الجدول السابق يتضح ارتفاع المبلغ الإجمالي للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005–2009) الذي قدر بحوالي 4203 مليار دج مقابل 525 مليار دج التي خصصت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) أي حوالي 8 مرات[1]، حيث زاد اهتمام الدولة بتحسين ظروف معيشة السكان من تربية وتعليم عالي، تكوين مهني وتنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية لرغبة الدولة في تحقيق الهدف النهائي وهو القضاء على الفقر[2]، ليليه باب تطوير المنشات القاعدية الذي استحوذ على نسبة تقدر بـ40.5%من المبلغ الإجمالي للبرنامج، أما فيما يخص اهتمام الدولة بدعم برامج التنمية الاقتصادية فاستحوذ على نسبة تقدر ب 8% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، أما عن قطاع الخدمة العمومية فتم تخصيص له 203.9 مليار دج، وهدف إلى تطوير قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتطوير جهاز العدالة إضافة إلى قطاع التجارة والمالية وباقي الإدارات.

**الفرع الرابع: برنامج التنمية الخماسي (2010–2014):**

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الأعمار الوطني التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، وقد قدرت قيمته الإجمالية بـ 21214 مليار دينار، أي ما يعادل 286 مليار دولار، وهو يشمل شقين اثنين هما:[3]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بما يعادل 156 مليار دولار.

والجدول الموالي يبين مضمون برنامج التنمية الخماسي:

[1] طارق خاطر وآخرون، "دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001–2004) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري– دراسة تحليلية وتقييمية– "، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص5.

[2] حاجي فطيمة، 2014، "إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005–2014"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، ص160.

[3] برنامج التنمية الخماسي 2010–2014، 24 مايو 2010، بيان اجتماع مجلس الوزراء، ص 2.

**الجدول رقم (7): مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)**

| القطاعات | المبلغ مليار دج | النسبة (%) |
|---|---|---|
| التنمية البشرية (التربية الوطنية، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهنيين، الصحة السكن الطاقة، قطاع المياه التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة والاتصال). | 10122 | %49.59 |
| المنشات الأساسية ( الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة). | 6448 | %31.59 |
| تحسين الخدمة العمومية (الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة العمل). | 1666 | %8.16 |
| التنمية الاقتصادية (الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط وكذا تعزيز قدرات التقييض الصناعي). | 1566 | %7.67 |
| مكافحة البطالة (دعم إدماج حاملي شهادة التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة). | 360 | %1.76 |
| البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال (تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية الوطنية والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الالكتروني). | 250 | %1.22 |
| مجموع البرنامج الخماسي 2010-2014 | 20412 | 100% |

**المصدر: طارق خاطر وآخرون، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق وإقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص7.**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بان الدولة أولت اهتماما بالتنمية البشرية حيث خصص لها مبلغ 10122 مليار دج، وذلك نتيجة الأهمية التي أولتها الدولة لرفاهية السكان في ظل احترام قواعد الحالة الاجتماعية، تعزيز التماسك الوطني وتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة، [1] كما خصصت مبلغ 6448

[1] طارق خاطر وآخرون، ص7.

مليار دج لتطوير المنشاة الأساسية، وهو ما يؤكد إرادة الدولة في فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلاد وتعزيز المنشات الأساسية، بينما خصصت 1666 مليار دج لتحسين الخدمة العمومية بالمقابل خصصت 1566 مليار دج لدعم هندسة التنمية الاقتصادية من خلال الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية خلال تلك الفترة لتسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية، أما القضاء على البطالة فخصص له 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب التشغيل، إضافة إلى فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي، كما خصص 250 مليار دج لمجال البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال عزما من الدولة على مواصلة الإصلاحات التي تمت مباشرتها في القطاع من أجل ضمان تكوين وتأطير نوعيين، بهدف توفير جو من الثقة بين الباحثين وبيئتهم الاجتماعية والصناعية من أجل استغلال أحسن لنتائج البحث لصالح الاقتصاد الوطني.

أما عن نتائج برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 فتمثلت بعضها فيما يلي:

- قدر متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال الأربع سنوات (2010-2013) بـ 3% إلا أن هذا التحسن يبقى ضعيفا وغير مستدام نتيجة ارتباطه بقطاع المحروقات بالنظر إلى المساهمة الكبيرة وهيمنة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى[1].

- تسجيل معدل البطالة لمستويات ثابتة تقريبا نتيجة وجود تقارب مابين الزيادة في العمالة النشطة مقارنة بالعمالة المشغلة، فعلى الرغم من خلق حوالي 1052000 منصب عمل بين سنتين 2010-2013 إلا أن حجم العمالة النشطة ارتفع بما يشير إلى زيادة صافي الداخلين الجدد لسوق العمل بحوالي 1152000، وبالتالي فان هذا البرنامج لم يؤثر بشكل كافي على معدل البطالة مقارنة ببرامج توطيد النمو الاقتصادي السابقة.[2]

- تمكن الاقتصاد الجزائري ضمن هذا البرنامج من تحسين جملة من الأوضاع كالتقليل من حجم البطالة، كما حقق الميزان التجاري فائض بلغ 0.59 مليار سنة 2014 وفائض في ميزان المدفوعات بلغ 0.13 مليار دولار سنة 2013، وتحسن في حجم المديونية الخارجية بـ3.39 مليار دولار مع احتياطات من العملات الأجنبية بلغت 190.66 سنة 2012.

**<u>الفرع الخامس: برنامج النمو الجديد (2016-2019)</u>:**

في إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة إلى تنفيذها مطلع 2001 بنت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لا زالت في قيد الانجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني وقرر تجسيد هذا البرنامج العمومي للاستثمار للفترة الممتدة بين

[1] أوكيل حميدة، 2016، " دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بومرداس، الجزائر، ص239.

[2] بودخدخ كريم، 2015، ص ص 229، 230.

2015-2019 بالاعتماد على احتياطي صرف ناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة بـ 5.600 مليار دج، وديون خارجية منعدمة تقريبا.[1]ومن أجل تجسيد الأهداف المقررة في هذا البرنامج تطلب تحقيق ما يلي:

- عصرنة المنظومة المصرفية والمالية.
- توسيع وعصرنة القطاع الصناعي.
- تطوير النشاطات الفلاحية.
- تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها.

**الفرع السادس: نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2019):**

اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي صادق عليه مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016، ويبرز نموذج النمو الجديد في عنصر موازنته 3 أهداف رئيسية لسنة 2019، وهي:[2]

- تحسين في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن تغطية معظم نفقات التسيير؛
- خفض محسوس في عجز الخزينة خلال نفس الفترة؛
- تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية.

وعلى صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد هدف النموذج الجديد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

-تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات قدره6.5%، وارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف ب 2.5 مرة.

- رفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام من 5.3% عام 2015 إلى 10% بحلول عام 2030.

- تحديث القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات؛

- التحويل الطاقوي الذي يسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة ( من 6% سنويا في 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030) وذلك بإعطاء سعر عادل لاستهلاك الطاقة واقتصاد عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا لتنمية دون غيره؛

- تنويع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع.

[1] جريدة الشروق، 22 مايو 2014، الحكومة تحضر مشروع الاستثمارات العمومية للفترة 2015-2019، على الموقع: www.echoroukonline.com. 25-02-2018 13 :44

[2] : Ministère des finances, juillet 2016, le nouveau modèle de croissance (synthèse), p 2.

**المطلب الثاني: خصائص ومؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر:**

لقد نال موضوع النمو الاقتصادي في الجزائر اهتماما كبيرا، حيث تميز بمجموعة من الخصائص والمؤشرات التي ساعدته في الرفع من معدلات نمو الاقتصاد.

**الفرع الأول: خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر:**

يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر بالخصائص التالية:

**1- مستوى نمو غير كاف:**

أثبتت الدراسات انه لكي يمكن الحفاظ على مستوى معيشة السكان يجب أن لا تقل نسبة نمو الناتج الوطني الخام عن 6% عندما يزداد عدد السكان بنسبة 1% غير انه وعلى الرغم من التقدم المحقق خلال السنوات الثلاث الأخيرة فان النمو مازال غير كاف من اجل:

- تلبية الحاجات الناجمة عن تزايد السكان.
- تغطية الطموحات الجديدة المترتبة عن الانفتاح على أنماط استهلاك الدول المتطورة.

وتعطي البنية الديمغرافية في الوقت الراهن صورة عن حاجات السكان وطموحاتهم غير محددة وقدرتهم على خلق وإعداد السياسات العمومية وتنفيذها، وان تأثير النمو الديمغرافي على التنمية يمكن اعتباره ايجابي لان هذا النمو يسمح بزيادة اليد العاملة بكثرة وحركتها المتزايدة وكلفتها الزهيدة.

لكن الاختلال الذي قد يحدث بين زيادة السكان القادرين على العمل وبين النمو الاقتصادي يفرض وتيرة جديدة وتوزيعها أحسن للنمو في مواجهة التهديدات المختلفة ومنها تفاقم البطالة أمام نقص الاستثمارات المحددة لمناصب الشغل.

**2- ضعف نمو الإنتاجية:**

إن مستو النمو ونوعية تحددها إنتاجية العمل ورأس المال، لكن العلاقة بين الإنتاج والوسائل المسخرة لتحقيقه بمعنى الإنتاجية بقيت ضعيفة منذ الاستقلال، وحسب البنك العالمي فان تطور الإنتاجية الإجمالية للعوامل كان سلبيا (-4.3% عن كل العوامل) خلال الفترة الممتدة (1995-1999) غير أن تحسين الإنتاجية مازال في الوقت الراهن يواجه العديد من العراقيل التي تعود أساسها إلى تأهيل الموارد البشرية والتسيير والثقافة الاقتصادية وعبئ القطاع الموازي.[1]

**الفرع الثاني: تطور مؤشرات قياس النمو الاقتصادي في الجزائر**

يمكن الاعتماد على المؤشرات التالية لتقييم النمو الاقتصادي في الجزائر

**1. معدل النمو الاقتصادي:**

عرف تطور النمو الاقتصادي في الجزائر تغيرا مستمرا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و 2017، وهو ما يتضح من خلال الجدول الموالي:

[1] النمو الاقتصادي، مارس 2015، منتدى لمدية، القسم الجامعي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عن الموقع-Google.123.ST/t542 topic.

**الجدول رقم (8): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو الاقتصادي | 0.8 | -1.2 | 1.8 | -2.1 | -0.9 | 3.8 | 4.1 | 1.9 | 5.1 | 3.2 |
| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
| معدل النمو الاقتصادي | 2.2 | 2.1 | 4.1 | 6.9 | 5.9 | 5.1 | 2 | 3 | 2.4 | 2.4 |
| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | |
| معدل النمو الاقتصادي | 3.6 | 2.9 | 3.3 | 2.8 | 3.3 | 3.8 | 3.3 | 2.6 | 4 | |

**المصدر: أكن لونيس، 2012، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 182.**

- **تقرير بنك الجزائر 2015-2018.**

من خلال الجدول يتضح أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تراوحت بين الزيادة والنقصان، فخلال سنوات التسعينات شهدت بعض السنوات معدلات نمو سالبة نتيجة الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بعد أزمة النفط سنة 1986، والتي دفعتها إلى القيام ببرامج استهدفت معالجة الاختلالات الاقتصادية دون الاهتمام بتحقيق معدلات نمو كبيرة من جهة، وضعف سياسات الاقتصاد الكلي من جهة أخرى، لتعرف معدلات النمو الاقتصادي تحسنا ابتداءا من سنة 1995، حيث تم تحقيق معدلات نمو موجبة دلت على تحسن الأداء الاقتصادي، فقد بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1995 -2000 نسبة 3.2 % نتيجة لعدة عوامل خارجية لا تتعلق بهيكل الاقتصاد العام كعملية إعادة الجدولة.

كما يتضح من خلال الجدول تذبذب معدلات النمو الاقتصادي ابتداءا من النصف الثاني من سنة 1999 إلى غاية سنة 2014 نتيجة إتباع الجزائر لسياسة إنفاقية توسعية بعد ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، بهدف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنفيذ عدة برامج تنموية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، مع تسجيل تراجع في معدلات النمو الاقتصادي سنة 2006 و2008 نتيجة تراجع أسعار المحروقات وتراجع الطلب عليها، وبعد انخفاض أسعار النفط منذ أواخر

سنة 2014 عرفت معدلات النمو تراجعا مستمرا إلى غاية سنة 2017 نتيجة انخفاض الإنفاق الحكومي الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى إعانات الدعم التي لا تزال كبيرة في ظل ضعف الاستثمارات الخاصة بسبب غموض التوقعات على الصعيد المحلي واستمرار المخاطر الأمنية الإقليمية.

**2. تطور الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات:**

عرف الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات تطورا متذبذبا خلال الفترة 1995 -2018، وهو ما يتضح من خلال الجدول الموالي:

**الجدول رقم (9) : تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 1995-2018**

**مائة مليار دينار جزائري**

| السنوات | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ن. م. خ المحروقات | 14.85 | 18.19 | 19.41 | 21.92 | 23.47 | 29.61 | 27.83 | 30.45 |
| نسبة ن. م. خ المحروقات إلى الناتج الإجمالي | 0.74 | 0.70 | 0.69 | 0.77 | 0.72 | 0.71 | 0.65 | 0.67 |
| السنوات | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
| ن. م. خ المحروقات | 33.83 | 38.29 | 42.09 | 46.19 | 52.63 | 60.73 | 66.98 | 77.71 |
| نسبة ن. م. خ المحروقات إلى الناتج الإجمالي | 0.64 | 0.62 | 0.55 | 0.54 | 0.56 | 0.54 | 0.67 | 0.64 |
| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ن. م. خ المحروقات | 93.64 | 106.82 | 115.9 | 125.18 | 133.73 | 144.34 | 148.61 | 158.4 |
| نسبة ن. م. خ المحروقات إلى الناتج الإجمالي | 0.64 | 0.65 | 0.69 | 0.72 | 0.80 | 0.82 | 0.80 | 0.78 |

**المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء وتقارير بنك الجزائر**

من خلال الجدول يتضح أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ساهم بنسب ضعيفة في إجمالي الناتج المحلي في الجزائر لم تتجاوز نسبة 1 % ، كما يتبين أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات عرف تزايدا مستمرا، فخلال الفترة 1995-1999 كان تزايد معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بوتيرة شبه ثابتة قاربت في المتوسط النسبة 0.68%، ومرد ذلك إلى الظروف الأمنية غير المستقرة التي مرت بها الجزائر، وبالتالي قلة الإنتاج إلى حد الكفاف، وبعد ذلك بسنة واحدة شهد النمو الاقتصادي خارج المحروقات طفرة ليصل إلى نسبة 4% تقريبا سنة 2000، وفي هاته الفترة بدأت ملامح الانتعاش الاقتصادي تظهر نتيجة الاستقرار الأمني، وبعد هذه المرحلة عاد النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ليتغير بوتيرة شبه ثابتة من جديد قاربت نسبة 0.68% خلال الفترة 2001-2013، وهي نفس نسبة النمو خلال فترة 1995-2000، مما يعني أن المخططات الخماسية لإنعاش الاقتصاد الوطني قد فشلت في تحقيق أهدافها، كما يعزى ذلك أيضا إلى ارتفاع أسعار المحروقات الذي ترتب عليه زيادة الإنفاق الحكومي والاستيراد، مما قلل الاعتماد على الإنتاج الوطني الذي انعكس بدوره على وتيرة نمو القطاعات الإنتاجية، وخلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2018 لم تتغير الأوضاع كثيرا، فقد ارتفع النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ارتفاع طفيفا في حدود 0.9% كمتوسط، وذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول وانهيار احتياطي الصرف، الأمر الذي يستوجب التوجه نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى.

## المطلب الثالث: مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

في هذا المطلب سنتطرق إلى مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة 1997-2015، حيث يبرز لنا التوزيع القطاعي لمعدل النمو الناتج المحلي كما يلي:

**الجدول رقم(10): مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2017**

**(الوحدة: مليار دولار)**

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي | قطاع الفلاحة | قطاع المحروقات | قطاع الصناعة | قطاع الأشغال العمومية | قطاع الخدمات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2001 | 4227.10 | 412.1 | 1443.9 | 315.2 | 357.9 | 921.8 |
| 2002 | 4522.85 | 417.2 | 1477.00 | 337.6 | 409.9 | 1004.2 |
| 2003 | 5252.3 | 515.3 | 1868.9 | 355.4 | 445.2 | 1112.2 |
| 2004 | 6149.1 | 580.5 | 2319.8 | 388.2 | 508 | 1303.2 |
| 2005 | 7562.00 | 581.6 | 3352.9 | 418.3 | 564.4 | 1518.9 |
| 2006 | 8541.8 | 641.3 | 3882.2 | 449.5 | 674.3 | 1698.1 |
| 2007 | 9366.6 | 708.1 | 4089.3 | 479.5 | 825.1 | 1933.2 |
| 2008 | 11043.7 | 727.4 | 4997.6 | 519.6 | 956.7 | 2113.7 |
| 2009 | 9968.01 | 931.3 | 3109.1 | 570.7 | 1094.88 | 2349.1 |
| 2010 | 11991.6 | 1015.3 | 4180.4 | 617.4 | 1257.4 | 2586.3 |
| 2011 | 14588.5 | 1183.2 | 5242.5 | 663.8 | 1333.30 | 2933.2 |
| 2012 | 16208.7 | 1421.7 | 5536.4 | 728.6 | 1491.2 | 3305.2 |
| 2013 | 16650.2 | 1640 | 4968 | 771.8 | 1627.4 | 3849.6 |
| 2014 | 17242.5 | 1771.5 | 4657.8 | 838.5 | 1794 | 4195.2 |
| 2015 | 16591.9 | 1936.4 | 3134.3 | 900.9 | 1908.1 | 4549.9 |
| 2016 | 13069.8 | 2140.3 | 3025.6 | 989.7 | 2072.9 | 4841.3 |
| 2017 | 14073.8 | 2281.9 | 3660.0 | 1062.0 | 2202.8 | 4867.1 |

**المصدر: تقارير بنك الجزائر 2017**

من خلال الجدول السابق يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات الذي يساهم فيه بنسبة كبيرة، ويليه في المرتبة الثانية قطاع التجارة والخدمات، وبعدها قطاع النقل والاتصالات ثم قطاع البناء والأشغال العمومية واللذان يبلغان نفس النسبة تقريبا، لنجد في الأخير قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 26721.49 مليار دولار كمتوسط لفترة الدراسة، خاصة وأن القطاع الصناعي يعد السبب الرئيسي في ضعف أداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، فمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا في وقت

يعد فيه هذا القطاع المحفز للقطاعات الأخرى ومصدر الرقي التقني والتكنولوجي، ويرجع ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر إلى فشل إستراتيجية الصناعات المصنعة التيتم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من منتصف الستينيات إلى نهاية السبعينيات من القرن الماضي، والمرتكزة أساسا على الصناعات الثقيلة على حساب الصناعات الخفيفة وقطاعات النشاط الأخرى، وكذا تهميش القطاع الخاص؛ ثم التراجع عن الاستثمارات المنتجة الذي ميز فترة الثمانينيات؛ وانتهاء بالأزمة المالية التي عاشتها البلاد حتى نهاية التسعينيات من نفس القرن، وما صاحبها من ركود اقتصادي وكذا التأخر الملحوظ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.

## المبحث الثالث: الدراسة القياسية

لتوضيح أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي يتم القيام بالدراسة القياسية التي تتمثل خطواتها فيما يلي:

**المطلب الأول: الطريقة والأدوات**

يمكن توضيح الطريقة والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة من خلال ما يلي:

**الفرع الأول: منهج الدراسة**

استخدمت هذه الدراسة المنهج القياسي لاختبار العلاقة التوازنية باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(ARDL) المتميز بإمكانية تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية في الدراسة متكاملة من الدرجة(0)I أو من الدرجة(1)I، أو أنها كانت مزيجا بينهما، بشرط عدم وجود سلاسل زمنية متكاملة من درجة أعلى من(1)I ، ويتم تطبيق هذه الطريقة في هذه الدراسة بالاستعانة ببرنامج Eviews 9.

**الفرع الثاني: متغيرات الدراسة ومصادرها**

لقياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي تم استخدام عدد من المتغيرات بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، وتتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPG): كالمتغير التابع ومؤشر عن النمو الاقتصادي باعتباره من أهم مقاييسه.

- الكتلة النقدية (M2): ويقصد بها عرض النقود بمفهومها الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويقيس هذا المتغير المطلوبات السائلة للنظام البنكي، ويستخدم هذا المتغير كمؤشر لمدى سلامة السياسة النقدية الداخلية.

- سعر الصرف (ER): يشير سعر الصرف الرسمي إلي سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانونا، ويتم حسابه كمتوسط سنويا استنادا للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي).

- معدل إعادة الخصم(DR): هو السعر الذي يتحصل عليه بنك الجزائر من سعر الخصم الذي يقوم به البنك التجاري.

- معدل التضخم (INF): يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على مجموعة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة.

- معدل الفائدة (R): وهو سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معاملان كماش الناتج المحلي.

وقد تم تجميع البيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة القياسية من إحصائيات بنك الجزائر وقاعدة البنك الدولي، وتمت الدراسة خلال الفترة 1990 – 2018.

**المطلب الثاني: النتائج ومناقشتها**

**الفرع الأول:اختبار استقرار السلاسل الزمنية**

يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية المعتمد عليها في تقدير النموذج القياسي باستخدام اختبار يديك فولر المطور(ADF)، وبالاستعانة ببرنامج Eviews 9 تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (13)، والتي يتضح من خلالها أن جميع السلاسل من نوع(1)I أو (0)I.

**الجدول رقم (11): نتائج اختبار جذر الوحدة للاستقرارية ADF**

| | المستوى | | | الفرق الأول | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | بثابت | بثابت واتجاه | بدون ثابت واتجاه | بثابت | بثابت واتجاه | بدون ثابت واتجاه |
| GDPG | 5.27- (0.0002) | 5.54- (0.0006) | 3.08- (0.0033) | | | |
| ER | 1.26- (0.63) | 1.69- (0.72) | 2.69 (0.99) | 3.74- (0.0099) | 3.64- (0.049) | 3.03- (0.0038) |
| DR | 4.81- (0.0006) | 5.18- (0.0013) | 2.88- (0.0056) | | | |
| M2 | 0.54- (0.86) | 3.49- (0.05) | 0.47 (0.81) | 5.21- (0.0002) | 5.15- (0.0015) | 5.12- (0) |
| R | 3.54- (0.01) | 4.02- (0.01) | 3.62- (0.008) | | | |
| INF | 1.26- (0.63) | 1.35- (0.85) | 1.36- (0.15) | 4.33- (0.002) | 4.42- (0.0082) | 4.26- (0.0001) |

**المصدر:من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews 9 .**

**الفرع الثاني:اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL**

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية تستكمل باقي خطوات المنهجيةARDL بداية بتحديد درجة التأخير المثلى ثم تقدير النموذج وأخيرا تقييمه إحصائيا وقياسيا.

– **تحديد درجة التأخير المثلى:** لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) يستخدم عادة معيارين هما (AIC) أو (SC)، حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من(AIC) أو (SC)، والنتائج موضحة في الشكل الموالي:

**الشكل رقم (5): نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى**

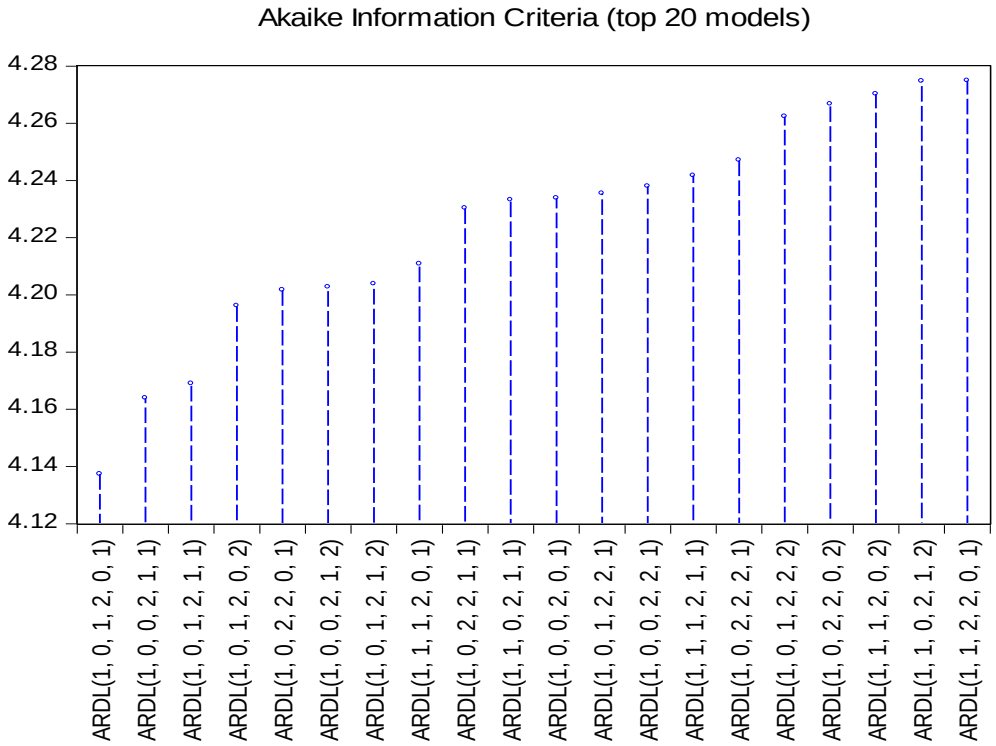


**المصدر:مخرجات برمجية Eviews9**

من خلال الشكل يتضح أن أفضل نموذج هو ARDL(1,0,1,2) حسب معيار(AIC)، وعليه يكتب النموذج وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\Delta GDPG = c + \alpha_1 GDPG_{t-1} + \alpha_2 ER_{t-1} + \alpha_3 DR_{t-1} + \alpha_4 M2_{t-1} + \alpha_5 R_{t-1} + \alpha_6 INF_{t-1} + \beta_{1i}\Delta GDPG_{t-1} + \beta_{2i}\Delta DR + \sum_{i=1}^{2} \beta_{3i}\Delta M2_{t-1} + \beta_{4i}\Delta INF_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

$\varepsilon_t$: حد الخطأ العشوائي.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$معاملات العلاقة قصيرة الأجل.

– **تقدير النموذج:**

باستعمال طريقة ARDL لتقدير النموذج تم الحصول على النتائج التي يتضمنها الجدول الموالي:

**الجدول رقم (12): نتائج التقدير وفق طريقة ARDL**

| Dynamic regressors (2 lags, automatic): ER DR M2 R INF | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Fixed regressors: C | | | | |
| Number of models evaluated: 243 | | | | |
| Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 2, 0, 1) | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
| GDPG(-1) | -0.435912 | 0.151562 | -2.876136 | 0.0110 |
| ER | -0.030983 | 0.031644 | -0.979115 | 0.3421 |
| DR | -0.107764 | 0.054796 | -1.966630 | 0.0668 |
| DR(-1) | 0.082536 | 0.047851 | 1.724864 | 0.1038 |
| M2 | -0.405629 | 0.099630 | -4.071363 | 0.0009 |
| M2(-1) | 0.013183 | 0.097547 | 0.135140 | 0.8942 |
| M2(-2) | 0.360585 | 0.070061 | 5.146715 | 0.0001 |
| R | 0.247851 | 0.076471 | 3.241121 | 0.0051 |
| INF | 0.018442 | 0.118592 | 0.155512 | 0.8784 |
| INF(-1) | -0.300594 | 0.109645 | -2.741531 | 0.0145 |
| C | 11.05286 | 2.616065 | 4.224994 | 0.0006 |
| R-squared | 0.726814 | Mean dependent var | | 2.603704 |
| Adjusted R-squared | 0.556073 | S.D. dependent var | | 2.484299 |
| S.E. of regression | 1.655235 | Akaike info criterion | | 4.137329 |
| Sum squared resid | 43.83683 | Schwarz criterion | | 4.665263 |
| Log likelihood | -44.85395 | Hannan-Quinn criter. | | 4.294312 |
| F-statistic | 4.256819 | Durbin-Watson stat | | 2.305100 |
| Probe(F-statistic) | 0.005087 | | | |

**المصدر:مخرجات برمجية Eviews 9**

من خلال الجدول يتضح أن بعض المتغيرات المفسرة تؤثر المتغير التابع في فترات إبطاء مختلفة، والمتمثلة في M2(-1), R, M2, GDP(-1), INF(-1), إضافة إلى الثابت، كما تظهر النتائج المتحصل عليها أن المتغيرات المستقلة تؤثر في مجملها على المتغير التابع وفقا لاختبار فيشر، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية، وهو ما جعل معامل التحديد كافيا لتفسير النموذج بنسبة 72.68٪.

أما نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد فيتضمنها الجدول الموالي:

**الجدول رقم (13): نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM)**

| Cointegrating Form | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(ER) | -0.030983 | 0.031644 | -0.979115 | 0.3421 |
| D(DR) | -0.107764 | 0.054796 | -1.966630 | 0.0668 |
| D(M2) | -0.405629 | 0.099630 | -4.071363 | 0.0009 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| D(M2(-1)) | -0.360585 | 0.070061 | -5.146715 | 0.0001 |
| D(R) | 0.247851 | 0.076471 | 3.241121 | 0.0051 |
| D(INF) | 0.018442 | 0.118592 | 0.155512 | 0.8784 |
| CointEq(-1) | -1.435912 | 0.151562 | -9.474104 | 0.0000 |
| | | | | |
| | | | | |
| Cointeq = GDPG - (-0.0216*ER -0.0176*DR -0.0222*M2 + 0.1726*R | | | | |
| -0.1965*INF + 7.6974 ) | | | | |
| | | | | |
| Long Run Coefficients | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| | | | | |
| ER | -0.021577 | 0.022036 | -0.979171 | 0.3421 |
| DR | -0.017569 | 0.048191 | -0.364565 | 0.7202 |
| M2 | -0.022189 | 0.025924 | -0.855915 | 0.4047 |
| R | 0.172609 | 0.053867 | 3.204374 | 0.0055 |
| INF | -0.196497 | 0.043529 | -4.514140 | 0.0004 |
| C | 7.697447 | 1.743666 | 4.414520 | 0.0004 |

**المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9**

من خلال الجدول السابق معنوية حد تصحيح الخطأ CointEq(-1) مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهو ما يعتبر دليلا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، أما قيمة حد تصحيح الخطأ فتشير إلى أن حوالي 143٪ من الاختلالات التي تحدث على المستوى التوازني يتم تصحيحها خلال الفترة السابقة بالنسبة لكل المتغيرات، كما يتضح وجود علاقة طردية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الفائدة، فكلما ارتفعت قيمة هذا المتغير بوحدة واحدة ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ17.0 وحدة، فرغم أن سعر الفائدة يعد أحد أهم أدوات السياسة النقدية لارتباطه بالنشاط المصرفي من خلال تأثيره على حركتي الإيداع و الإقراض بإيجاد حالة من التوافق بين هيكل الودائع المصرفية و نمط القروض المقدمة لقطاعات الاقتصاد الوطني إلا أن تأثيره يبقى ضعيفا بحكم طبيعة القطاع المصرفي والمالي من جهة، واقتصار دور سعر الفائدة على ضبط الكتلة النقدية فقط، أما معدل التضخم فتربطه علاقة عكسية مع المتغير التابع كون ارتفاع معدل التضخم يسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم التكاليف، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار، مما يؤثر سلبا على نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين لا يؤثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي بسبب التدهور المستمر لقيمة الدينار الجزائري، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات وانخفاض قيمة الصادرات، وهو ما من شأنه التأثير سلبا على معدل النمو الاقتصادي، أما فيما يخص عدم تأثير عرض النقود ومعدل إعادة الخصم على الناتج المحلي الإجمالي فيرجع إلى عدم تماشي الزيادة في معدلات الفائدة مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تركيز السياسة النقدية على هدف مكافحة التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار، الذي يمثل الهدف المعلن عنه من طرف السلطات النقدية ممثلة في بنك الجزائر، وعليه فإن طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية وتخلف القطاع الحقيقي المستوعب لانتقالات أثر السياسة النقدية، فضلا

عن تخلف القطاع البنكي وغياب الاستقلالية التامة لبنك الجزائر حال دون أن تمارس السياسة النقدية لدورها كما يجب.

**الفرع الثالث:تقييم النموذج إحصائيا وقياسيا**

يتم تقييم النموذج من خلال القيام بتشخيص المعالم والبواقي والتأكد من استقرارية النموذج المقدر كما هو موضح من خلال ما يلي:

- **تشخيص المعالم:** بالاعتماد على اختبار الحدود للتكامل المشترك الذي تظهر نتائجه في الجدول رقم (3) يتضح أن القيمة المحسوبة للإحصاءة F= 10.84 تقع خارج الحدود العليا والدنيا، وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى.

**الجدول رقم(14): اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك (Bounds test)**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ARDL Bounds Test | | | | |
| Date: 09/06/20 Time: 05:54 | | | | |
| Sample: 1992 2018 | | | | |
| Included observations: 27 | | | | |
| Null Hypothesis: No long-run relationships exist | | | | |
| Test Statistic | Value | k | | |
| F-statistic | 10.84491 | 5 | | |
| Critical Value Bounds | | | | |
| Significance | I0 Bound | I1 Bound | | |
| 10% | 2.26 | 3.35 | | |
| 5% | 2.62 | 3.79 | | |
| 2.5% | 2.96 | 4.18 | | |
| 1% | 3.41 | 4.68 | | |

- **المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9**

- **تشخيص البواقي:** لتشخيص بواقي النموذج يمكن استخدام الاختبارات التالية:

- **اختبار الارتباط الذاتي:** باستعمال اختبار مضاعف لاغرنج LM Test (2) يمكن معرفة وجود ارتباط ما بين الأخطاء من عدمه، حيث يتم قبول الفرض البديل بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء إذا كانت قيمة اختبار فيشر التابع لتوزيع كاي تربيع، أو قيمة معامل التحديد التابعة لنفس التوزيع أصغر من القيمة الجدولية، أو احتمالهما أكبر من مستوى المعنوية 0.10، ومن خلال نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول رقم (17) يتضح عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للبواقي.

**الجدول رقم (15): اختبار الارتباط الذاتي LM Test (2)**

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.676703 | Prob. F(1,15) | 0.4236 |
| Obs*R-squared | 1.165486 | Prob. Chi-Square(1) | 0.2803 |

**المصدر : مخرجات برمجية Eviews 9 .**

- **اختبار عدم ثبات التباين:** يمكن التأكد من عدم وجود مشكلة اختلاف التباين باستعمال اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار ARCH2، واعتمادا على نتائج الجدول رقم (*18*) نقبل الفرض البديل بعدم وجود اختلاف تباين في النموذج، لأن القيم الاحتمالية الخاصة باختبار فيشر تتعدى مستوى المعنوية 5٪، وعليه نستنتج أن المعلمات المقدرة تتميز بالكفاءة مما يعطي نتائج موثوقة فيما تعلق باختبار الفرضيات.

**الجدول (16): اختبار عدم ثبات التباين (2ARCH)**

| Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey | | | |
|---|---|---|---|
| | | | |
| F-statistic | 1.474969 | Prob. F(10,16) | 0.2355 |
| Obs*R-squared | 12.95108 | Prob. Chi-Square(10) | 0.2264 |
| Scaled explained SS | 3.337782 | Prob. Chi-Square(10) | 0.9723 |

**المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9**

**اختبار توزيع البواقي:** باستعمال اختبار Jaque –Berra يتضح أن البواقي تتوزع طبيعيا لأن احتمال Jaque – Berra الذي يساوي 0.82 أكبر من مستوى المعنوية 5٪ كما هو موضح في الشكل رقم (3).

**الشكل (6): نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي**

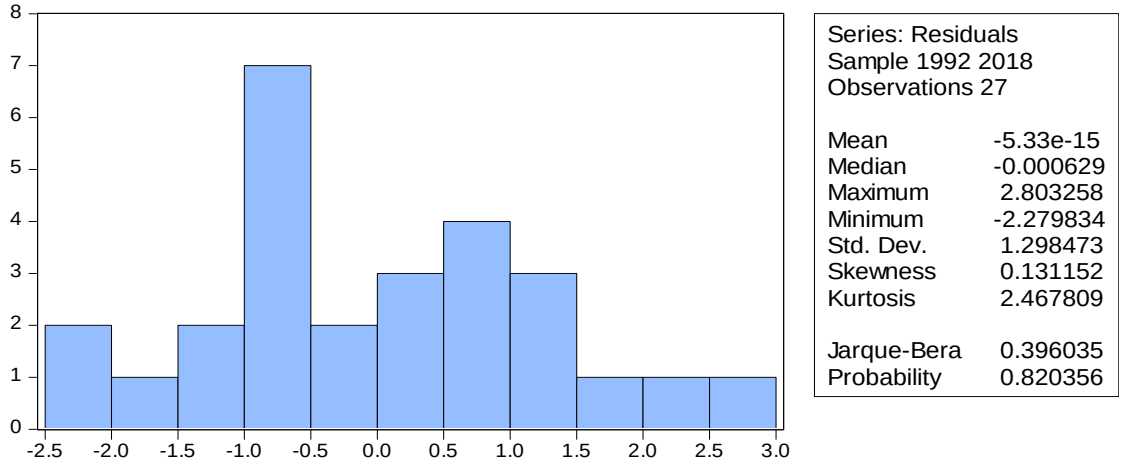


- **المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9**

- **اختبار استقرارية النموذج (Stability Test ):** للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك من أهمها المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة(CUSUM of Squares)، و من خلال الشكلين(4) و (5) نلاحظ أن المجموع التراكمي

للبواقي المعاودة هو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5٪، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة هو خطي مع داخل حدود المنطقة الحرجة، وعليه يمكن القول أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

**الشكل (7): نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي (CUSUM)**

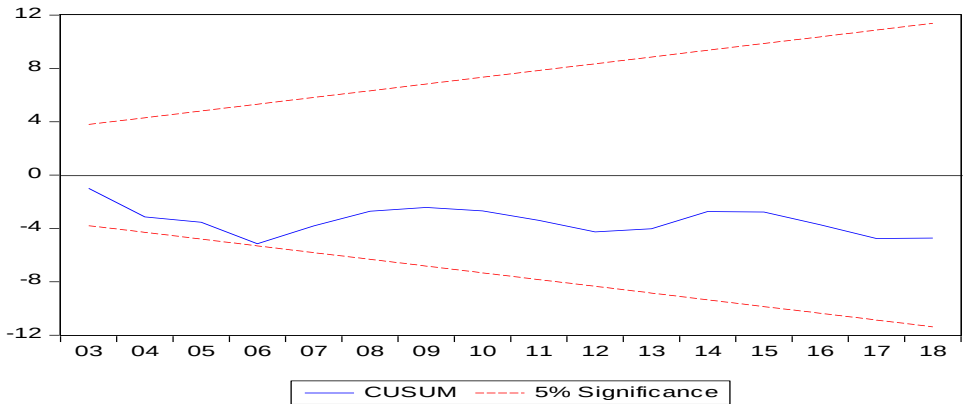


**المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9**

**الشكل (8): نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)**

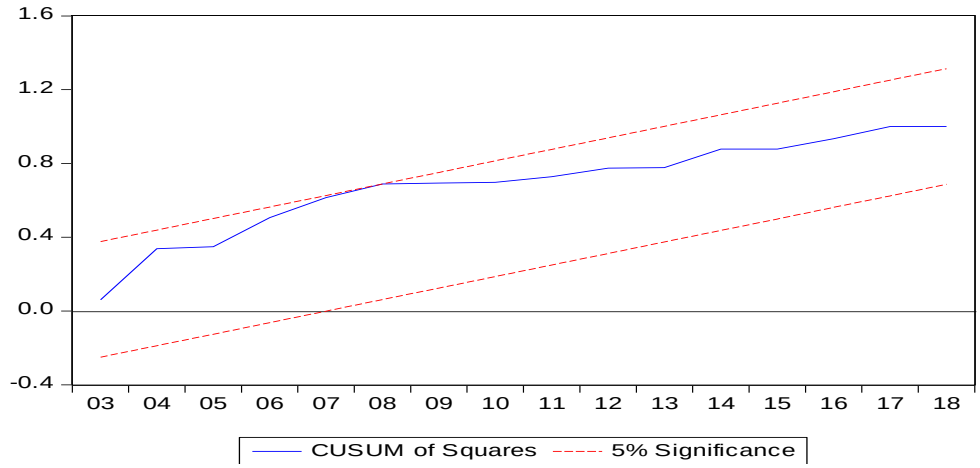


**المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9**

## خلاصة الفصل

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري في الجزائر تطورت أكثر بعد الإصلاحات بصدور الأمر 01/01 المعدل والمتمم لقانون 10/90، فأصبح بنك الجزائر بموجب هذه الإصلاحات يستعمل خليطا متجانسا من الأدوات لعلها: الناتج المحلي الإجمالي، الكتلة النقدية، ومعدل إعادة الخصم وغيرها ...، وبفضل هذه الإصلاحات أصبح للانفتاح التجاري دور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث انتهجت الجزائر إطلاق برامج ضخمة ألا وهي برنامج الإنعاش الاقتصادي بعد الاستقلال سعت الجزائر إلى وضع خطة تنموية طويلة المدى، من اجل توفير الرفاهية للأفراد والمجتمع وان هدف النمو الاقتصادي في الجزائر يمثل المحور الأساسي في الخطط التنموية والسياسات الاقتصادية لا سيما في ظل وضعها الاقتصادي المتخلف لهذا اعتمدت الجزائر على برامج تنموية من سنة 1990 إلى وقتنا الحاضر.

# خاتمة عامة

إن الهدف من هذه الدراسة هو إبراز أهمية الدور الذي يلعبه الانفتاح التجاري ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي، كما أكد العديد من الاقتصاديين على أهمية الانفتاح التجاري الذي يعتبر أهم محرك للنمو الاقتصادي هذا ما جعل بلدان العالم تبحث عن أنجع طرق تمكنها من فرض نفسها واختراق الأسواق الدولية، والجزائر كغيرها من الدول لما لها من موارد طبيعية وبشرية ومادية تؤهلها لان تكون في مقدمة الدول إلا انه وللأسف لها من الاختلالات ما يكبح تقدمها، ولعل أبرزها مشكلة التبعية لقطاع المحروقات لدرجة أن معظم المؤشرات الاقتصادية تبنى على أساس توقعات أسعار الصرف، وللخروج من هذه المشكلة توجب عليها تشجيع صادراتها الإجمالية و خاصة خارج المحروقات، ولنجاح هذه السياسة يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقا منفتحا على العالم، وإقامة تحالفات فيما بين المؤسسات والدول، فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة، كالفلاحة، الصناعات التقليدية والإستخراجية، مما يجعل أمر ترقية الصادرات المحلية وذلك بتضافر جهود الجميع لبناء اقتصاد غير نفطي.

**نتائج الدراسة:**

من خلال الإجابة على الفرضيات وما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

**نتائج الدراسة النظرية:**

من خلال الدراسة النظرية تم التوصل إلى النتائج التالية:

– يعتبر مفهوم النمو مفهوم كمي حيث يتمثل في التغير النسبي للناتج الإجمالي وهو المقياس الرئيسي لتقييم الأداء التنموي، وقد تعددت النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي حسب تغير الظروف الزمانية والمكانية.

– النتيجة الرئيسية لنظريات النمو هي أن التبادل الحر يكون جيدا عموما ومفيد للنمو الاقتصادي، إلا أن طبيعة العلاقة أي الأثر الايجابي للتجارة الخارجية على النمو في الدول النامية يكتنفها الغموض، حيث تظهر فرضيات تشير إلى ضعف دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي، وتبرر ذلك بوجود عوامل اقتصادية داخل هيكل اقتصاديات هذه الدول تعيق الأثر الايجابي للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، وان الانفتاح الاقتصادي للدول النامية في ظل التشوهات الاقتصادية المزمنة التي تعاني منها هذه الدول ربما يتشكل في نهاية المطاف عقبة في طريق النمو الاقتصادي.

– تبين مختلف النظريات الاقتصادية التي قامت بتفسير التجارة الخارجية أن النظرية التقليدية التي تفترض تجانس المنتجات وثبات المردودية والمنافسة الكاملة، تسمح بتفسير جزء من التبادل مابين دول الشمال فيما بينها، غير أنها تسمح بإعطاء نظرة ايجابية للتجارة الخارجية وأنها تعود بالمكاسب على كل الدول القائمة بالتبادل؛ أي أنها تؤيد سياسة حرية التجارة، أما الاتجاهات المعاصرة فإنها تفسر التبادل الدولي المتعلق بالدول المتقدمة فيما بينها، حيث ترجع التبادل مابين هذه الدول إلى اقتصاديات الحجم، تشابه الأذواق والى تنوع المنتجات.

**نتائج الدراسة التطبيقية:**

لقد اتضح من خلال الدراسة التطبيقية ما يلي:

– النمو الاقتصادي في الجزائر لا يرتكز على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج والزيادة في إنتاجية العمل، فهو نمو ذو طابع توسعي وليس نمو ذو طابع مكثف؛ أي انه يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج واليد العاملة المكثفة، وقد أثبتت الدراسات أن التقدم التكنولوجي يعتبر المصدر والمحدد الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث أن عنصر التقدم التكنولوجي المتولد بالإبداع والابتكار والتجديد يبقى إحدى الحلقات المفقودة في مختلف السياسات التنموية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال والى يومنا هذا.

– التركيز العالي للصادرات الجزائرية يزيد من تعرضها لتقلبات الأسعار العالمية والصدمات الخارجية الأخرى، مما يؤدي ذلك إلى عدم استقرار حصيلة الصادرات والمتأتية بصفة أساسية من إنتاج وتصدير المحروقات وهذا ما يؤثر سلبا على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة، كون الجزائر تعتمد على حصيلة النقد الأجنبي لاستيراد معظم السلع الاستثمارية الضرورية.

كما تم التوصل من خلال الدراسة القياسية للنتائج التالية:

– تؤثر متغيرات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في فترات إبطاء مختلفة، والمتمثلة في (INF–)1, (GDP, M2, R–)1 , (M2–)1 إضافة إلى الثابت، كما تظهر النتائج المتحصل عليها أن المتغيرات المستقلة تؤثر في مجملها على المتغير التابع وفقا لاختبار فيشر، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر التي تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية.

– بلغت قيمة معامل التحديد التي تعكس القدرة التفسيرية للنموذج القيمة 0.726 ، وهو ما يعني أن 6.72٪ من التغيرات التي تحدث في نمو الناتج المحلي الإجمالي سببها التغيرات الحاصلة في متغيرات الانفتاح التجاري، في حين ترجع باقي التغيرات العوامل العشوائية.

– يبين اختبار الحدود (test Bounds) للتكامل المشترك وجود تكامل مشترك بين نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن النمو الاقتصادي ومتغيرات الانفتاح التجاري، وهو ما يعني وجود علاقة توازنية بينهما على الأمد البعيد، وفي حالة حدوث صدمة على المدى القصير وانزياح النموذج عن وضع التوازن يمكن للنموذج العودة إلى نقطة التوازن على الأمد البعيد.

– بينت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح حد الخطأ سالب ومعنوي عند مستوى المعنوية 5 ٪ وقد بلغت قيمة هذا المعامل القيمة –1.43، مما يعني أن 143 ٪ من أخطاء الأجل القصير تصحح تلقائيا لبلوغ التوازن في الأجل الطويل خلال مدة تقارب السنة، فانحرافات الاختلالات في نمو الناتج المحلي الإجمالي التي تحدث في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية وتتم العودة إلى وضع التوازن من جديد.

–استقرار نموذج الدراسة على الأمدين القصير والطويل بناءا على اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة وكذا المجموع التراكمي مربعات البواقي المعاودة، مما يعني أن متغيرات الانفتاح التجاري تفسر التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في الأمدين الطويل والقصير، و وجود استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل والأمد القصير، وعدم وجود تغير هيكلي في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة .

– وجود علاقة طردية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الفائدة، فكلما ارتفعت قيمة هذا المتغير بوحدة واحدة ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي ب 0.17 وحدة، فرغم أن سعر الفائدة يعد أحد أهم أدوات الانفتاح التجاري لارتباطه بالنشاط المصرفي من خلال تأثيره على حركتي الإيداع و الإقراض بإيجاد خاتمة عامة 94 حالة من التوافق بين هيكل الودائع المصرفية ونمط القروض المقدمة لقطاعات الاقتصاد الوطني إلا أن تأثيره يبقى ضعيفا بحكم طبيعة القطاع المصرفي والمالي من جهة، واقتصار دور سعر الفائدة على ضبط الكتلة النقدية فقط، أما معدل التضخم فتربطه عالقة عكسية مع المتغير التابع كون ارتفاع معدل التضخم يسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم التكاليف، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار، مما يؤثر سلبا على نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين لا يؤثر سعر الصرف على النمو

الاقتصادي بسبب التدهور المستمر لقيمة الدينار الجزائري، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات وانخفاض قيمة الصادرات، وهو ما من شأنه التأثير سلبا على معدل النمو الاقتصادي، أما فيما يخص عدم تأثير عرض النقود ومعدل إعادة الخصم على الناتج المحلي الإجمالي فيرجع إلى عدم تماشي الزيادة في معدلات الفائدة مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تركيز السياسة النقدية على هدف مكافحة التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار، الذي يمثل الهدف المعلن عنه من طرف السلطات النقدية ممثلة في بنك الجزائر، وعليه فإن طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية وتخلف القطاع الحقيقي المستوعب لانتقالات أثر الانفتاح التجاري، فضلا عن تخلف القطاع البنكي وغياب الاستقلالية التامة لبنك الجزائر حال دون أن يمارس الانفتاح التجاري لدوره كما يجب.

**اختبار صحة الفرضيات:**

- **الفرضية الرئيسية:** من خلال قيامنا بالدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2018، أثبتت نتائج الاختبارات وجود أداة واحدة وهي الناتج المحلي الخام يؤثر وفق علاقة طردية مع بعض القطاعات والمتغيرات الاقتصادية في الجزائر في حين لا يؤثر الناتج المحلي الخام تماما خلال الفترة المدروسة. **وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الرئيسية.**

- **الفرضية الأولى:** من خلال قيامنا بالتحليل القياسي لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، أثبتت نتائج الاختبارات وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي ومتغيرات الانفتاح التجاري في الجزائر. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

- **الفرضية الثانية:** من خلال قيامنا بالتحليل القياسي لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، أثبتت نتائج الاختبارات أن الجزائر تواجه مشاكل تنموية كبيرة حالت دون مساهمة القطاعات الإنتاجية المختلفة في تحقيق النمو المنشود، فالاعتماد على القطاع النفطي على حساب باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى، بالإضافة إلى عدم تكامل السياسات الاقتصادية وعدم تنفيذ جل السياسات الموضوعة والبرامج المسطرة جعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا. **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

- **الفرضية الثالثة:** من خلال قيامنا بالتحليل القياسي لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، أثبتت نتائج الاختبارات أن البرامج التنموية لها تأثير ايجابي على

معدلات النمو الاقتصادي، وهذا من خلال التأثير المباشر على النمو او من خلال تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة به، حيث لكل من الإنفاق الحكومي، الجباية البترولية وأسعار البترول تعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي. **و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

**التوصيات:**

بناءا على ما جاء في النتائج المتوصل إليها نقدم بعض التوصيات:

– أهمية تطوير وتشجيع الصادرات غير النفطية حتى تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية.

– ضرورة الاستمرار في السعي نحو تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على الإيرادات التي مصدرها سلعة واحدة وهي النفط.

– ضرورة تفعيل التعاون الاقتصادي العربي وزيادة معدلات التبادل التجاري بينها مما يجعلها قادرة للارتقاء لمستوى التكتلات الإقليمية الاقتصادية الأخرى.

– السعي الجاد نحو دعم القطاعات لكي تفي بحاجة الطلب المحلي، وذلك من خلال تطوير الكفاءة الإنتاجية للقطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستعمال الأساليب التكنولوجية في الإنتاج.

– فرض رقابة على المنتجات الصناعية المستوردة خاصة منها المنتجات التي لها بدائل محلية.

**آفاق الدراسة:**

يفتح هذا البحث المجال للخوض في بحوث أخرى ذات الصلة بموضوعنا، ومنها:

– دور الاستثمارات العمومية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر ( دراسة حالة برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو).

– دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في الجزائر خلال الفترة (2001–2019).

– نظريات النمو الداخلي ومدى ملائمتها لاقتصاديات الدول النامية (دراسة حالة الجزائر).

– دور السياسة المالية في تشجيع الاستثمار الخاص في الجزائر خلال فترة برامج الإنعاش الاقتصادي.

– تأثير تراجع النفقات العامة على النمو الاقتصادي الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2014–2019).

– كيفية تفعيل آليات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من اجل تحقيق درجة عالية من الانفتاح التجاري.

وفي نهاية بحثنا هذا نقول أن المجال مازال واسعا لدراسات أخرى في الموضوع، واستكمالنا له لا يعني أننا استوفيناه حقه وملانا وعاءه فكل وعاء يضيق بما فيه إلا وعاء العلم فانه يتسع.

- **قائمة المصادر والمراجع:**

**أولا: المراجع باللغة العربية**

❖ **الكتب:**

1- الجبلي طارق، 2001، " التجارة الخارجية "، دار الصفاء، الأردن.

2- جويدان الجمل جمال، 2011، " التجارة الدولية "، دار النشر مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن.

3- زغلول رزق ميراندا، 2010،" التجارة الدولية "، كلية التجارة بينها، جامعة الزقازيق.

4- صفوت قابل محمد، 2010، " نظريات وسياسات التجارة الدولية.

5- أبو شرار علي عبد الفتاح، 2007، " الاقتصاد الدولي – نظريات وسياسات – "، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.

6 حسن عوض الله زينب ،2003، " الاقتصاد الدولي "، الفتح للطباعة والنشر، مصر.

7- احمد العدلي اشرف، 2006، " التجارة الدولية "، شركة الرؤية، مصر.

8- محمد السواعي خالد، 2010، " التجارة الدولية – النظريات وتطبيقاتها – "، دار النشر والتوزيع، الأردن.

9- الزبون عطا الله، 2015، " التجارة الدولية "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

10- نوري موسى شقيري وآخرون، 2013، " التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية "، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.

11- حسن عوض الله زينب ، 2005، " الاقتصاد الدولي – العلاقات الاقتصادية النقدية الدولية – "، دار الجامعة الجديدة، مصر.

12- قريصة صبيحي تادريس، مدحت محمد العقاد، 1983، " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية "، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

13- بكري كامل، 2003، " الاقتصاد الدولي – التجارة والتمويل – "، الدار الجامعية.

14- خالد الحريري محمد، 2002-2003، " العلاقات الاقتصادية الدولية "، منشورات جامعة دمشق، سوريا.

15- راتول محمد، 2018، " الاقتصاد الدولي – مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية – "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

16- خليل سامي، 2001، " الاقتصاد الدولي – نظرية التجارة الدولية – "، دار النهضة العربية، القاهرة.

17- أمين سمير، 1974، " التطور اللامتكافى – دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة – "، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

18- جويدان الجمل جمال، 2013، " التجارة الخارجية "، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن.

19- محمد السواعي خالد، 2006، " التجارة والتنمية "، دار المناهج، الأردن.

20- مدحت مصطفى محمد، عبد الطاهر احمد سهير، 1999، "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية "، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر.

21- العيسي نزار سعد الدين، 2006، "الاقتصاد الكلي –مبادئ وتطبيقات–"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.

22- عجمية محمد عبد العزيز، ناصف إيمان عطية، 2000، "التنمية الاقتصادية –دراسات نظرية وتطبيقية قسم الاقتصاد–"، كلية التجارة بالإسكندرية، مصر.

23- بهلول محمد بلقاسم، بهلول حسن، 1998، "الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي"، دار الكتاب الحديث، الجزائر.

24- بن قدور أشواق، 2012، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان.

25- عريقات حربي محمد موسى، 2006، "مبادئ الاقتصاد –التحليل الكمي–"، دار وائل للنشر، الأردن.

26- الأشقر احمد، 2002، "الاقتصاد الكلي"، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.

27- بن قانة إسماعيل محمد، 2012، "اقتصاد التنمية –نظريات، نماذج، استراتيجيات–"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.

28- القريشي مدحت، 2007، "التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات–"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

29- شعباني إسماعيل، 1997، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار هومة، الجزائر.

30- عجمية محمد عبد العزيز، الليثي محمد علي، 2004، "التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

31- عبد الحميد بخاري عبلة، "التنمية والتخطيط الاقتصادي- نظريات النمو والتنمية الاقتصادية"، مصر.

32- أمين عبد الوهاب، 2000، "التنمية الاقتصادية"، دار حافظ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

33- دباغ أسامة بشير، 2003، " مقدمة في الاقتصاد الكلي "، دار المناهج للنشر والتوزيع، مصر.

34- فليح حسن خلف، 2006، " التنمية والتخطيط الاقتصادي "، دار الجدار للكتاب العالمي، الأردن.

35- الحبيب فايز، 1985، " نظرية التنمية والنمو الاقتصادي "، جامعة الملك سعود، الأردن.

36- النحفي سالم توفيق، القريشي محمد صالح تركي، 1989، " مقدمة في اقتصاديات التنمية "، العراق.

❖ **<u>الرسائل والأطروحات</u>:**

1- عبدوس عبد العزيز، 2010-2011، " سياسة الانفتاح ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول – دراسة حالة الجزائر- "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر.

2- باريك مراد، 2012-2013، " التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي – دراسة حالة الجزائر – "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر.

3- مولحسان آيات الله، 2010-2011، " المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية – دراسة حالة (الجزائر- مصر) –"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

4- لوصيف فيصل، 2013-2014، " اثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر.

5- الغرباوي شادي جمال، 2014-2015، "اثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

6- حداد محي الدين، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل"، 2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

7- بن صوشة رياض، 2005، "البحث التنمية البشرية والنمو الاقتصادي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

8- ولد عمري عبد الباسط، 2015-2016، "إسهام التعليم في النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2013-"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

9- سحيج عبد الحكيم، 2001، " الناتج الوطني والنمو الاقتصادي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

10- صدر الدين صوايلي، 2005-2006، "النمو والتجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

11- سومية شهيناز، 2016-2017، "الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.

12- قريبي ناصر الدين، 2013-2014، "أثر الصادرات على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر.

13- بلحاج نور الهدى، 2013-2014،" أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر- "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

14- عابي وليد، 2018-2019، " حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة - دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر.

15- بودخدخ كريم، 2015، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض - دراسة حالة الجزائر 2001-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

16- عياش بولحية، 2011، "دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة مابين 2001-2004"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر03، الجزائر.

17- عدة أسماء، 2015، "اثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران 02، الجزائر.

18- مليكة فريمش، 2002، "دور الدولة في التنمية –دراسة حالة الجزائر–"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة01 ، الجزائر.

19- معلم جميلة، 2017، "تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة – دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب–"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة 01، الجزائر.

20- حاجي فطيمة، 2014، "إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005–2014"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر.

21- أوكيل حميدة، 2016، "دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بومرداس، الجزائر.

22- بدر شحدة، سعيد حمدان، 2012، " تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، فلسطين.

23- أكن لونيس، 2012، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000–2009، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

❖ **مقالات، انترنت، ملتقيات:**

1- سعد صالح عيسى، عطية محمد إسماعيل ،2003–2016 ، "قياس اثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي"، مقال منشور في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق.

2- حريري عبد الغني، 2009، "دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي"، الملتقى العلمي ،الدولي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ،الجزائر.

3- يوسفات علي، (2012)، "عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر"، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

4- بغداوي جميلة، 2016، "اثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مقال منشور في مجلة الرياد لاقتصاديات الأعمال، المجلد 02، العدد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

5- طارق خاطر وآخرون، "دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري- دراسة تحليلية وتقييميه- "، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

6- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، 24 مايو 2010، بيان اجتماع مجلس الوزراء.

7- جريدة الشروق، 22 مايو 2014، الحكومة تحضر مشروع الاستثمارات العمومية للفترة 2015-2019، على الموقع: www.echoroukonline.com. تاريخ الاطلاع: 2019/02/25.

8- مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مايو 2014، بوابة الوزارة الأولى.

9- النمو الاقتصادي، مارس 2015، منتدى لمدية، القسم الجامعي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عن الموقع: Google.123.ST/t542-topi

10- مسعودي زكرياء، جوان 2017، "تقييم أداء البرامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري -دراسة للفترة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 2011-2016-"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر.

11- بوحفص حاكمي، دربال عبد القادر، "أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي- حالة الجزائر-"، ملخص.

**ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية**

-1Robert J- Barro, Xavier Sala –I- Martin, la croissance économique, traduit par Fabrice Magroll, édition Ediscience international, 1996.

-2Ministère des finances, juillet 2016, le nouveau modèle de croissance (synthèse).